سـلطة النقـد الفلسـطينية

التقرير السنوي

2017

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

حزيران، 2018

© حزيران، 2018.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2018. التقرير السنوي 2017: حزيران.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)
فاكس: 2-2415310 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم وإخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

رسالتنا

الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال جهاز مصرفي مستقر وآمن ونظام مدفوعات وطني فعال وتحقيق الشمول المالي وانضباط السوق، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة.

مجلس الإدارة

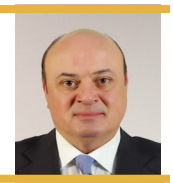

معالي السيد عزام الشوا

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور شحادة حسين

نائب المحافظ

السيد إبراهيم برهم

عضواً

السيد إياد جودة

عضواً

الدكتور بشير الريس

عضواً

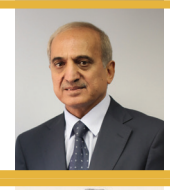

الدكتور طالب صريع

عضواً

السيدة سامية طوطح

عضواً

الدكتور فراس ملحم

عضواً

السيد فريد غنام

عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترةٍ شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، دولياً وإقليمياً ومحلياً، كان من نتائجها على الصعيد المحلي تباطؤ وتيرة النمو خلال العام 2017، مترافقاً مع ارتفاع طفيف في العجز الجاري لمالية الحكومة وتراجع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

يتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم ورقابة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، والصيارفة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة).

آمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات وتطورات العام 2017، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات لدولة فلسطين. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ

عزام الشوا

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية

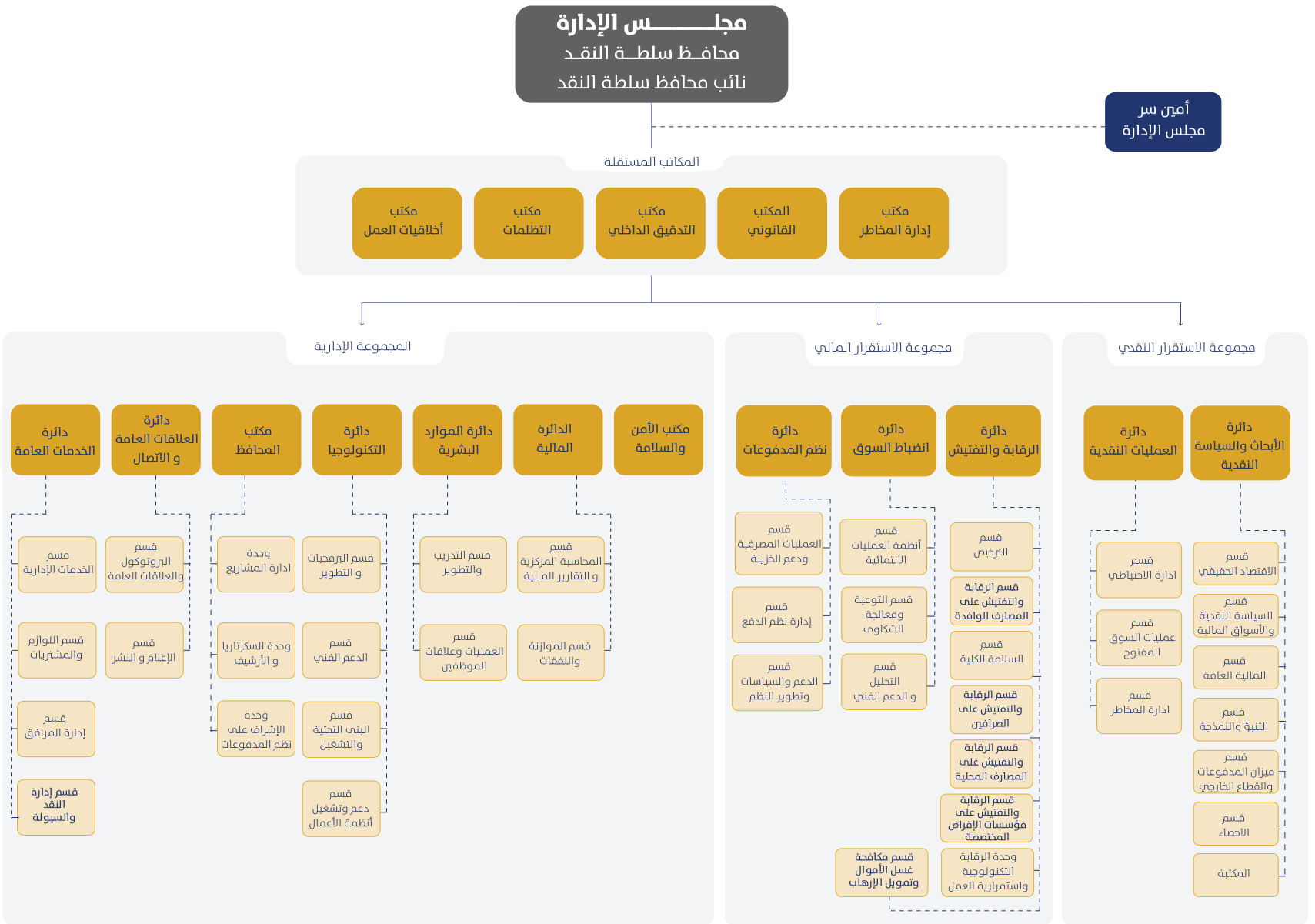

مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني
كما في نهاية عام 2017

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخص التنفيذي

شهد الاقتصاد الفلسطيني بعض التباطؤ خلال العام 2017 متماشياً مع توقعات سلطة النقد السابقة، فسجّل نمواً بواقع 3.1% مقارنة بنسبة بلغت 4.7% في العام السابق، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015) إلى نحو 13,686.4 مليون دولار، وذلك على خلفية انكماش الاقتصاد الغزّي. فبعد عامين متتالين من التسارع، انزلق الاقتصاد الغزّي مجدداً إلى حلقة الانكماش، متراجعاً بنحو 0.3% مقارنة بنمو بلغ 7.7% في العام السابق. ويُعزى ذلك بالأساس إلى تدهور مستوى الإنفاق بشقّيه الخاص والعام، لا سيما في النصف الثاني من العام. أما في الضفة الغربية، فقد اتسم العام بهدوء نسبي، ترافق مع مستوى نشاط اقتصادي اعتيادي، وانتظام تحويلات المقاصة وبالتالي انتظام تحويل رواتب موظفي القطاع العام. وبالنتيجة، استمر النمو الاقتصادي في الضفة الغربية بتحقيق معدّلات متوسطة، علاوة على تسارعها خلال العام 2017 إلى نحو 4.3% مقارنة بنسبة بلغت 3.0% في العام السابق. ومن المفترض أن يصاحب النمو المتحقق في العام 2017 بعض التحسن في الحركة والنشاط الاقتصادي، الذي يؤثر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وإن كان على مستوى ضيق كما في حالة الدخل الفردي ومستويات الأسعار، أو حتى بطريقة مغايرة لما هو متوقع كما في حالة البطالة. فعلى مستوى الدخل الفردي، ورغم أن النمو في نصيب الفرد جاء منسجماً مع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن هذا النمو كان محدوداً نظراً للتقارب الشديد بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي (3.1% معدل النمو الاقتصادي مقابل 2.7% معدل النمو السكاني)، مما يعني محافظة الدخل على مستوياته كما في العام السابق والبالغة 2,923.4 دولار، وذلك جراء ارتفاعه في الضفة الغربية بنحو 2.0%، ليبلغ 3,762.4 دولار، وانكماشه في قطاع غزة، بنحو 4.4%، لينخفض إلى 1,741.6 دولار.

وعلى مستوى الأسعار، فقد نمت أسعار المستهلك في فلسطين بشكل طفيف بنحو 0.2% (مقارنة بانكماش سعري بلغ قرابة 0.2% في العام 2016) جرّاء ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً، وعودة الأسعار في إسرائيل إلى النمو. ومن المعروف أن مستويات التضخم، غالباً ما تختلف في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة تبعاً لاختلاف العوامل السياسية والاقتصادية. لكن خلال العام 2017، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة معدلات تضخم متدنية، فسجّلت الضفة معدل تضخم قريب من الصفر (-0.01%)، متزامناً مع تضخم هامشي جداً في قطاع غزة (0.1%). بينما وصلت نسبة التضخم في القدس حوالي 2.2%.

أما على مستوى البطالة التي لا تزال تشكّل أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزة، فمن الواضح أن معدلات النمو المتحققة غير كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل واستحداث وظائف بالمستوى المطلوب، وبالتالي فهي غير قادرة على تخفيض مستويات البطالة وتحسين مستويات معيشة الأفراد، إذ ارتفعت معدلات البطالة في فلسطين لتصل إلى نحو 27.7%، جرّاء ارتفاعها الواضح في قطاع غزة إلى 43.9%، بالرغم من تراجعها في الضفة الغربية إلى 17.9%. ومن ناحية أخرى ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2017 بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 114.3 شيكل إسرائيلي. بيد أن تحرّكات الأسعار المحدودة خلال العام 2017 أسفرت عن اقتراب الأجور الحقيقية من مستواها الاسمي، خاصة للعاملين داخل الضفة وفي إسرائيل والمستوطنات، وحيث سجل التضخم قيمة اقتربت من الصفر، فقد نمت الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة، وفي إسرائيل والمستوطنات بنحو 3.5%، و4.0%، على الترتيب، وهو مطابق للنمو في الأجور الاسمية. في حين انبثق عن التضخم المحدود مع تراجع الأجور الاسمية في قطاع غزة انخفاض في الأجور الحقيقية وبنحو 3.7%.

على صعيدٍ آخر، شهد العام 2017 تحسناً ملحوظاً في الإيرادات الضريبية، وآخر بسيط في إيرادات المقاصة، مقابل انخفاض كل من الإيرادات غير الضريبية، والمنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي أدى بالمحصلة إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 5% مقارنة بالعام 2016، لتبلغ حوالي 15,982.5 مليون شيكل. كما انخفض الإنفاق العام الفعلي بنحو 1.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 14,601.8 مليون شيكل. وفي المحصلة، أدت التطورات في جانبي المالية العامة إلى تحقيق فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (على أساس نقدي) بنحو 1,189.1 مليون شيكل، (ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض بلغت قيمته 1,684.3 مليون شيكل في العام 2016 (ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي). أما الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار الأمريكي) فقد

لعب التغير في سعر الصرف الدور الرئيسي في ارتفاعه بنحو 2.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,543.1 مليون دولار، أو ما يعادل نحو 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وعلى الصعيد الخارجي، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2017 عجزاً مقداره 1,563.7 مليون دولار، بتحسن نسبته 19.5% عمّا كان عليه في العام 2016. وشكل هذا العجز نحو 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 14.5% خلال العام 2016. ويعزى السبب الرئيس لتراجع عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 29.1% عما كانت عليه في 2016، وارتفاع الفائض في الدخل المحول من الخارج بحوالي 5.0%، وذلك بالرغم من الارتفاع في عجز الميزان التجاري بحوالي 2.6%. وفيما يتعلق بالحساب المالي والرأسمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية)، فقد حقق فائضاً مقداره 1,395.2 مليون دولار خلال العام 2017، بانخفاض نسبته 18% عن العام 2016، مشكلاً ما نسبته 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 12.7% في عام 2016. ويرجع انخفاض فائض هذا الحساب بشكل رئيسي إلى التراجع الملحوظ في التحويلات الرأسمالية، التي انخفضت بنسبة 42.8% مقارنةً مع العام 2016.

وفي سياق آخر، شهد العام 2017 المزيد من الإنجازات المحققة على صعيد الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير الإطار الرقابي والقانوني المنظم للجهاز المصرفي، ودعمه بالأنظمة الرقابية المختلفة. كما واصلت توطيد علاقتها العربية والإقليمية والدولية، بهدف تعميق الروابط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي، ودرء المخاطر والمخاوف تجاه الجهاز المصرفي الفلسطيني في ضوء الظروف الراهنة. كما استمرت جهود سلطة النقد الكبيرة لتعزيز الشمول المالي والبحث العلمي والتقارير المتخصصة في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي. وانعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فتحسنت مستويات السيولة بشكلٍ ملموس، بالتزامن مع ارتفاع الموجودات، وتعزيز ثقة الجمهور في ظل سلامة وانضباط هذا الجهاز وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. كما انعكست ثقة الجمهور المتزايدة في سلامة واستقرار هذا الجهاز في تزايد واضح في حجم الودائع مع تحوّل في مؤشرات توظيفها نحو الداخل عوضاً عن توظيفها في الخارج، حيث نمت المحفظة الائتمانية وتحسنت جودتها.

وفي هذا السياق، أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي الفلسطيني (كما هي في نهاية العام 2017) ارتفاع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 11.6%، لتصل إلى 15,850.2 مليون دولار. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 16.8%، لتبلغ حوالي 8,026.0 مليون دولار، مشكلةً ما نسبته 50.6% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من التفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصلت ودائع العملاء إلى 13,117.8 مليون دولار، متزايدة بنسبة 11.7% عما كانت عليه في العام 2016. وكذلك ارتفعت حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنسبة 12.4%، لتصل إلى 1,891.2 مليون دولار.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد مسيرة بنائها المؤسسي، وتدعيم رأسمالها بهدف زيادة قدرتها للتغلب على المخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2017 بنسبة 7.6% عما كانت عليه في العام 2016، لتصل إلى 117.8 مليون دولار، جرّاء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 10.6%. وأسفرت نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2017 عن تحقيق ربح صافي بقيمة 8.3 مليون دولار تم تحويله بالكامل إلى حساب رأس المال.

المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2013-2017

Main Indicators of Palestinian Economy, 2013-2017

Indicator	2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
Output and Prices	(Annual percent change، معدل تغير سنوي)					الإنتاج والأسعار
Real GDP (2015 market prices)	3.1	4.7	3.4	0.2-	2.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)
Real Per Capita GDP	0	2.1	0.4	3.1-	0.8-	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Inflation rate, Palestine	0.21	0.22-	1.43	1.73	1.73	معدلات التضخم، فلسطين
West Bank	0.01-	0.08-	1.29	1.20	3.10	الضفة الغربية
Gaza Strip	0.11	0.84-	1.77	2.85	0.76-	قطاع غزة
Unemployment Rate	(Percent of labor force، كنسبة من القوى العاملة)					معدلات البطالة
Palestine	27.7	26.9	25.9	26.9	23.4	فلسطين
West Bank	17.9	18.2	17.3	17.7	18.6	الضفة الغربية
Gaza Strip	43.9	41.7	41.1	43.9	32.6	قطاع غزة
Consumption, Investment and Saving	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) (Percent of real GDP)					الاستهلاك والاستثمار والادخار
Final Consumption	113.2	118.2	120.2	117.2	112.9	الاستهلاك النهائي
Public	25.7	26.3	27.1	26.4	25.4	عام
Private	87.5	91.9	93.2	90.7	87.5	خاص
Gross Fixed Capital Formation	22.6	21.2	21.1	20.0	23.1	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
Public	6.8	5.3	4.6	3.8	3.5	عام
Private	15.8	15.9	16.5	16.2	19.6	خاص
Saving	--	5.8	0.7	1.9	3.4	الادخار
Public Finance	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					المالية العامة
Total Net Revenue and External Aid	30.2	32.1	29.1	31.6	29.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
Total Revenue, of which:	25.2	26.4	22.8	21.9	18.6	الإيرادات العامة، منها:
Tax	5.3	4.7	4.8	4.7	4.8	إيرادات ضريبية
Non-tax	2.7	4.5	2.0	2.1	2.0	إيرادات غير ضريبية
Clearance Revenue	17.1	17.3	16.1	16.1	13.5	إيرادات المقاصة
Foreign Aid	5.0	5.7	6.3	9.7	10.9	المنح والمساعدات الخارجية
Total Expenditures, of which:	27.9	28.9	28.4	28.3	27.4	إجمالي النفقات العامة، منها:
Wage Expenditure	13.5	14.3	13.9	14.9	14.5	نفقات الأجور والرواتب
Non-Wage Expenditure	10.5	10.6	10.5	9.9	9.8	نفقات غير الأجور
Net Lending	1.8	2.0	2.4	2.3	1.7	صافي الإقراض
Development Expenditures	1.8	1.6	1.4	1.3	1.3	النفقات التطويرية

Indicator	2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
Overall Balance (Excl. Foreign Aid)	2.7-	2.4-	5.6-	6.4-	8.8-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
Overall Balance (Inc. Foreign Aid)	2.3	3.3	0.7	3.3	2.1	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
Government Public Debt	17.5	18.5	20.0	17.4	19.0	الدين العام الحكومي
External Sector	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					القطاع الخارجي
Exports of Goods and Services	18.6	17.7	18.4	17.1	16.6	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	55.6	56.8	59.5	56.7	54.5	الواردات من السلع والخدمات
Income From Abroad, net	13.7	14.1	13.5	11.7	9.3	صافي الدخل المحول من الخارج
Of which: compensation of employees	13.6	14.1	13.1	11.4	9.1	منه: تعويضات العاملين في الخارج
Current transfers, net	12.5	10.5	11.2	11.1	9.5	التحويلات الجارية بدون مقابل
Of which: to public sector	4.1	3.3	3.8	4.8	5.9	منها: للقطاع الحكومي
Current Account	10.8-	14.5-	16.3-	16.9-	19.1-	الحساب الجاري
Monetary Sector	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					القطاع النقدي
PMA Assets	9.0	10.0	9.9	0.6-	6.7	موجودات سلطة النقد
Banks Assets	11.6	12.7	6.6	5.6	11.4	موجودات المصارف
Direct Credit Facilities	16.8	18.0	19.0	9.3	6.7	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
Of which: to the private sector	20.1	24.7	19.6	17.7	11.3	منها: تسهيلات القطاع الخاص
Deposits	13.0	9.8	8.1	7.6	10.9	ودائع العملاء
Of which: from the private sector	13.2	10.4	10.4	6.9	11.1	منها: ودائع القطاع الخاص
Balances Abroad	19.4-	11.1	16.5-	5.9	16.4	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
Ownership Equity	12.4	14.9	0.0	7.7	8.2	حقوق الملكية
Of which: paid-up capital	8.0	11.5	1.5-	5.2	3.7	منها: رأس المال المدفوع
Memorandum Items						بنود تذكيرية
Real GDP (USD Million, 2015= 100)	13,686.4	13,269.7	12,673.0	12,252.9	12,275.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015=100)
Nominal GDP (USD Million)	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
Al-Quds Stock Market Index (point)	574.6	530.2	532.7	511.8	541.5	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)
Average Exchange rate (USD/NIS)	3.61	3.81	3.89	3.57	3.61	معدل سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)

المحتويات

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي 4

الأداء الاقتصادي المحلي 7

الأنشطة الاقتصادية 9

الطلب الكلي 11

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية 13

القوى العاملة 15

العمالة والبطالة 15

الإنتاجية 17

معدل الأجر اليومي 17

آفاق الاقتصاد الفلسطيني 18

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

الإيرادات العامة والمنح 23

الإيرادات العامة 24

المنح والمساعدات الخارجية 25

الإنفاق العام 26

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض 26

النفقات التطويرية 28

الرصيد المالي 28

المتأخرات 29

الدين العام 29

ملامح موازنة العام 2018 31

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات 35

الحساب الجاري 36

الحساب الرأسمالي والمالي 42

وضع الاستثمار الدولي 44

تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية 49

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة 49

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة 49

تعزيز البنية التحية للقطاع المالي 57

الشمول المالي 58
تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية 61
إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال 64
النشاط المالي لسلطة النقد 65
البحث والتطوير 66
الكادر الوظيفي والتدريب 67
الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني 96
وضع السيولة المحلية 69
أداء الجهاز المصرفي 70
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات) 71
الودائع المصرفية وغير المصرفية 72
حقوق الملكية 74
بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات) 74
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات) 74
محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة 75
التوظيفات الخارجية 77
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف 78
المحفظة الاستثمارية 79
بنود أخرى 79
الأرباح والخسائر 80
معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني 80
نظام المدفوعات 81
أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق 81
نشاط غرفة المقاصة 82
الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 85
مؤسسات الإقراض المتخصصة 85
قطاع الصرافة 86
بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية) 87
قطاع التأمين 88
التأجير التمويلي 89
الرهن العقاري 90

الملاحق الإحصائية

الأشكال البيانية

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

شكل 1 - 1: معدلات النمو الحقيقي في مجموعات الدول، 2013-2017 4

شكل 1 - 2: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2013-2017 7

شكل 1 - 3: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2013-2017 8

شكل 1 - 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2013-2017 8

شكل 1 - 5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2016 و2017 10

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2017 10

شكل 1 - 7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2013-2017 11

شكل 1 - 8: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017 12

شكل 1 - 9: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2016 و2017 12

شكل 1 - 10: مستويات التضخم الرئيسية في دول مختارة، 2013-2017 13

شكل 1 - 11: مستويات التضخم في فلسطين، 2013-2017 13

شكل 1 - 12: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2016 و2017 14

شكل 1 - 13: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2017 15

شكل 1 - 14: معدلات البطالة في فلسطين، 2013-2017 16

شكل 1 - 15: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2017 16

شكل 1 - 16: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2013-2017 17

شكل 1 - 17: إنتاجية العامل حسب النشاط الاقتصادي، 2017 17

شكل 1 - 18: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2013-2017 18

شكل 1 - 19: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2018 19

الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح، 2017 23

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2013-2017 24

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2017 26

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2013-2017 26

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية، 2017 27

شكل 2 - 6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017 28

شكل 2 - 7: المتأخرات الحكومية، 2013-2017 29

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2013-2017 29

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017 30

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة، 2013 -2017 31

الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2017 35

شكل 3 - 2: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013-2017 36

شكل 3 - 3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017 36

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2017 37

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2017 38

شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2013-2017 40

شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2013-2017 40

شكل 3 - 8: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2013-2017 41

شكل 3 - 9: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013-2017 42

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

شكل 4 - 1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2013-2017 59

شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2017 65

شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2017 66

شكل 4 - 4: مكونات السيولة المحلية، 2013-2017 70

شكل 4 - 5: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017 70

شكل 4 - 6: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2016 و2017 71

شكل 4 - 7: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2017 72

شكل 4 - 8: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2013-2017 72

شكل 4 - 9: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2017 72

شكل 4 - 10: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2017 73

شكل 4 - 11: صافي حقوق الملكية، 2013-2017 74

شكل 4 - 12: هيكل صافي حقوق الملكية، 2017 74

شكل 4 - 13: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2013-2017 75

شكل 4 - 14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية، 2017 75

شكل 4 - 15: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2017 76

شكل 4 - 16: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2013-2017 76

شكل 4 - 17: التوزيع النسبي لتسهيلات القطاع الخاص، 2017 77

شكل 4 - 18: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2013-2017 78

شكل 4 - 19: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2016 و2017 78

شكل 4 - 20: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017 80

شكل 4 - 21: هيكل إيرادات المصارف، 2017 80
شكل 4 - 22: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2017 81
شكل 4 - 23: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2013-2017 82
شكل 4 - 24: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2017 86
شكل 4 - 25: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2013-2017 86
شكل 4 - 26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2013-2017 87
شكل 4 - 27: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2017 87
شكل 4 - 28: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2017 88
شكل 4 - 29: مؤشرات أداء البورصات العربية، 2017 88
شكل 4 - 30: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2013-2017 88
شكل 4 - 31: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2017 89
شكل 4 - 32: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2017 89
شكل 4 - 33: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي حسب العدد، 2016 و2017 90

الصناديق

صندوق 1: مبادرة الحزام والطريق: طريق الحرير الجديد 5
صندوق 2: سهولة ممارسة الأعمال في فلسطين 9
صندوق 3: الاقتصاد الأخضر 39
صندوق 4: العملات الافتراضية المشفرة (Cryptocurrency) 52

الجداول

ملاحق الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2013-2017 95

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2013-2017 96

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2013-2017 97

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2013–2017 97

جدول (1 - 5): معدلات نمو حجم التجارة العالمية، 2013-2017 98

جدول (1 - 6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2013–2017 99

جدول (1 - 7): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2013-2017 100

جدول (1 - 8): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2013-2017 101

جدول (1 - 9): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2013-2017 102

جدول (1 - 10): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2013-2017 103

جدول (1 - 11): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2013-2017 104

جدول (1 - 12): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2018 105

ملاحق الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2013–2017 106

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2013–2017 107

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2013–2017 108

ملاحق الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013–2017 109

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2013-2017 110

ملاحق الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية 111

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2013–2017 111

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والاشتمال المالي في فلسطين، 2013-2017 112

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017 113

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017 114

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017 115

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017 116

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني 117

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2013-2017..... 117

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017..... 118

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017..... 119

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2013–2017..... 120

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2013-2017..... 121

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2013-2017..... 121

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2013-2017..... 122

جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2013-2017..... 122

جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2013-2017..... 123

جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2013-2017..... 123

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية 124

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2014-2017..... 124

جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017..... 124

جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2013–2017..... 124

جدول (4 - 20): حركة التداول القطاعية في بورصة فلسطين، 2013–2017..... 125

جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2013-2017..... 126

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي

2017
الاقتصاد

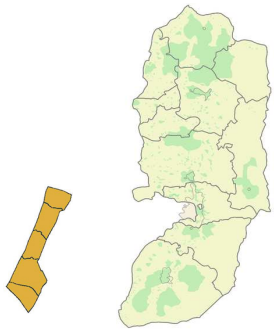

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل
4.7	13.7	2.9
مليون نسمة	مليار دولار	ألف دولار

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

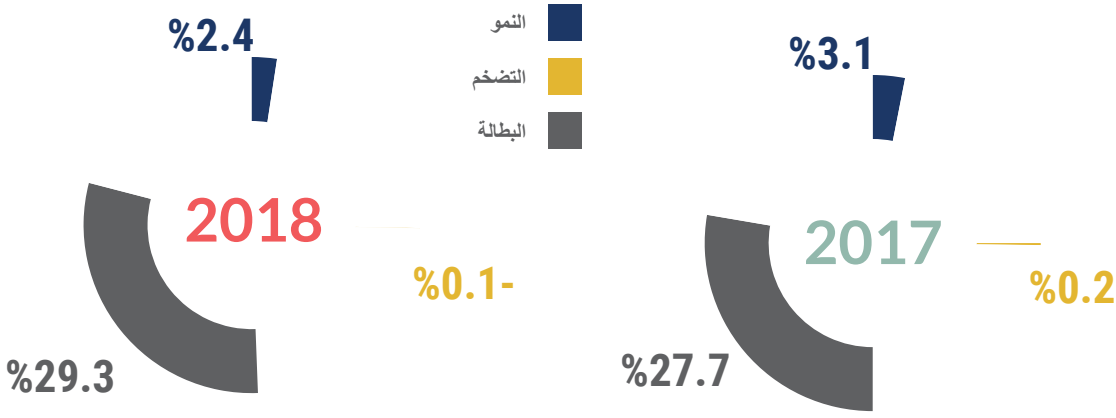

تنبؤات سلطة النقد

الإنتاج والطلب كنسبة من الناتج 2017

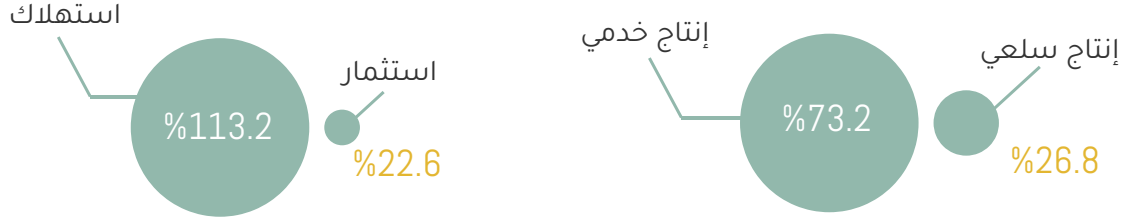

نظرة عامة

شهد العام 2017 مجموعة من الأحداث التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصادات الكبرى، والنشاط الاقتصاد العالمي بشكل عام. فقد أسفر فوز «إيمانويل ماكرون» في انتخابات الرئاسة الفرنسية عن تحسّن ملموس في عملة اليورو، وارتياح عام ساد أسواق المال العالمية. كما أدى استمرار أوبك خفض انتاجها من النفط إلى انتعاش في أسعار النفط وتحسّن تدريجي في العديد من الدول المصدّرة. وفي النتيجة، سجّل الاقتصاد العالمي أداءً وُصف بكونه الأفضل في نحو سبع سنوات على خلفية نشاط التجارة العالمية، ومدعوماً بتعافي الاستثمار في الدول المتقدمة، ونمو متين في الدول الصاعدة في آسيا وأوروبا. ومن المتوقع أن يتسارع الاقتصاد العالمي ويحقق مزيداً من التقدم في العام القادم، مدعوماً بتحسّن المزاج العام والثقة في الأسواق، والظروف المالية التيسيرية، وتداعيات وتأثيرات السياسة المالية التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التحسّن النسبي في أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط.

لكن إقليمياً، لا تزال الصراعات والاضطرابات السياسية مستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أضيف لها هذا العام التوترات الجديدة الناجمة عن قطع العلاقات الخليجية مع قطر، وما نجم عنها من انخفاض الثقة في أوساط المستثمرين والمستهلكين. إلى جانب ذلك، تواجه الدول المصدّرة للنفط تحدّيات كبيرة على إثر تمديد أوبك لاتفاقية خفض الانتاج، نتج عنه انكماش اقتصادي في عدد منها. وعلى الرغم من أن بعض دول المنطقة، لا سيما المغرب وتونس، شهدت تعافياً اقتصادياً ملموساً، لكنه ظلّ قاصراً عن حمل المنطقة ككل لتسارع من نموّها.

محلياً، واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017 بعض التوترات نتيجة المواجهات الشعبية التي اندلعت مع الاحتلال بدايةً في القدس احتجاجاً على السياسات الإسرائيلية المتبّعة في المدينة، ولاحقاً في أنحاء الضفة وغزة عقب إعلان الرئيس الأمريكي القدس عاصمة لإسرائيل، بيد أن هذه المواجهات ظلّت محصورة النطاق والتأثير. كما شهد نهاية العام توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة، بيد أن بنوده لم تدخل حيّز التنفيذ الفعلي بعد. وبشكل عام، امتاز العام 2017 بهدوء نسبي خاصة في ظل انتظام تحويل أموال المقاصة، وبالتالي الانتظام في دفع رواتب موظفي القطاع العام.

لكن من الجانب الآخر، لا تزال حالة عدم اليقين وتواصلَ الجمود السياسي مع توقف عملية المفاوضات هي السمة الغالبة على الوضع الفلسطيني، إضافة إلى استمرار اعتماد الاقتصاد على المنح والمساعدات الخارجية المستمرة في التضاؤل، وعمله ضمن نظام مالي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات، عدا عن تأثره بالأسعار العالمية للسلع الأساسية وخصوصاً النفط والغذاء.

وانتهى العام 2017 بعدم نجاح الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق تسارع في أدائه نتيجة عودة الاقتصاد الغزي إلى الانكماش إثر تقليص الإنفاق الحكومي وتراجع الاستهلاك الخاص، وما نتج عنه من انكماش أنشطة الزراعة والتجارة والإنشاءات، وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية، وجمود الأسعار. يأتي هذا بالرغم من التحسّن الملموس في ميزان التجارة الخارجية في الضفة الغربية، ومعدّلات النمو المرتفعة لأنشطة الإنشاءات، والتجارة الداخلية، والصناعة، وأنشطة المالية والتأمين، والذي انعكس في تسارع ملحوظ في مستوى الناتج المحلي للضفة الغربية، وتوليد فرص عمل ساهمت في انحسار معدلات البطالة، لكن مستوى الأسعار العامة في الضفة حافظ على جموده كما هو الحال منذ العام الماضي. وتشير توقعات سلطة النقد إلى استمرار تباطؤ الاقتصاد في العام 2018، وأن لا يفلح بالتالي في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، لترتفع معدلات البطالة، ويأتي ذلك مترافقاً مع تراجع طفيف في الأسعار المحلية في ضوء ضعف الطلب المحلي واستمرار التباطؤ الاقتصادي.

الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي

سارع الاقتصاد العالمي من أدائه خلال العام 2017، خاصة في النصف الثاني، متجاوزاً التوقعات السابقة، ومحققاً أفضل أداء له منذ العام 2011. ودعم هذا التوجّه التحسّن الملحوظ في الاقتصادات الكبرى في العالم، لا سيما الولايات المتحدة، والصين، واليابان، ومنطقة اليورو. إضافة إلى التعافي التدريجي في الدول المصدرة للنفط بعد عودة الأسعار للارتفاع إثر قرار أوبك تمديد تخفيض الإنتاج حتى نهاية العام 2018، والذي انعكس ايجاباً في أسواق المال العالمية، ساندة في ذلك الثقة والارتياح العام الذي اجتاح الأسواق عقب نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي أسفرت عن فوز «إيمانويل ماكرون».

شكل 1 - 1: معدلات النمو الحقيقي في مجموعات الدول، 2013-2017

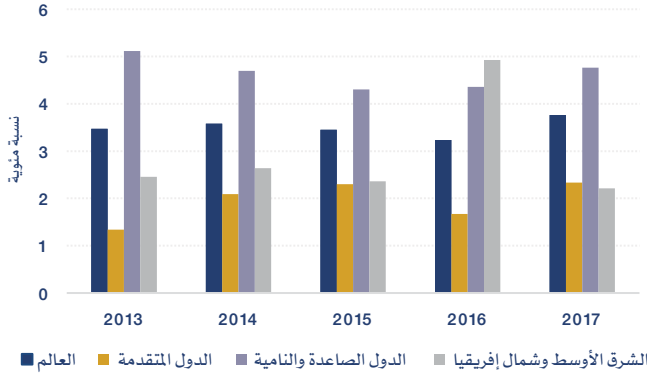

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي ضوء هذه الأحداث، تسارعت معدّلات النمو في مجموعتي الدول الرئيسة على حد سواء. فقد ارتفع النمو من 1.7% إلى 2.3% في الدول المتقدمة، ومن 4.4% إلى 4.8% للدول الصاعدة والنامية. في النتيجة، سجّل الاقتصاد العالمي نموّاً بلغ 3.8% مقارنة بنمو 3.2% في العام السابق حيث شهد العام نشاطاً متميّزاً للتجارة العالمية، وتعافياً للاستثمار في الدول المتقدمة، ومتانة معدلات النمو في دول آسيا وأوروبا الصاعدة.

وبالرغم من تحسّن معدلات النمو، حافظت غالبية الاقتصادات الكبرى على ذات المستوى من معدلات الفائدة المنخفضة، لا سيما في الصين، واليابان، ومنطقة اليورو. وكان رفع الفيدرالي الأمريكي لمعدل الفائدة على الدولار الحدث الأهم على هذا الصعيد، ففي ضوء متانة وقوّة مسيرة التعافي، عمد الفيدرالي إلى رفع الفائدة ثلاث مرات خلال العام: في آذار؛ وحزيران؛ وكانون الأول، وبواقع 25 نقطة مئوية لكل مرّة، لتستقر عند 1.5%، الأمر الذي عزّز من ثقة المستثمرين.

صندوق 1: مبادرة الحزام والطريق: طريق الحرير الجديد

أعلن عن مبادرة الحزام والطريق للمرة الأولى عام 2013، حيث كانت تحمل اسم «حزام واحد وطريق واحد». وهي بالأساس استراتيجية تنموية طرحها الرئيس الصيني «شي جين بينغ» تتمحور حول التواصل والتعاون بين الدول، وخصوصا بين الصين ودول أوراسيا، وتتضمن فرعين رئيسيين، وهما «حزام طريق الحرير الاقتصادي» البري و«طريق الحرير البحري». وتتضمن إنفاق الصين مليارات الدولارات عن طريق استثمارات في البنى التحتية مثل: تشييد شبكات من الطرق، وسكك الحديد، وأنابيب النفط والغاز، وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية. وتنفق الصين حاليا حوالي 150 مليار دولار سنوياً في الدول الـ 68 التي وافقت على المشاركة في المبادرة.

جغرافيا، يتضمن الفرع البري من المبادرة 6 ممرات إضافةً إلى طريق الحرير البحري. وهذه الممرات هي:
الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية.

- ممر الصين – مونغوليا – روسيا الذي يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي.
- ممر الصين – آسيا الوسطى – آسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين إلى تركيا.
- ممر الصين – شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة.
- ممر الصين – باكستان الذي يمتد من جنوب غربي الصين إلى باكستان.
- ممر بنغلاديش – الصين – الهند – ميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين إلى الهند.

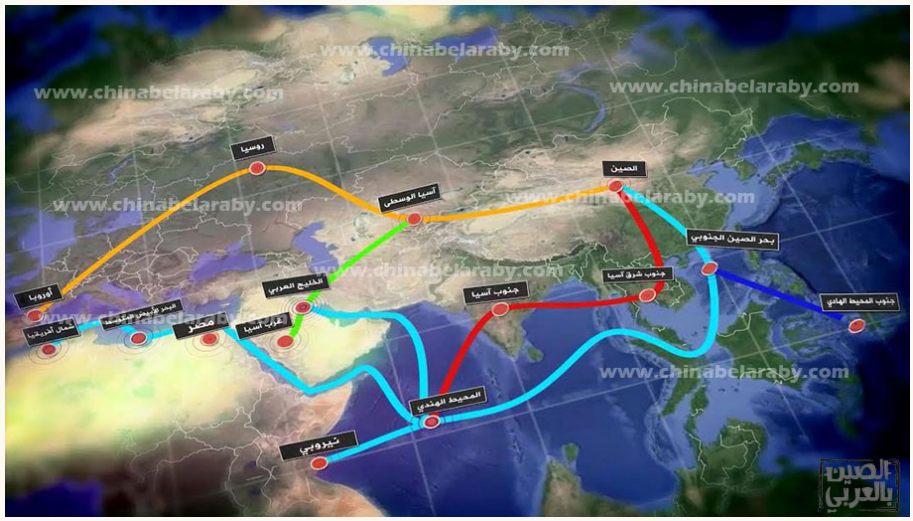

أما طريق الحرير البحري فيتكون من خطين رئيسيين:

- خط يمتد من الساحل الصيني عبر سنغافورة والهند والشرق الأوسط باتجاه البحر المتوسط وأوروبا.
- خط يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ.

يرى الخبراء والمحللون الاقتصاديون مجموعة من المكاسب ستحققها هذه المبادرة كما أن هناك بعض المصاعب التي ستواجهها. ومن جملة المكاسب:

- تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وخصوصاً بعد الأزمة المالية التي مر بها نهاية العقد الماضي.
- تعزيز التنمية الاقتصادية للدول المنضمة للمبادرة من خلال مشاريع البنية التحتية التي ستنشئها الصين بالتعاون مع هذه البلدان. بالإضافة إلى تخفيض العجوز التجارية لهذه البلدان من خلال تعزيز صادراتها.
- تعزيز السلم والسلام العالمي من خلال تعزيز التعاون التجاري بين البلدان المنضمة للمبادرة.

من جهة أخرى تتركز الصعاب التي ستواجهها هذه المبادرة فيما يلي:

- الدور الذي ستلعبه الصين في تعزيز السلم والأمن في الدول التي تعاني من صراعات سياسية وطائفية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.
- مدى تعاون وتجاوب الدول المتقدمة اقتصادياً وخصوصاً الولايات المتحدة مع هذه المبادرة.
- حتى الآن لا توجد خطة متكاملة للمبادرة بحيث أن الممرات والطرق التجارية المقترحة لم تحدد مساراتها بدقة.
- خشية العديد من الدول وخصوصاً أوروبا أن تزيد المبادرة الصينية من صادرات الصين على حساب صادراتها هي.

تمثل منطقة غرب آسيا (بلاد الشام، والعراق، ودول الخليج العربي) وخصوصاً السواحل الفلسطينية، ابتداءاً من غزة وحتى شمال فلسطين، امتداداً طبيعياً لطريق الحرير. لذلك تسعى الصين إلى توفير الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة وذلك حتى يتسنى لهذا المشروع النجاح وتحقيق الفوائد والعوائد الاقتصادية المرجوة منه. ونظراً للعوائد الاقتصادية الهائلة للدول المشاركة في هذه المبادرة قامت إسرائيل بالتوقيع مبكراً على اتفاقية الشراكة في بنك البنية التحتية الآسيوية، والذي أنشئ عام 2013 لتحقيق وإنجاح هذه المبادرة، حيث تتوقع إسرائيل أن تسهم هذه المبادرة بتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي وتحسين بنيته التحتية والإدارية، بالإضافة إلى جلب مكاسب سياسية تجعلها جزءاً من جغرافية المنطقة وربطها من خلال البنى التحتية (كسكة الحديد) مع الدول العربية وخصوصاً الخليجية منها.

مؤخراً قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية أن تعمل الدول العربية على تعزيز التعاون مع الصين في إطار هذه المبادرة ككتلة واحدة. كما تم حتى الآن توقيع مذكرات تفاهم بين الصين و8 دول عربية في إطار المبادرة، وتوقيع مذكرات مع 4 دول عربية بشأن التعاون في مجال القدرة الإنتاجية.

وعلى الجانب الفلسطيني، بالرغم من العلاقات الجيدة التي تربط الصين بالسلطة الفلسطينية إلا أن الحكومة الفلسطينية لم تقم بتوقيع أي اتفاقية شراكة أو الانضمام للمبادرة أو حتى استخدامها وتوظيفها سياسياً لدفع إسرائيل لقبول اتفاق سلام يفضي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

المراجع:

عادل صبري، 2017. على مسار الحزام والطريق.. فرص وتحديات http://m.masralarabia.com

www.BBC.com

www.aljazeera.net

www.wikipedia.org

www.xinhuanet.com

وإقليمياً، ظلّت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهن الصراعات والاضطرابات السياسية المستمرّة منذ أعوام في العديد من الدول لا سيما في سوريا، واليمن، وليبيا، والتي أسفرت بالعموم عن معدلات نمو ضعيفة، ومستوى تضخم وبطالة مرتفعين. وتزايدت رقعة التوترات السياسية خلال العام لتشمل العلاقات الخليجية-الخليجية، بعد قيام دول الخليج بقطع علاقاتها مع قطر، والذي أسفر عن خسائر فادحة في الأسواق المالية، وانتشار حالة نقص الثقة في أوساط المستثمرين. وفي جانب آخر، وبالرغم من أن استمرار خفض الإنتاج بحسب قرار أوبك يهدف بالأساس لدعم أسعار النفط المتراجعة، إلا أن تمديد هذا الخفض أضرّ بدول المنطقة المصدّرة للنفط، والتي تشكّل عائدات النفط فيها المصدر الأول لرفد موازنة الحكومة لا سيما في السعودية.

في المجمل، انكمش الاقتصاد في العديد من الدول على رأسها السعودية، والكويت، والعراق، وعمان، واليمن، إضافة إلى تباطؤه الحاد في الإمارات العربية والجزائر تحديداً، وبشكل أقل في مصر، والبحرين. لكن في الجهة المقابلة شهد النمو تسارعاً كبيراً في كل من المغرب وتونس، إضافة إلى خروج ليبيا من الانكماش الواسع الذي تشهده منذ سنوات. بيد أن هذا التسارع لم يكن من شأنه أن يخفف من تراجع المنطقة ككل، والتي تباطأ فيها النمو إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية، واستقرّ النمو عند 2.2%.

أما دول الجوار، فقد نجح الاقتصاد الأردني في التسارع قليلاً نتيجة النمو في أنشطة الزراعة، والصناعة، والتجارة، إلى جانب أنشطة النفل والتخزين. ويواجه الأردن تحدّيات لتنفيذ برنامج الإصلاح المالي الذي أبرمه مع صندوق النقد الدولي منتصف 2016، والذي تطلّب سياسة مالية تقشفية، حيث قامت الحكومة خلال العام 2017 بالعديد من الإجراءات التي وصفتها بالتصحيحية لزيادة الإيرادات الحكومية، تضمّنت رفع الرسوم والضرائب على العديد من السلع والخدمات. كما عمد الأردن إلى رفع معدل الفائدة الرسمي ثلاث مرات خلال العام لاحقاً لرفعه على الدولار في الولايات المتحدة. في النتيجة، لم يفلح الاقتصاد بالتسارع بأكثر من 0.3 نقطة مئوية، فاستقر نموّه عند مستوى 2.3%.

وعلى نفس المنوال في مصر الخاضعة هي أيضاً لبرنامج إصلاح يُشرف عليه صندوق النقد الدولي، فقد شهدت تعافياً خجولاً لقطاع السياحة المتضرر بسبب التوترات السياسية والاقليمية، بيد أنها لم تفلح في مسارعة معدل النمو الذي استقر قريباً من المستوى السابق عند نحو 4.2%، ولا تزال مستويات الأسعار فيها مرتفعة إثر تحرير صرف العملة نهاية العام 2016، بالرغم من قيام المركزي المصري برفع معدل الفائدة أربع مرات خلال العام 2017.

كما لم يفلح الاقتصاد الإسرائيلي في تحقيق تسارع في ناتجه المحلي خلال نفس العام، فقد تباطأت جميع مكوّنات الطلب باستثناء مواصلة الصادرات تحقيق نسب نموّ مرتفعة، بالرغم من استمرار قوّة الشيكل مقابل العملات الرئيسية. وفي ظل هذا التباطؤ، حافظ البنك المركزي الإسرائيلي على مستوى معدل الفائدة الرسمي عند أدنى مستوياته (0.1%) كما هو الحال منذ 2015، مُعزّزاً بمعدلات تضخم ضعيفة. في النتيجة، تباطؤ نمو الاقتصاد الإسرائيلي إلى 3.3% مقارنة مع 4.0% في العام السابق.

الأداء الاقتصادي المحلي

شهد الاقتصاد الفلسطيني بعض التباطؤ خلال العام 2017 متماشياً مع توقعات سلطة النقد السابقة، فسجّل نموّاً بواقع 3.1% مقارنة بنسبة بلغت 4.7% في العام السابق، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015) إلى نحو 13,686.4 مليون دولار[1]. إذ تراجع الاقتصاد في النصف الأول من العام متأثراً بتراجع الاستهلاك الحكومي والتسرّب الناتج عن نمو الواردات، بيد أن الاقتصاد عاد للتسارع الملحوظ في النصف الثاني من العام على خلفية ازدياد كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار، إلى جانب تراجع الواردات لصالح انتعاش الصادرات. وبشكل عام، يعزى تباطؤ النمو خلال العام 2017 إلى انكماش الاقتصاد الغزّي، وبالرغم من التسارع المتحقق في الضفة الغربية.

فبعد عامين متتالين من التسارع، انزلق الاقتصاد الغزّي مجدداً إلى حلقة الانكماش، متراجعاً بنحو 0.3% مقارنة بنمو بلغ 7.7% في العام السابق، لينخفض الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار العام 2015) إلى 3,384.2، يُعزى ذلك بالأساس إلى تدهور مستوى الإنفاق بشقّيه الخاص والعام، لا سيما في النصف الثاني من العام على إثر قيام الحكومة بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة قُدّرت بنحو 30% من قيمة الراتب، إلى جانب تخفيض إمدادات الوقود/الكهرباء. وظلّ الناتج المحلي الغزّي بعيداً جداً عن مستوياته ما قبل الحرب الإسرائيلية عليه صيف العام 2014 بنحو 2.7% في ظل استمرار ظروف الحصار والإغلاق. وفي النتيجة، فإن الاقتصاد الغزّي وبعد نحو ثلاثة أعوام من الحرب، لا يزال غير قادر حتى على العودة إلى مستوياته ما قبل ذلك، ناهيك عن النمو اللازم لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل.

شكل 1 - 2: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، 2013-2017

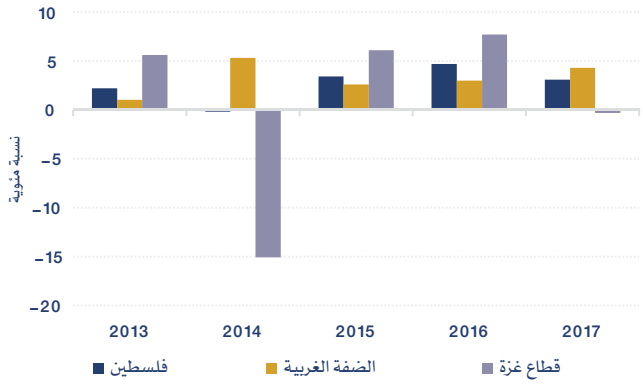

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما في الضفة الغربية التي شهدت بعض التوترات السياسية نتج عنها مواجهات مباشرة مع الاحتلال، أولها في القدس الشرقية منتصف العام نتيجة قيام الشرطة الإسرائيلية بتركيب بوابات إلكترونية على مداخل القدس القديمة، وثانيها نهاية العام إثر إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس كعاصمة لإسرائيل، لكن في المجمل، اتسم العام بهدوء نسبي مع تراجع وتيرة المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي قياساً إلى العام السابق، وترافق ذلك مع مستوى نشاط اقتصادي اعتيادي، وانتظام تحويلات المقاصة وبالتالي انتظام تحويل رواتب موظفي القطاع العام. في النتيجة، استمر الاقتصاد في تحقيق معدّلات نموّ متوسطة، علاوة على تسارعها خلال العام 2017 إلى نحو 4.3% مقارنة بنسبة نمو بلغت 3.0% في العام السابق، ليستقر الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار العام 2015) عند مستوى 10,302.2 مليون دولار.

وتعرّض اقتصاد كل من الضفة الغربية وقطاع غزّة منذ العام 2000 وحتى الآن إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّتْ كثيراً من إمكانية تقدّمه وتطوّره، وتسببت في عدم الانتظام والتذبذب الواضح في العديد من المؤشرات الكلية الرئيسة. وعلى سبيل المثال، نجم عن هذه الصدمات قصور حجم الناتج المحلي الحقيقي لكل من شقّي الوطن، ولكن بدرجات متفاوتة تبعاً لتفاوت تلك الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية. وخلال الأعوام السبعة عشر الماضية (منذ انتفاضة الأقصى حتى الآن)، ظلّ اقتصاد الضفة الغربية عاجزاً عن مضاعفة قيمة الناتج المحلي، الذي نما بنحو 95% فقط عن مستواه ما قبل ذلك (العام 1999). وتبدو الصورة أكثر قسوة في قطاع غزة، حيث لم يتجاوز النمو في ناتجه الحقيقي عبر هذه السنوات نسبة 33%.

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير، 2017.

ومن الجدير بالذكر أن مستوى الناتج المتحقق خلال سنة معينة ليس بالضرورة أن يتطابق مع المستوى المحتمل الذي كان بالإمكان تحقيقه في ذات السنة لو توافرت ظروف التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. ويمكن قياس مستوى انحراف الناتج المتحقق فعلياً (بأسعار التكلفة الحقيقية) عن مستوى الناتج المحتمل[2] من خلال ما يعرف بفجوة الإنتاج[3].

ويظهر تحليل فجوة الإنتاج في ظل الظروف القائمة التي تعيشها فلسطين حالياً، أن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل خلال العام 2017 قد نما بنسبة 3.1% مقارنة مع العام 2016، ليبلغ 11,716.4 مليون دولار. في ذات الوقت، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بأسعار التكلفة الحقيقية بنسبة 2.6%، أدى إلى ارتفاعه إلى ما دون مستوى الناتج المحتمل (حوالي 11,397.2 مليون دولار فقط)، مما أدى ذلك في النتيجة لخلق فجوة إنتاج سالبة، كما هو الحال للعام الرابع على التوالي، وبالتالي فإن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال الأعوام 2014-2017 كان أقل مما يمكن للاقتصاد أن يحققه نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرّة التي مرّ بها الاقتصاد خلال هذه الأعوام، سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. كما يعكس هذه التحليل أيضاً تزايد حجم هذه الفجوة، ففي حين بلغت نحو 131 مليون دولار في العام 2014، ارتفعت وصولاً إلى 319 مليون في 2017.

شكل 1 - 3: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2013-2017

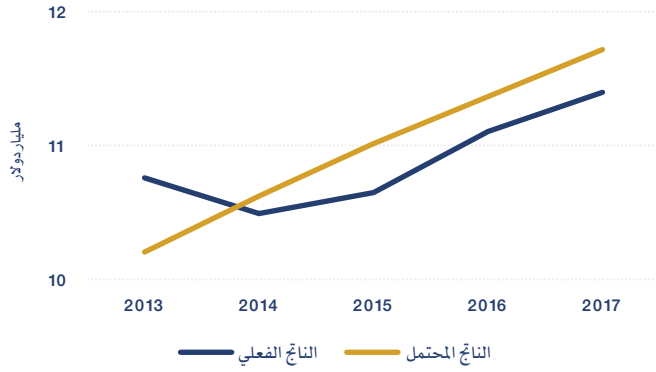

المصدر: سلطة النقد.

من جانب آخر، يمثل الدخل الفردي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) أحد القنوات التي ينعكس من خلالها الأثر الفعلي للأداء الاقتصادي، باعتبار أن تعزيز مستويات نصيب الفرد من الدخل تسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي. وخلال العام 2017، كان النمو في نصيب الفرد منسجماً مع معدلات النمو الاقتصادي، فارتفع في الضفة الغربية بنحو 2.0% ليبلغ حوالي 3,762.4 دولار، أما في قطاع غزة، فقد انكمش نصيب الفرد بشكل واضح وبنحو 4.4%، لينخفض مستواه إلى 1,741.6 دولار، أو ما نسبته نحو 85% فقط من مستواه في العام 2013 (قبل الحرب الإسرائيلية). ويشكّل حالياً نصيب الفرد من الناتج المحلي في غزة نحو 46% فقط من مثيله في الضفة الغربية، علماً بأنه كان يشكّل نحو 79% في المتوسط خلال السنوات ما بين إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية واندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000. وفي المجمل، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نحو 2,923.4 دولار، محافظاً على مستوياته كما في العام السابق.

شكل 1 - 4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2013-2017

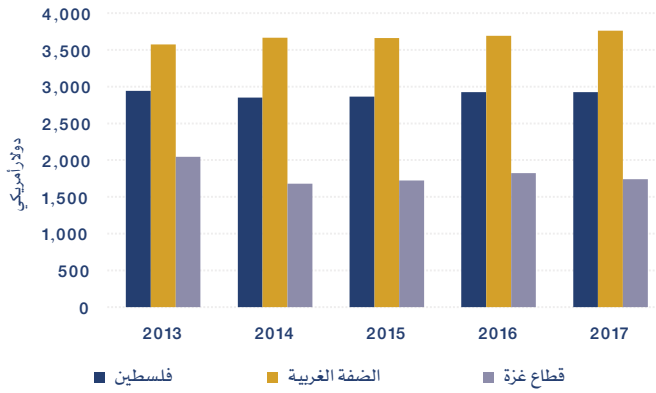

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2 يمثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحقيقية مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة.

3 استخدمت منهجية دالة الإنتاج في تقدير الناتج المحتمل.

صندوق 2: سهولة ممارسة الأعمال في فلسطين

أصدرت مجموعة البنك الدولي في شهر تشرين أول 2017 تقريرها السنوي حول ممارسة الأعمال لعام 2018. ويقيس هذا التقرير بشكل عام التطورات التي أسهمت في تحسين أو إعاقة ممارسة أنشطة الأعمال، وذلك من خلال مجموعة مؤشرات كمية تتعلق بتشريعات الأعمال وحماية حقوق الملكية على مستوى 190 دولة. ويتم ترتيب الدول تبعاً لأدائها في 10 مجالات رئيسية تتعلق ببيئة الأعمال وفقاً لأفضل الممارسات.

فلسطينياً، جاء الترتيب العام لفلسطين في تقرير ممارسة الأعمال 2018 في المركز 114 على مستوى 190 دولة مشمولة في هذا التقرير، مقارنة مع ترتيب 140 في تقرير العام 2017. ويعزى هذا التحسن في ترتيب فلسطين مدفوعاً بشكل أساسي إلى التحسن الذي طرأ على مؤشر النفاذ إلى التمويل على خلفية إقرار الحكومة لقانون الأصول المنقولة في نيسان 2016.

يذكر في هذا السياق أن فلسطين قد حققت قفزة نوعية في ترتيبها في مؤشر النفاذ إلى التمويل بحوالي 98 نقطة (من 118 نقطة في تقرير العام 2017 إلى 20 نقطة في تقرير العام 2018)، على مستوى جميع دول العالم التي تدير نظم استعلام ائتماني سواء قطاع عام (بنوك مركزية) أو قطاع خاص (شركات استعلام تابعة للقطاع الخاص). ومحافظة بهذا التصنيف على ريادتها لهذه الصناعة على مستوى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وبما يشمل القطاعين العام والخاص ودول الجوار والعديد من الدول الاوروبية. وهذا التصنيف يعني بأن المناخ الائتماني أو بيئة النفاذ إلى الائتمان في فلسطين من ناحية النظم والتشريع وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر هي بيئة مواتية ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية.

والجدول التالي يلخص التغيرات التي طرأت على مختلف المؤشرات الخاصة بفلسطين في تقريري عامي 2017 و2018.

المؤشر	الترتيب في تقرير عام		التغير (تحسن = - ، تراجع = +)
	2017	2018	
بدء المشروع	169	169	0
التعامل مع رخص البناء	157	154	3 +
الحصول على الكهرباء	70	87	17 -
تسجيل الملكية	93	94	1 -
النفاذ للتمويل	118	20	98 +
حماية صغار المستثمرين	158	160	2 -
دفع الضرائب	101	109	8 -
التجارة عبر الحدود	99	49	50 +
تنفيذ العقود	122	124	2 -
معالجة حالات الإفلاس	169	168	1 +
الترتيب العام	140	114	26 +

الأنشطة الاقتصادية

يغلب على الاقتصاد الفلسطيني طابع الإنتاج الخدمي، إذ تستحوذ الأنشطة الخدماتية على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المضافة التي تولّدها مختلف الأنشطة الاقتصادية. وخلال العام 2017، لم تحدث أية تغييرات جذرية على هذا التوزيع، واحتفظت الأنشطة الخدماتية بنحو 61.0% من مجموع القيمة المضافة. بيد أن مكوّنات الأنشطة الخدماتية شهدت بعض التغيّرات الطفيفة أبرزها تراجع مساهمة نشاط الخدمات[4] في القيمة المضافة بواقع 1.0 نقطة مئوية لصالح نشاط التجارة. وفي المجمل، يُساهم نشاط الخدمات بنسبة تبلغ 32.4%، يليه نشاط التجارة الذي ساهم بحوالي 19.1% من إجمالي القيمة المضافة. أما باقي الأنشطة الخدماتية؛ النقل والتخزين، والمالية والتأمين، والاتصالات، فبلغت مساهمة كل منها 1.9%، و3.9%، و3.7%، على الترتيب.

4 يشمل كل من: خدمات الإقامة والطعام، الأنشطة العقارية، الأنشطة المهنية والتقنية، والخدمات الإدارية، والتعليم والصحة، والإدارة العامة والدفاع، وغيرها.

في المقابل، تُساهم أنشطة الإنتاج السلعي بنحو 22.3% من إجمالي الناتج المحلي، منخفضة بنحو 0.2 نقطة مئوية عن مساهمتها في العام الماضي. يأتي في مقدمتها نشاط الصناعة (3.0%)، يليه نشاط الإنشاءات (6.5%)، وأخيراً نشاط الزراعة (2.8%). هذا وشملت التغيّرات الطفيفة خلال العام انخفاضا محدوداً في مساهمة كل من الصناعة والزراعة لصالح نشاط الإنشاءات.

ويُضاف إلى القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الخدمية وأنشطة الإنتاج السلعي، صافي الضرائب غير المباشرة، وهي بالأساس الجمارك والضرائب المفروضة على الواردات والتي ارتفعت قيمتها خلال العام 2017، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي من 16.3% إلى 16.7%.

شكل 1 - 5: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2016 و2017

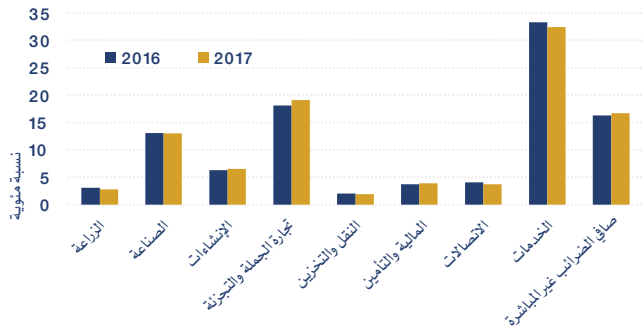

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما على مستوى مساهمة مختلف الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو[5]، فلم تفلح أنشطة الإنتاج السلعي في المحافظة على الدور البارز الذي لعبته في النمو في العام الفائت، فتراجع ثقلها في النمو لصالح كل من المكونين الآخرين (الإنتاج الخدماتي، وصافي الضرائب غير المباشرة)، لكن بقيت مساهمتها موجبة بفضل نشاطي الصناعة والإنشاءات. فقد ساهم الأول بنحو 0.3 نقطة مئوية من معدل النمو الإجمالي البالغ 3.1%، وساهم الثاني بنحو 0.4 نقطة مئوية، في حين ظلت مساهمة الزراعة سلبية كما هو الحال منذ نحو 6 سنوات. يأتي ذلك في ضوء التراجع الواضح في الأهمية النسبية لنشاط الزراعة جرّاء مجموعة المعيقات التي تواجه هذه النشاط، سواء كانت معيقات محلية ذاتية مثل هجر

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2017

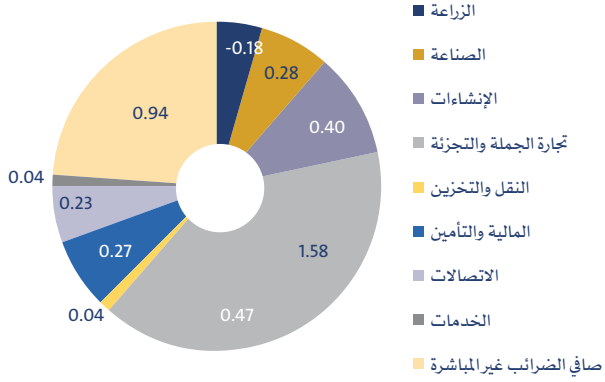

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

النشاط الزراعي لصالح أنشطة اقتصادية أخرى، إذ تعتبر الأجور في النشاط الزراعي هي الأدنى مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أو معيقات خارجية بفعل الاحتلال، كمصادرة الأراضي الزراعية، أو صعوبة الوصول إليها خلف الجدار العازل، أو ارتفاع أثمان المياه المستخدمة لري المزروعات. في النتيجة، بلغت مساهمة الزراعة في معدّل النمو المتحقق في 2017 نحو -0.2 نقطة مئوية.

من جانبها، أسهمت جميع الأنشطة الخدمية (باستثناء الاتصالات) إيجابياً في معدّل النمو، يقودها في ذلك نشاط التجارة وبنسبة مساهمة بلغت 1.6 نقطة مئوية، تلتها مساهمة نشاط المالية والتأمين بنحو 0.3 نقطة مئوية. بيد أن مساهمة نشاط الخدمات و نشاط النقل والتخزين جاءت محدودة وأقل من 0.1 نقطة مئوية لكليهما سوياً. وفي ضوء حداثته النسبية، لم يُفلح نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دفع عجلة النمو خلال العام 2017، وأسهم في تثبيط النمو بواقع 0.2 نقطة مئوية. من جهة أخرى، أسهم صافي الضرائب غير المباشرة في رفع نسبة النمو بحوالي 0.9 نقطة مئوية.

5 مساهمة النشاط في معدل النمو= نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.

الطلب الكلي

شهدت غالبية مكوّنات الطلب الكلي الحقيقي تطوّرات ايجابية خلال العام 2017، جاء في مقدمتها ارتفاع مستوى الاستثمار بنحو 10.0% عما كان عليه في العام السابق، إلى جانب الزيادة المحدودة في مستوى الاستهلاك الحكومي وبنحو 0.9%. كما شهدت مؤشرات التجارة الخارجية تطوّرات إيجابية ملفتة بالتزامن مع انتعاش معدلات التجارة العالمية، فقد نمت الصادرات المحلية بشكل واضح وبنسبة بلغت 12.4%، مترافقاً مع هبوط طفيف في الواردات بنسبة 0.8%، وبالتالي انحسار العجز التجاري بنحو 6.9%.

شكل 1 - 7: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2013-2017

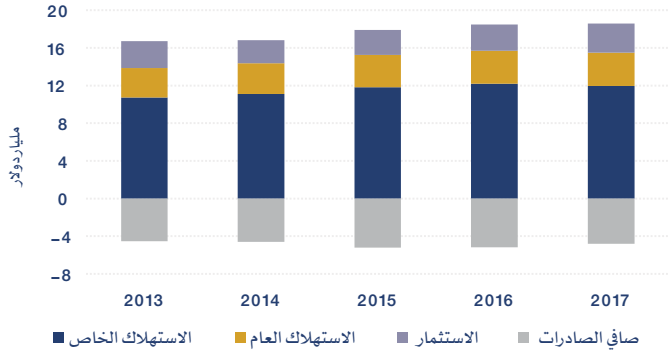

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تأتي تطوّرات التجارة الخارجية هذه بالرغم من أن مؤشرات سعر الصرف الفعال (effective exchange rate) تشير إلى الزيادة الدراماتيكية في قيمة الشيكل مقابل عملات الشركاء التجاريين مثل، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الأردن، تركيا، ومصر، والذي نتج عنه تراجع في تنافسية فلسطين بالمقارنة مع شركائها التجاريين خلال العام 2017. إن ذلك يشير إلى غلبة عوامل (مثل إجراءات الاستيراد والتصدير، سيطرة الاحتلال على منافذ التجارة، وغيرها) وتأثيرها على أوضاع التجارة الخارجية بشكل أشد من تغيّرات سعر الصرف الفعال.

وترافق مع تراجع مستوى الواردات انخفاض آخر في الاستهلاك الخاص الذي يعتمد بشكل كبير على المستوردات، فهبط بنحو 1.8% متأثراً على الأغلب بالارتفاع الطارئ على أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، لا سيما النفط والغذاء، وفي ظل هبوط استهلاك كل من الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم هذه الأسر.

غير أن هذه التطورات تخفي التباينات الموجودة على مستوى محافظات الوطن. ففي حين أن تطورات مكوّنات الطلب الكلي في الضفة الغربية متماشية مع اتجاهها على مستوى الوطن ككل، إلا أنها جاءت مختلفة في قطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي ومستوى الواردات.

ففي الضفة الغربية، أسهم التحسن الذي طرأ على كل من مستوى الصادرات والاستثمار بدفع النمو بشكل واضح، حيث ارتفع الأول بنحو 12.3%، والثاني بحوالي 6.1%، وترافق ذلك مع مساهمة ملموسة للاستهلاك الحكومي الذي نما بقرابة 3.5%. كما أن الانخفاض في قيمة الواردات بنسبة 2.3%، متزامناً مع قفزة الصادرات، دفعت العجز التجاري إلى الانحسار بشكل ملموس وبنحو 10.0%. لكن في المقابل تراجع الاستهلاك الخاص بنسبة 1.9% حصيلة تراجع استهلاك كل من الأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية التي تخدم هذه الأسر على حد سواء.

وعلى الجانب الآخر من الوطن، شهدت غالبية مكوّنات الطلب تراجعاً، فانخفض مستوى الاستهلاك الخاص كما هو الحال في الضفة الغربية وبنحو 1.4%، رافقه انخفاض في مستوى الاستهلاك الحكومي والذي يعود في الغالب إلى ايقاف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في غزة. وشهدت التجارة الخارجية تطوّرات مختلطة، حيث قفزت الصادرات بقرابة 14.9%، رافقها نمو آخر في الواردات بحوالي 9.7%، مما أدى إلى توسيع العجز التجاري بنسبة 9.0%. كما أن نمو الاستثمار بحوالي 44.4% جرّاء تراجع وتيرة السحب من المخزون إلى نحو النصف، خفّف من وطأة الانكماش الاقتصادي في قطاع غزة.

وبالنظر إلى حصة مختلف مكوّنات الطلب المحلي من الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ ثباتها النسبي في قطاع غزة، مقابل تغيّرات أكبر في الضفة الغربية. ولا يزال الاستهلاك الكلي في الضفة الغربية يشكّل النسبة الأكبر، ويتجاوز قيمة مجمل الناتج، إلا أن نسبته انخفضت خلال العام بواقع 6 نقاط مئوية لتبلغ 112.0% (90.4% منها استهلاك خاص، و21.6% استهلاك عام)، نتيجة انخفاض نسبة

الاستهلاك الخاص بشكل أساسي. أما في قطاع غزة، فترتفع حصة الاستهلاك النهائي من إجمالي الناتج عن مثيلتها في الضفة، لكنها شهدت انخفاضات خلال العامين الأخيرين، لتبلغ 116.6% هذا العام (منها 78.4% استهلاك خاص، و38.2% استهلاك عام).

وعلى العكس من ذلك فيما يخص الاستثمار الذي ارتفعت حصته قليلاً في الضفة الغربية من 25.5% إلى 26.0%، في الوقت الذي لا يزال يشهد ارتفاعات مستمرة في قطاع غزة ليسجّل مستوى جديداً من الارتفاع إلى نحو 12.2% مقارنة بـ8.4% في العام السابق، لكنه لا يزال يعتمد في جزء منه على السحب من المخزون المتراكم سابقاً.

وبالرغم من التطوّرات الإيجابية على مستويات الاستثمار خلال العام 2017 متزامناً مع تعافيها في الاقتصادات الكبرى حول العالم، إلا أنها في المجمل لا تزال متدنية في ضوء الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والقيود والمعيقات الإسرائيلية المفروضة منذ العام 2000. فقد تسببت هذه العوامل وبشكل متراكم عبر السنوات في إضعاف القطاع العام من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد نتيجة انعدام الحافزية في أوساط المستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى. ويشكّل الاستثمار الخاص أكثر من ثلثي مجمل الاستثمار في فلسطين، وبنسبة بلغت قرابة 15.8% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعام 2017، مرتفعة قليلاً عن مستواها في العام السابق. وقد تسارعت أيضاً مساهمة الاستثمار العام في الناتج المحلي خلال العام 2017 عن مستواها السابق ولكن بشكل بطيء جداً، والذي قد يعود بالأساس إلى نشاط نسبي لحركة إعادة إعمار قطاع غزة، إذ أنه ارتفع من 6.3% إلى 6.8%، وهو أعلى مستوى متحقق منذ الحرب الإسرائيلية على القطاع.

شكل 1 - 8: الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017

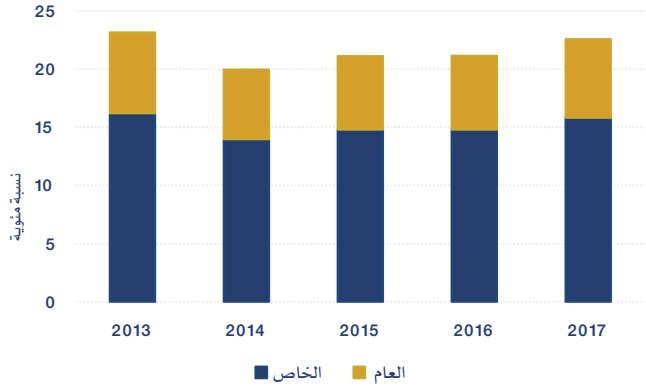

المصدر: تقديرات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما فيما يخصّ حصّة التجارة الخارجية، فيلاحظ ارتفاع حصة صادرات الضفة من ناتجها المحلي، متزامناً مع انخفاض حصة الواردات، نتج عنه انخفاض في نسبة العجز التجاري في الضفة إلى حوالي 37.8% من مجمل الناتج. في حين لا تزال حصة التجارة الخارجية محدودة في قطاع غزة في ضوء الحصار والاغلاق، لكنها شهدت بعض الارتفاع خلال هذا العام، غير أن ارتفاع حصة صادرات غزة لم ينجح في تخفيف العجز التجاري في ظل ارتفاع الواردات، فتوسّع العجز إلى 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 1 - 9: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2016 و2017

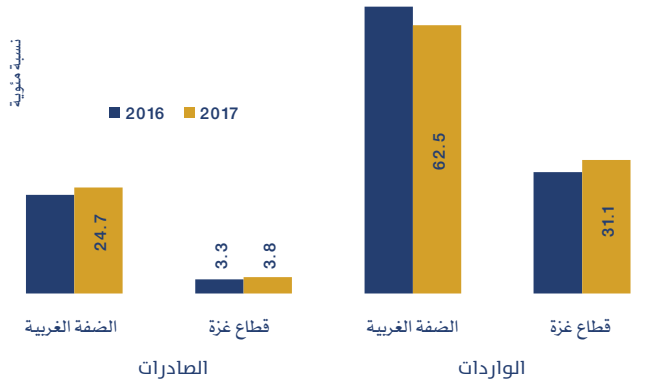

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبشكل عام، يتبين من هذا التحليل تدنّي حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات، وبشكل أكثر حدة في قطاع غزة. ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جرّاء المعيقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية. ولدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا بد من تبني خطط كفيلة بزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وزيادة القيمة المضافة من هذه الصادرات، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي بما يكفل تعزيز وضع القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني.

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

شهدت أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية موجات متباينة من التعافي وصلت أقصاها مع نهاية العام، خاصة فيما يتعلّق بأسعار النفط التي ارتفعت قريباً من مستوياتها قبل نحو العامين نتيجة عدة عوامل أبرزها تقطّع الإنتاج من بعض المناطق، وتمديد اتفاق منظمة أوبك لتخفيض الإنتاج حتى نهاية 2018، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. إلى جانب ذلك، ارتفعت أسعار الغذاء والمعادن ولكن بوتيرة أقل، علاوة على أنها بقيت أقل من مستوياتها في الأعوام السابقة.

شكل 1 - 10: مستويات التضخم الرئيسية في دول مختارة، 2013-2017

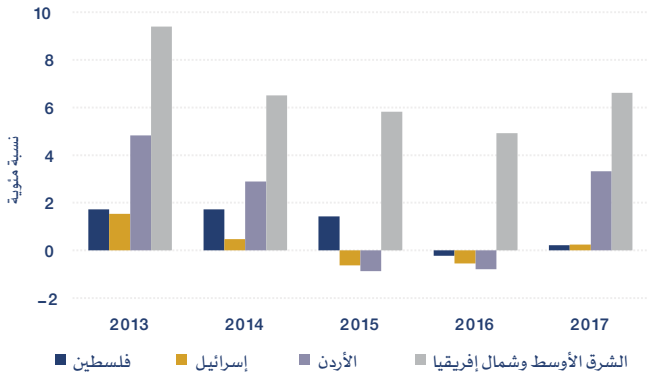

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصندوق النقد الدولي.

وفي النتيجة، سجّلت معدلات التضخم الرئيسية أو ما يعرف بالتضخم الكلّي (headline inflation) تسارعاً في غالبية الاقتصادات مقارنة بالعام الفائت، في حين حافظت معدلات التضخم الأساسية (core inflation)، وهي المعدلات التي لا تأخذ بعين الاعتبار تغيّرات أسعار الغذاء والنفط، على مستويات متدنّية، وهو ما يشير إلى ضعف تعافي مستويات الطلب في الاقتصادات الكبرى. لكن الاقتصادات المتقدّمة أظهرت أداءً أفضل من مثيلتها الصاعدة والنامية. فقد أبدت معدلات التضخم الأساسية في الاقتصادات المتقدمة إشارات التعافي النسبي استجابة لتحفيز الطلب، مرتفعةً من 0.8% إلى 1.7%، لكنها لا تزال أقل من المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية. أما الدول الصاعدة والنامية، فلا تزال تختبر مستويات متدنّية من التضخم، علاوة على مزيد من الانخفاض هذا العام من 4.3% إلى 4.0% في ضوء ارتفاع أو ثبات أسعار الصرف المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وبالتالي انخفاض تكلفة الواردات، لكن ذلك لم يفلح في تحفيز الطلب بشكل كافي.

وعلى العكس من ذلك، لا تزال منطقة الشرق الأوسط ترزح تحت وطأة التضخم المرتفع النابع من التخفيضات السابقة في أسعار الصرف، فارتفع التضخم فيها بشكل ملموس من 4.9% إلى 6.7% بين 2016 و2017. وتُعتبر مصر المثال الأبرز على ذلك، إذ أدى تحرير سعر الصرف فيها إلى قفزة كبيرة في التضخم من 13.8% إلى 29.5%. أما دول الجوار (الأردن وإسرائيل)، فقد عاودت أسعار المستهلك فيها النمو بعد الانكماش في العامين السابقين، فارتفع التضخم في إسرائيل قليلاً من نحو -0.5% إلى 0.2% في ضوء ارتفاع أسعار السلع الرئيسية عالمياً. كما قفز في الأردن من -0.8% إلى 3.3% نتيجة قيام الحكومة برفع الضرائب والرسوم على مجموعة من السلع والخدمات.

شكل 1 - 11: مستويات التضخم في فلسطين، 2013-2017

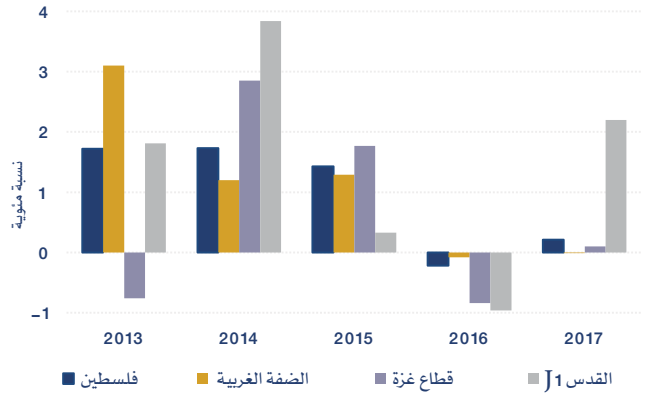

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتتأثر الأسعار المحلية بشكل رئيس بأسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، إلى جانب تكلفة الواردات التي في غالبيتها من إسرائيل، ما يعني تأثر الأسعار المحلية بمثيلتها في إسرائيل. في النتيجة، وفي ضوء ارتفاع كل من أسعار السلع الأساسية عالمياً، وعودة الأسعار في إسرائيل إلى النمو، نمت أسعار المستهلك في فلسطين بشكل طفيف بنحو 0.2%، مقارنة بانكماش سعري بلغ قرابة 0.2% في العام 2016.

ويُعتبر التضخم في فلسطين من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية والعالمية. إلى جانب ذلك، فإن العوامل المحددة له تختلف في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ففي حين أن الأولى تتأثر بشكل أساسي باتجاهات الأسعار في السوق العالمي وفي إسرائيل، يبدو تأثير ذلك أقل في قطاع غزة المحاصر والذي يعاني من ضعف حرية حركة البضائع دخولاً وخروجاً. كما تختلف محددات الأسعار أيضاً في ما تسمّى القدس J1 [6]، والتي عادة ما تمتاز بمعدلات أسعار مرتفعة. وخلال العام 2017، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة معدلات تضخم متدنية، فسجّلت الضفة معدل تضخم قريباً من الصفر (-0.01%)، متزامناً مع تضخم هامشي جداً في قطاع غزة وبواقع 0.1%، إلا أن ديناميكية الأسعار في القدس J1 كانت الأعلى، وسجّل التضخم نسبة 2.2%.

ويأتي النمو السعري المحدود في فلسطين حصيلة اتجاهات متباينة لأسعار المجموعات السعرية الاثنتي عشرة. وفي المجمل، شهدت أسعار السلع والخدمات ذات الوزن الأعلى في سلة المستهلك الفلسطيني انخفاضات محدودة، في حين أن باقي الخدمات شهدت ارتفاعات ملحوظة. وبالتفصيل، تراجع مؤشر أسعار الغذاء، ومؤشر أسعار التبغ والكحوليات بنحو 1.0% للأول و0.7% للثاني، إلى جانب تراجع مؤشري أسعار الملابس، والنقل والمواصلات بنحو 0.2%، و0.1%، على الترتيب. كما هبط مؤشر أسعار التعليم بنحو 0.6% في ضوء انخفاض صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل، حيث أن الدينار الأردني هو في الغالب العملة المستخدمة لدفع الأقساط في الجامعات الفلسطينية.

أما في الجانب الآخر، فكان هناك نمو واضح في مؤشر أسعار المسكن ومستلزماته وبنحو 3.4%، حيث ارتفع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس J1 بنسب متقاربة في ضوء رفع أسعار الكهرباء المحلية بداية شهر شباط 2017 بنحو 5% على إثر رفعها من قبل الشركة الإسرائيلية المورّدة. كما نمت مؤشرات أسعار بعض الخدمات مثل الخدمات الثقافية والترفيهية، الرعاية الصحية، والاتصالات بنسب 2.0%، و1.6%، و0.3%، على الترتيب. أما مؤشر أسعار الأثاث ومؤشر خدمات المطاعم، فقد ارتفع بنحو 0.4% لكل منهما.

وتتفاوت مساهمة المجموعات السعرية في قيمة التضخم تبعاً لوزنها النسبي في سلّة المستهلك. ونظراً لكون المواد الغذائية والمشروبات المرطبة تستحوذ على النسبة الأكبر من سلّة المستهلك الفلسطيني، فإن انخفاض أسعارها ساهم بنحو -0.3 نقطة مئوية من معدلّ التضخم المتحقق، لكن ذلك قوبل بمساهمة موجبة من مجموعة المسكن ومستلزماته بنحو 0.29 نقطة مئوية. فيما كانت مساهمة مجموعات السلع والخدمات الأخرى طفيفة، سواء موجبة أو سالبة.

شكل 1 - 12: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2016 g2017

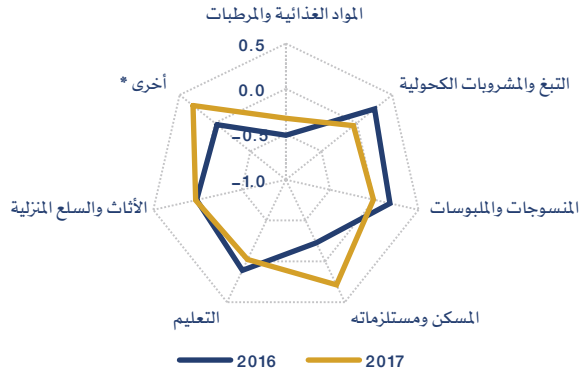

* تشمل الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، السلع والخدمات الثقافية والترفيهية، خدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

6 هو ذلك الجزء من القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، وهو يشمل القدس الشرقية، وامتدادها في الشمال من العيسوية وحتى كفر عقب.

القوى العاملة

شكل 1 - 13: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2017

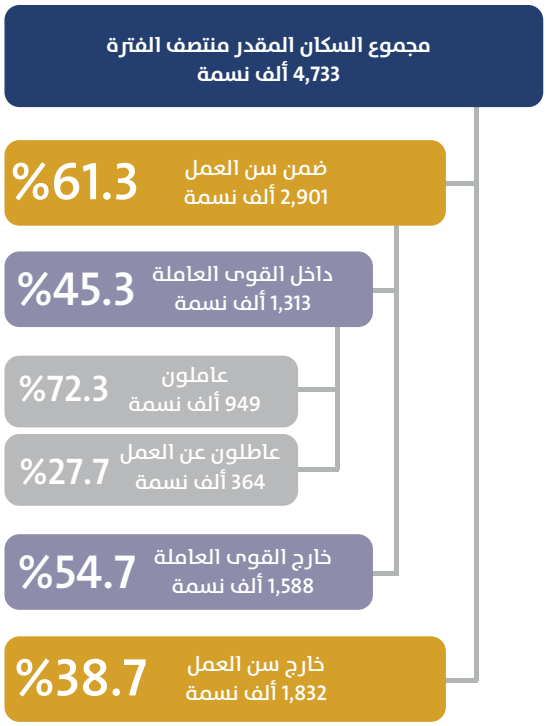

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين منتصف العام 2017 نحو 4.7 مليون نسمة (منهم 2.8 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.9 مليون في قطاع غزة) حسب نتائج التعداد العام للسكان 2017، وهو أقل من عددهم المقدّر سابقاً بنحو 100 ألف نسمة. ويعود ذلك إلى تقديرات نسب النمو السكاني، إذ كان المفترض أن معدّلات النمو السكاني تبلغ سنوياً في المتوسط 2.9%، إلا أن نتائج التعداد الأخير أظهرت أنها لم تتجاوز 2.7% في المتوسط خلال الأعوام 2007-2017. وتعتبر نسبة الزيادة السكانية في فلسطين مرتفعة بالقياس إلى النسب العالمية، وحتى الإقليمية. فبحسب آخر البيانات المتوفّرة الصادرة عن البنك الدولي[7]، فإن نسبة الزيادة السكانية في كل من الدول العربية وإسرائيل بلغت في المتوسط نحو 2.0% لكل منهما في العام 2016، في حين بلغ المتوسط العالمي خلال نفس العام نحو 1.2%.

وغالباً ما تمتاز الدول التي تشهد معدّلات نمو سكانية مرتفعة (لأسباب طبيعية)، بأنها مجتمعات فتية، ترتفع فيها نسبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسة. وينطبق ذلك على فلسطين، حيث يشكّل السكان خارج سن العمل (أقل من 15 عاماً) نحو 38.7% من إجمالي السكان. وهذه النسبة بدورها أيضاً أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 26.1% في العام 2016، ونحو 33.2% في العالم العربي. وإقليمياً، بلغت النسبة في ذات العام 35.8%، و27.9%، في الأردن وإسرائيل، على الترتيب.

ويترتب على ارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة التي تراجعت قليلاً عن مستوى العام الماضي إلى نحو 45.3%، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر نسبة المشاركة في سوق العمل في فلسطين منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، ويعود ذلك بالأساس للتدني الشديد لمشاركة الإناث التي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً، والتي بلغت 19.0%، منخفضة بواقع 0.3 نقطة مئوية عن العام السابق. لكن في المقابل، فإن مشاركة الذكور متوسّطة نسبياً، وبلغت نحو 70.9% في العام 2017. ويتم قياس نسبة مشاركة الإناث إلى نسبة مشاركة الذكور في الدلالة على مدى الهوّة أو التقارب بينهما، والتي بلغت في فلسطين نحو 26.8%، أعلى من مثليتها في الأردن (21.9%)، لكنها أقل بكثير من إسرائيل (85.8%)، والمتوسط العالمي (67.4%) خلال نفس العام.

العمالة والبطالة

بالرغم من تدنّي أعداد المشاركين في سوق العمل (نسبة المشاركة)، إلا عدداً كبيراً منهم ينضم سنوياً إلى صفوف البطالة في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على استحداث وظائف بالمستوى المطلوب. وخلال العام 2017، كان عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل أعلى بكثير من عدد الوظائف المستحدثة لعمال الضفة الغربية (ثلثيها وظائف في إسرائيل والمستوطنات وليس في الاقتصاد المحلي)، في حين فشل قطاع العمل الغزّي خلال نفس الفترة في توليد فرص عمل جديدة، بل إنه خسر جزءاً من فرص العمل القائمة.

7 قاعدة بيانات البنك الدولي.

وفي المحصلة، بلغ عدد العمال الفلسطينيين خلال 2017 حسب نتائج التعداد نحو 949 ألف عامل، مقابل نحو 364 ألف عاطل عن العمل، 60% منهم في قطاع غزة. أدى ذلك بالضرورة إلى رفع نسبة البطالة في فلسطين إلى نحو 27.7%، جرّاء نموّها الواضح في قطاع غزة في ظل استمرار ظروف الحصار والإغلاق منذ العام 2007 لتصل إلى 43.9%، وعلى الرغم من تراجعها بنحو 2 نقطة مئوية في الضفة الغربية إلى 17.9%.

وتعتبر نسبة البطالة في فلسطين، وفي قطاع غزة تحديداً، من أعلى المستويات على مستوى العالم. ويتضح ذلك عند مقارنتها مع دول اقتصادية متقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية (5%)، واليابان (3%)، وحتى مع دول صاعدة أو نامية، كالصين (5%)، والهند (4%). وفي دول الجوار، بلغت نسبة البطالة خلال العام 2017 نحو 4% في إسرائيل، وحوالي 15% في الأردن التي تعتبر من الدول التي تواجه تحدّيات لاستيعاب الأيدي العاملة خاصة في ظل استقباله أعداداً كبيرة من اللاجئين العرب على مدار السنوات الماضية.

شكل 1 - 14: معدلات البطالة في فلسطين، 2013-2017

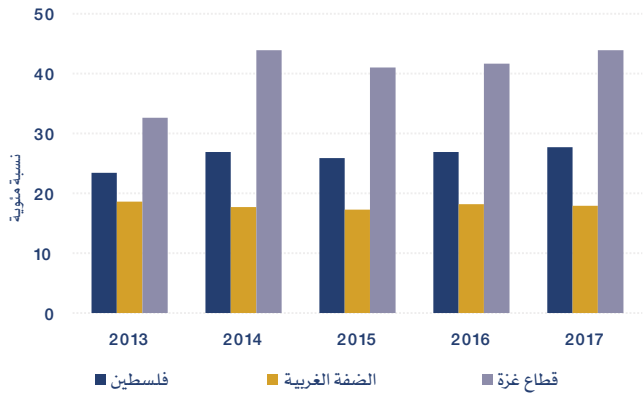

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتجدر الملاحظة أن معدلات البطالة في فلسطين ترتفع بشكلٍ ملحوظ بين أوساط الإناث، والتي بلغت خلال العام 2017 نحو 47.8% جرّاء ظروف سوق العمل التي كثيراً ما تكون عاملاً طارداً لعمل النساء، خاصة اللواتي يتمتّعن بمستوى تحصيلي أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، إذ بلغ معدّل البطالة في أوساطهن 54.2%. وفي نفس السياق، ترتفع معدّلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، وبلغت في المتوسط نحو 37.2% في 2017.

أما على مستوى توزيع العاملين في السوق المحلي على القطاعات (العام والخاص)، ومن منطلق كون القطاع الخاص الفلسطيني الموظّف الأكبر للعمالة، فإن نحو ثلاثة أرباع العاملين في السوق المحلي البالغين نحو (826 ألف عامل) يعملون لدى القطاع الخاص (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات). كما يتبين أن نحو 64% من العمّال في قطاع غزة يعملون لدى القطاع الخاص، في حين ترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى حوالي 81%، الأمر الذي يشير إلى أن قطاع غزة أكثر اعتماداً على التوظيف في القطاع العام من الضفة الغربية. ونتج ذلك من تضخّم القطاع الحكومي في غزة ما بعد الانقسام، الأمر الذي أدى إلى تقارب شديد بين عدد العاملين العموميين في قطاع غزة مع مثيله في الضفة الغربية (نحو 102 ألف موظف).

أما من جانب توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فلم تطرأ تغيرات جوهرية في توزيعهم خلال العام 2017، ولا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام. فقد بقي قطاع الخدمات والفروع الأخرى محافظاً على الصدارة في استيعاب العاملين، بنسبة بلغت 39.7%. في حين تتوزع النسبة الباقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يبدو جليّاً من الشكل.

ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين لا تتفق دائماً مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فخلال العام 2017، انطبق هذا الانسجام على قطاعي الصناعة والتجارة فقط، في حين كان الفارق واضحاً في بقية القطاعات.

شكل 1 - 15: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2017

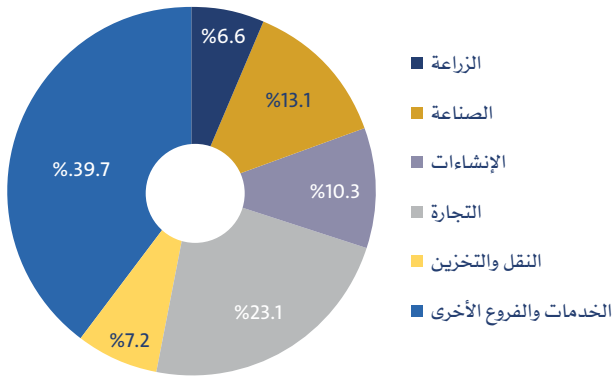

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فمن جهة، يشغّل قطاعي الزراعة، والنقل والتخزين أعداداً كبيرة من العمّال بالنظر إلى تدنّي نسبة مساهمة هذين القطاعين في القيمة المضافة، وهو ما يعكس بدوره تدنّي إنتاجية العامل الواحد. وعلى العكس من ذلك، فإن مساهمة القيمة المضافة المتولّدة عن قطاعي الصناعة والخدمات تفوق مساهمة هذين القطاعين في التشغيل، مما يعكس فعالية وكفاءة أعلى، ومستوى إنتاجية أعلى.

الإنتاجية

حافظت إنتاجية العامل[8] في فلسطين على نمو مستقرّ للعام الثاني على التوالي نتيجة تسارع نموّها في الضفة الغربية وبالرغم من نموّها بشكل طفيف في قطاع غزة. وفي النتيجة، نما إجمالي إنتاجية العامل في فلسطين بنحو 2.3%، لتبلغ حوالي 13,201.9 دولار (بأسعار العام 2015) لكل عامل في العام 2017. وقد نمت إنتاجية العامل في الضفة الغربية وبلغت 14,109.2 دولار لكل عامل. وعلى نفس المنوال نمت إنتاجية العامل في قطاع غزة وصولاً إلى 11,348.3 دولار لكل عامل، لكنها لا تزال أدنى من مستوياتها ما قبل الحرب. علاوة على ذلك، فإن إنتاجية العامل في غزة تنخفض عنها في الضفة الغربية، وبلغت حوالي 80% فقط من إنتاجية عامل الضفة كما هو الحال في العام 2017.

شكل 1 - 16: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2013-2017

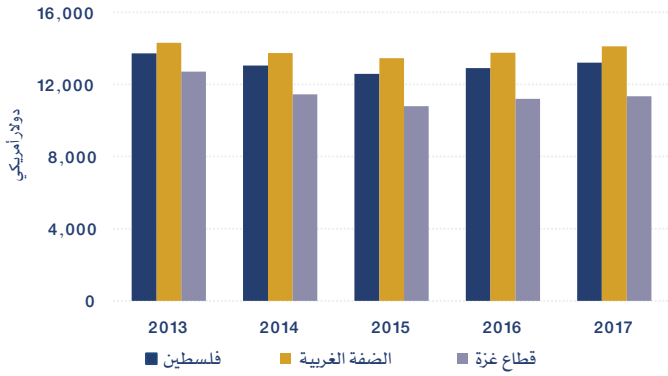

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من جانب آخر، تختلف الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويدخل في ذلك عدّة عوامل من أهمها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة بالمقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال. وبدا ذلك واضحاً بحسب بيانات العام 2017، التي أظهرت تدنّي إنتاجية العمّال في قطاع النقل والتخزين (4,553.2 دولار لكل عامل)، وقطاع الزراعة (7,196.9 دولار لكل عامل). في المقابل، كانت الإنتاجية أعلى في قطاع الصناعة (16,529.6 دولار لكل عامل)، ويتجاوز قطاع الخدمات ذلك ليسّجل أعلى مستوى لإنتاجية العامل وصلت إلى نحو 16,719.3 دولار لكل عامل.

شكل 1 - 17: إنتاجية العامل حسب النشاط الاقتصادي، 2017

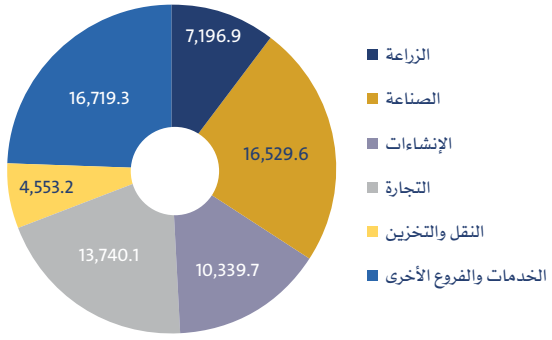

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

معدل الأجر اليومي

ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين خلال العام 2017 بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 114.3 شيكل إسرائيلي، مدفوعاً بالأساس بارتفاع ملموس في متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنحو 4.0%، ليصل إلى أعلى مستوى له عند نحو 226.9 شيكل، الأعلى مقارنة بأجور الضفة وغزة، ليشكّل 3.8 ضعف الأجر في غزة، و2.2 ضعف الأجر في الضفة. وخلال نفس الفترة، نمت أجور العاملين في الضفة الغربية بشكل أقل وبنحو 3.5%، ليتجاوز حاجز الـ100 شيكل لأول مرة ويبلغ حوالي 101.5 شيكل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي وبنحو 3.6% لينخفض إلى نحو 59.3 شيكل.

8 الإنتاجية = الناتج المحلي بأسعار تكلفة الانتاج/ عدد العاملين في الاقتصاد المحلي.

إن التباينات الواضحة في مستوى الأجور بحسب مكان العمل هو حصيلة اتجاهات نمو مختلفة عبر السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، نما متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل بنحو 5.5% سنوياً خلال الأعوام 2010-2017، في حين نما هذا المتوسط في الضفة الغربية بنحو 2.1%. أما في قطاع غزة، فكان متوسط أجر العامل اليومي ينخفض بمعدل 0.6% سنوياً في المتوسط خلال نفس الفترة.

شكل 1 - 18: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2013-2017

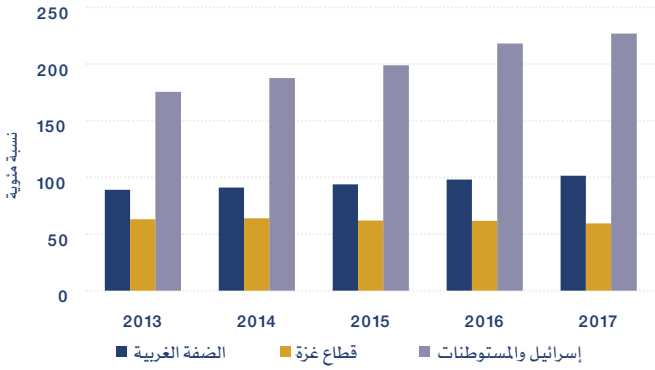

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير القوى العاملة.

من جانب آخر، لا يمكن تناول تطورات الأجور بمعزل عن تغيّرات أسعار المستهلك وذلك لتأثيرها المباشر على مستوى الأجر الحقيقي أو ما يعرف بالقوة الشرائية[9]. بيد أن تحرّكات الأسعار المحدودة خلال العام 2017 أسفرت عن اقتراب الأجور الحقيقية من مستواها الاسمي، خاصة للعاملين من الضفة الغربية داخل الضفة وفي إسرائيل والمستوطنات حيث التضخم سجّل قيمة اقتربت من الصفر، فنمت الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة، وفي إسرائيل والمستوطنات بنحو 3.5%، و4.0%، على الترتيب، وهو مطابق للنمو في الأجور الاسمية. في حين انبثق عن التضخم المحدود في قطاع غزة انخفاض في الأجور الاسمية، وبنحو 3.7%.

كما تتأثر أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيكل، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيكل، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. فخلال العام 2017، ومع تراجع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل بنحو 6.2% في المتوسط، انخفضت القوة الشرائية للرواتب المقبوضة بهاتين العملتين بحوالي 2.7% في الضفة الغربية و9.9% في قطاع غزة.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني

تشير توقعات سلطة النقد المتعلقة بأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018 إلى استمرار تباطؤ الاقتصاد، إذ من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي الحقيقي (وفق السيناريو الأساس) إلى نحو 2.4% مقارنة مع 3.1% في العام 2017. وأن ينعكس هذا النمو على ارتفاع دخل الفرد الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بنسبة 0.3% فقط، مقارنة مع نمو بنحو 0.4% في العام 2017. وقد استندت هذه التنبؤات[10] على مجموعة من الافتراضات الأساسية، وتضمينها تحليل لمخاطر مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة.

يأتي هذا الأداء على خلفية افتراض بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين على حالها كما كانت عليه في العام 2017، من حيث القيود المفروضة على المعابر وحرية حركة الأفراد والبضائع، مع استمرار زيادة العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنفس المعدل السابق، وتواصل عملية إعادة إعمار قطاع غزة على نفس الوتيرة. إلى جانب استمرار الحكومة الفلسطينية في انتهاج سياسة التقشف المالي، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر، واستمرار الانخفاض في تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة الفلسطينية لتصل إلى حوالي 600 مليون دولار. إضافة إلى توقع وصول ما يزيد عن مليار دولار كتحويلات جارية للقطاع الخاص وكذلك ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية عن مستوياتها في العام 2017 بحوالي 18%. كما تفترض هذه التنبؤات أيضاً ارتفاع تكلفة الاستيراد، بالإضافة نمو اقتصاد الشركاء التجاريين بحوالي 3.5% بالمتوسط خلال 2018.

9 كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من خلال كمية محدّدة من النقود.

10 من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية الفلسطينية.

واستناداً لهذا السيناريو، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك النهائي بنسبة 1.9% (2.0% للاستهلاك الخاص 1.5% للإستهلاك الحكومي)، ليشكل حوالي 112.6% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018. كما يتوقع أن ينمو الاستثمار بشكل طفيف وبنحو 0.7%، ليشكل ما نسبته 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص القطاع الخارجي، فمن المتوقّع أن يتزايد عجز الميزان التجاري بحوالي 1.3%، وأن ترتفع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى 34.8%، جرّاء تراجع الصادرات بحوالي 3.2%، وتراجع الواردات بشكل هامشي بنحو 0.3% خلال العام 2018.

شكل 1 - 19: آفاق الاقتصاد الفلسطيني (تنبؤات النمو الحقيقي) للعام 2018

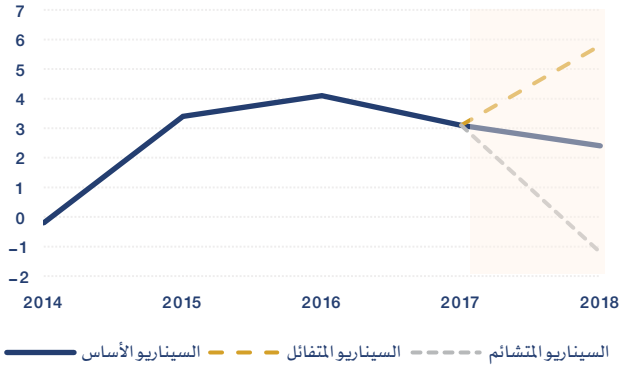

المصدر: تقديرات سلطة النقد.

من جهة أخرى، من المتوقع أن لا يفلح النمو الاقتصادي المتحقق في 2018 في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، وأن ترتفع معدلات البطالة إلى 29.3% في 2018 مقارنة مع 27.7% في 2017. وأن تتراجع أسعار المستهلك بحوالي -0.1% مقارنة مع تضخم طفيف بنحو 0.2% في 2017، على خلفية التنبؤات بارتفاع كل من أسعار الغذاء العالمية وتكلفة الواردات إلى فلسطين خلال العام 2018.

ويشير تحليل المخاطر إلى أن هذه التنبؤات تبقى عرضة لبعض الصدمات المختلفة والمحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. فبافتراض تعرض الاقتصاد خلال العام 2018 إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني ومفاوضات السلام والمصالحة الفلسطينية، وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسة والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج عن معدلاتها السنوية. فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2018 بنحو 5.6%، وأن يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بحوالي 3.0%.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينمو الاستهلاك النهائي بحوالي 6.0% (5.9% للاستهلاك الخاص و6.3% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، والاستثمار بحوالي 7.1%. كما يتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بما نسبته 9.5%، جرّاء نمو الواردات بـ9.7%، بالرغم من نمو الصادرات بـ10.1%. أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدلها قليلاً إلى 27.1% من إجمالي القوى العاملة خلال نفس العام.

أما في حال تعرض الاقتصاد إلى صدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في المزيد من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب، بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.4%، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% خلال ذات العام.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك النهائي بحوالي 2.5% (2.2% للاستهلاك الخاص و3.4% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، وأن يتراجع الاستثمار بما يقارب من 5.2%. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بحوالي 5.9%، جرّاء تراجع الواردات بـ7.8%، وتراجع الصادرات بـ6.5%. إلى جانب ذلك، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع واضح في مستويات البطالة وصولاً إلى 32.4%.

الفصل الثاني

تطورات مالية الحكومة

المالية العامة 2017

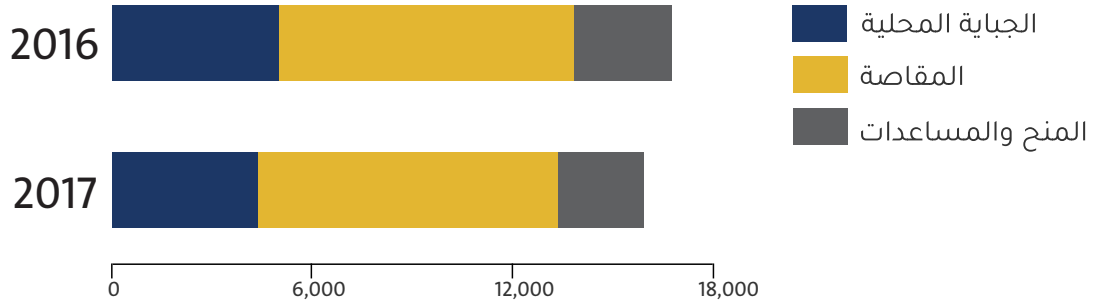

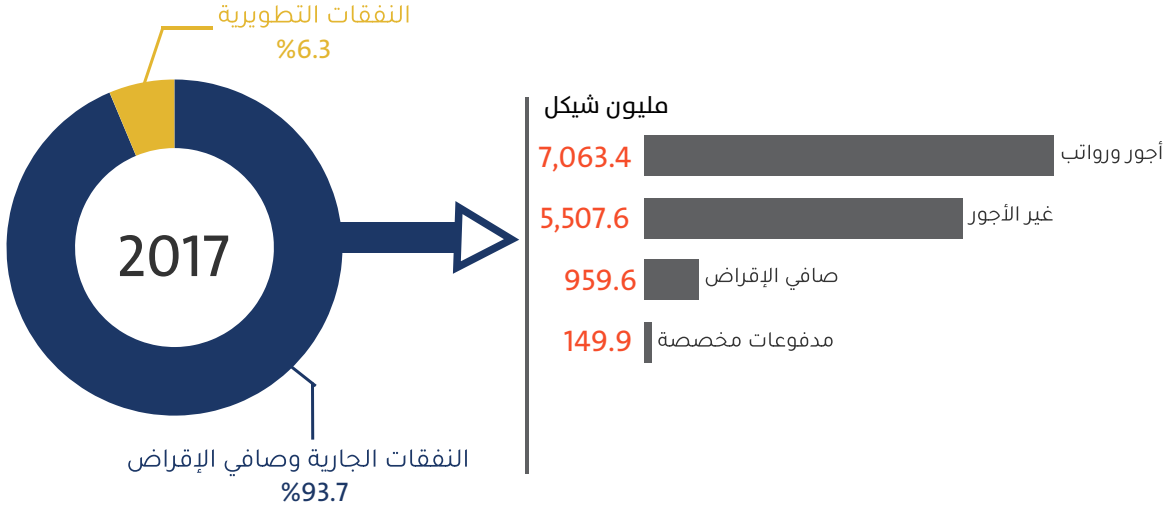

العجز الكلي قبل المنح كنسبة من الناتج

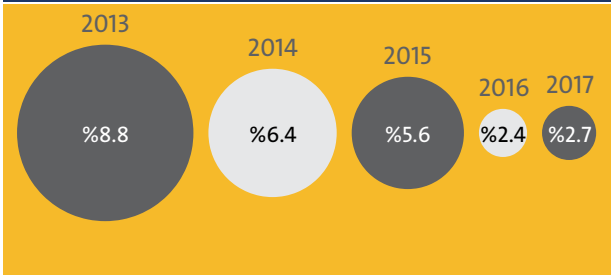

الدين العام كنسبة من الناتج

نظرة عامة

استمرت الحكومة الفلسطينية خلال العام 2017، كما في الأعوام السابقة، بالعمل على خفض العجز في الموازنة العامة من خلال إصلاح إدارة المال العام وإعداد خطط للإنفاق الخاص بالمشاريع التطويرية، وتقنين الإنفاق العام. كما عملت الحكومة على زيادة الإيرادات وتعزيزها من خلال تحسين طرق الجباية واعتماد سياسة ضريبية محفزة ومخفضة، وزيادة القاعدة الضريبية، والاستمرار في متابعة وتطوير وتحسين آليات التقاص مع اسرائيل. وعلى الجانب الآخر استمرت الحكومة في جدولة متأخرات القطاع الخاص، من خلال إصدار أذونات دفع حكومية بهدف الحد من تراكم هذه المتأخرات ووضع آلية لسدادها والتخلص منها كلياً، علماً أنه تم القيام بإصدار سابق لهذه الأذونات في العام 2016. كما عملت الحكومة خلال العام 2017، على خفض صافي الإقراض ضمن سعيها لمعالجة هذا البند، في إطار سياستها الهادفة إلى تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات.

وقد انعكست جملة هذه الإجراءات في تحسن جباية الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة، مقابل زيادة النفقات العامة الفعلية بنسبة طبيعية. وكما هو متوقع، فقد شهد العام 2017 انخفاض المنح والمساعدات الخارجية، كما تراجع حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة، فيما ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار مقارنة بالعام السابق.

الإيرادات العامة والمنح

شهد العام 2017 تحسناً ملحوظاً في الإيرادات الضريبية، وآخر بسيط في إيرادات المقاصة، مقابل انخفاض كل من الإيرادات غير الضريبية، والمنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي أدى بالمحصلة إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح خلال هذا العام بنحو 5% مقارنة بالعام 2016، لتبلغ حوالي 15,982.5 مليون شيكل[11]، وبذلك شكل حجم الإيرادات العامة والمنح المتحققة نحو 97.9% من المستهدف بحسب موازنة العام 2017، مقارنة بنحو 108.4% في العام 2016.

كما ترافق انخفاض الإيرادات العامة والمنح، بانخفاض ملحوظ في حجم الإرجاعات الضريبية، وبنحو 48.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 191.6 مليون شيكل، مُشَكِلةً نحو 51.8% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة للعام 2017. وبالرغم من انخفاض الإرجاعات الضريبية المدفوعة إلا أن صافي الإيرادات العامة والمنح قد انخفض بنسبة 4% خلال العام 2017 ليبلغ 15,790.9 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 99% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة لهذا العام.

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح، 2017

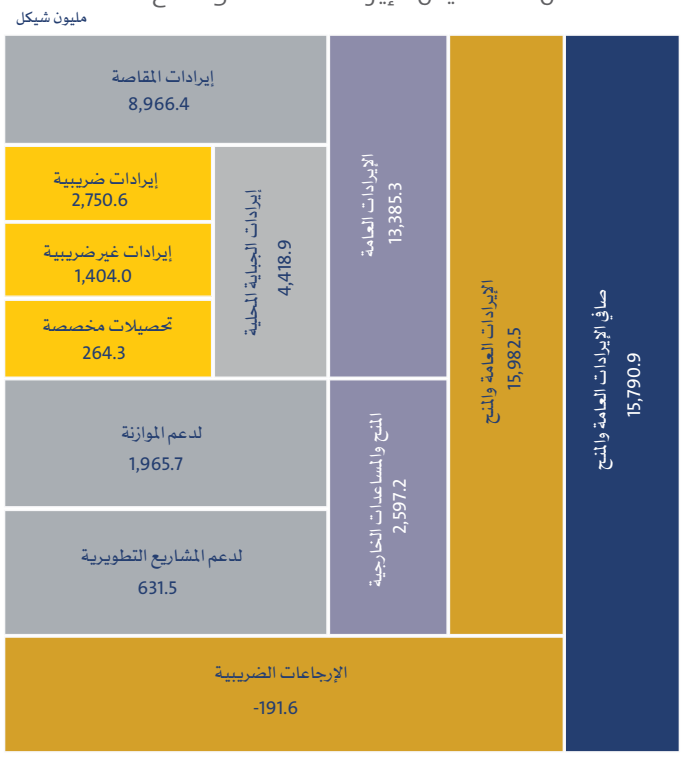

المصدر: وزارة المالية.

11 هذا المبلغ لا يشمل 191.6 مليون شيكل ارجاعات ضريبية خلال العام 2017.

الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة من إيرادات المقاصة، وإيرادات الجباية المحلية (إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية، وتحصيلات مخصصة)، حيث شكلت إيرادات المقاصة نحو 67% من الايرادات العامة خلال العام 2017، مقابل نحو 33% حصة إيرادات الجباية المحلية (20.5% حصة الإيرادات الضريبية، و10.5% حصة الإيرادات غير الضريبية، و2% التحصيلات المخصصة). وقد بلغت الإيرادات العامة نحو 13,385.3 مليون شيكل، منخفضةً بنحو 3.7% مقارنة بالعام السابق، ومُشَكِلةً نحو 96.8% من المستهدف بحسب مشروع الموازنة للعام نفسه، مقارنة بنحو 119.5% خلال العام 2016. ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة أن السبب الرئيس في هذا الانخفاض يعود إلى تراجع الإيرادات غير الضريبية بنحو 39.2%، مما ادى إلى تراجع نسبة العبء الضريبي (بما يشمل إيرادات المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 25.6%، مقارنة بنحو 27.2% في العام 2016[12].

وبتحليل مكونات الايرادات العامة، يتبين أن إيرادات المقاصة (المكون الأكبر) قد ارتفعت خلال العام 2017 بنحو 1.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 8,966.4 مليون شيكل. علماً أن حجم المتحقق منها قد شكل ما يقارب 102.1% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة، مقارنة بنحو 107.7% خلال العام 2016. وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية (38.5%)، والمحروقات (33.3%)، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة (26.2%)، في حين ساهمت إيرادات ضريبة الدخل والشراء وإيرادات أخرى بنحو 2% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2017[13]. وقد ساهمت إيرادات المقاصة في تغطية حوالي 65.5% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2017 مقارنة بحوالي 63.7% خلال العام السابق. كما ساهمت بتغطية نحو 126.9% من فاتورة الأجور والرواتب مقارنة بنحو 121.0% خلال نفس الفترة. وتؤكد هذه المؤشرات على الأهمية الكبيرة لإيرادات المقاصة التي تعتبر صمام أمان الحكومة للوفاء بالتزاماتها ودفع المستحقات المترتبة عليها.

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2013-2017

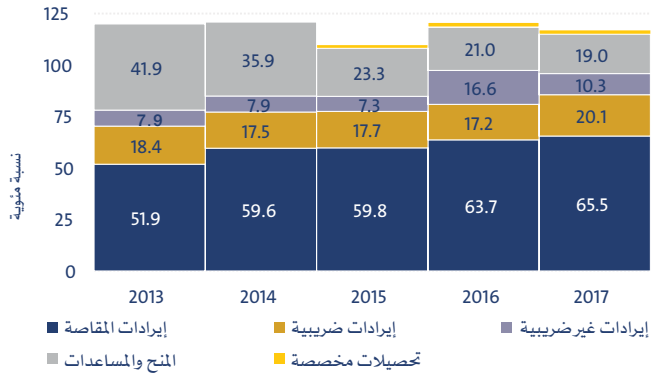

المصدر: وزارة المالية.

أما إيرادات الجباية المحلية فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً، بنحو 12% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 4,418.9 مليون شيكل، وذلك نتيجة لتراجع الإيرادات غير الضريبية. وقد شكلت إيرادات الجباية المحلية حوالي 87.7% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة، وساهمت في تغطية نحو 32.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 36% خلال العام 2016. وتوزعت إيرادات الجباية المحلية بين إيرادات ضريبية بنحو 62.2%، مقابل 31.8% حصة الإيرادات غير الضريبية، ونحو 6.0% حصة الإيرادات من بند المتحصلات المخصصة.

وقد أظهرت البيانات تراجع الإيرادات غير الضريبية بشكلٍ ملحوظ وبنحو 39.2% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 1,404.0 مليون شيكل. ومع تراجع الإيرادات غير الضريبية انخفضت حصتها من إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2017 لتبلغ 31.8% مقارنة بنحو 46.0% في العام السابق، كما انخفضت نسبة تغطيتها من النفقات الجارية وصافي الاقراض إلى نحو 10.3%، مقارنة بنحو 16.6% خلال نفس الفترة. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الإيرادات من الرسوم الأخرى بشكل ملحوظ وبنسبة 29.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 732.3 مليون شيكل. وكذلك شهد العام 2017 انخفاضاً حاداً في حجم الإيرادات المتحققة من بند رخص مزاولة المهنة بنسبة 54.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 326.3 مليون شيكل. وقد جاء التراجع في بندي الرسوم الأخرى ورخص مزاولة المهنة

12 يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبيها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي.

13 مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

نتيجة لتحقيق إيرادات غير متكررة خلال العام 2016 وبالتالي ظهرت وكأنها تراجعت خلال العام الحالي، حيث جرى خلال العام 2016 توقيع اتفاقية الكهرباء مع الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية، والتي تم بموجبها تحويل نحو 1,150 مليون شيكل لحساب وزارة المالية خلال العام السابق، وهي دفعات مالية لمرة واحدة فقط. في المقابل ارتفعت إيرادات رسوم التأمين الصحي بنحو 6.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 202.8 مليون شيكل. كذلك أيضاً ارتفعت الإيرادات المتحصلة من رسوم المواصلات بنحو 15.4%، لتبلغ 132.6 مليون شيكل، فيما تراجعت العوائد الاستثمارية إلى حوالي 9.9 مليون شيكل مقارنة بنحو 89.3 مليون شيكل خلال العام 2016.

أما فيما يخص الإيرادات الضريبية، فيلاحظ أن السياسات الحكومية الخاصة بتخفيض نسبة الضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية قد نجحت، حيث شهدت الأعوام الثلاثة الماضية ارتفاعات متتالية في حجم هذا النوع من الإيرادات المتحققة. إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ وبنسبة 15.0% خلال العام 2017 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2,750.6 مليون شيكل، وهو ما يمثل 87.6% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وبذلك ارتفعت حصة الإيرادات الضريبية من إيرادات الجباية المحلية خلال هذا العام، لتصل إلى 62.6%، وساهمت في تغطية نحو 20.1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 17.2% في العام 2016. وتوزعت الإيرادات الضريبية خلال العام 2017، بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة نحو 36.8%، وإيرادات ضريبة الدخل نحو 28.7%، فيما بلغت حصة الإيرادات الجمركية نحو 26.8%، في حين ساهمت مكوس السجائر بنحو 7.0%، أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فقد ساهمت بنحو 0.7% من الإيرادات الضريبية خلال العام 2017.

فقد ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 22.1%، لتبلغ 790.1 مليون شيكل، كذلك ارتفعت إيرادات القيمة المضافة 9.4% لتصل إلى نحو 1,011.3 مليون شيكل، أيضاً ارتفعت الإيرادات الجمركية بنحو 18.7% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 737.2 مليون شيكل، وارتفعت إيرادات مكوس السجائر بنحو 12.2% لتبلغ 193.7 مليون شيكل خلال العام 2017. كذلك ارتفعت إيرادات مكوس المشروبات إلى 5.1 مليون شيكل. بالمقابل انخفضت إيرادات ضريبة الأملاك إلى 13.3 مليون شيكل في العام 2017، مقارنة بقيمة 21.9 مليون شيكل خلال العام 2016.

وأخيراً، بلغ بند المتحصلات المخصصة خلال العام 2017 حوالي 264.3 مليون شيكل مقارنة بحوالي 322.9 مليون شيكل خلال العام السابق، ليشكل نحو 6% من إيرادات الجباية المحلية، ويسهم في تغطية نحو 1.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

المنح والمساعدات الخارجية

استمرت المنح والمساعدات الخارجية بالانخفاض، لتتراجع خلال العام 2017 بنحو 11.1% مقارنة بالعام السابق، ولتبلغ 2,597.2 مليون شيكل، وبذلك تراجعت حصتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 16.3%، مقارنة بنحو 17.4% خلال العام 2016. وساهمت في تغطية نحو 19% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 21% خلال نفس الفترة.

وتشكل المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، يستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة، فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية. وقد بلغ حجم المنح الموجهة لدعم الموازنة نحو 1,965.7 مليون شيكل أو ما يعادل 75.7% من إجمالي الدعم الخارجي المقدم خلال العام 2017، مقابل نحو 631.5 مليون شيكل أو ما يعادل 24.3% من هذا الدعم خصص لتمويل المشاريع التطويرية.

وتسهم المنح والمساعدات الخارجية في تمويل العجز الحكومي، وتحويل هذا العجز إلى فائض في كثير من الأحيان، كما هو الحال خلال الأعوام 2013 – 2017. وفي هذا السياق ساهمت المنح والمساعدات خلال العام 2017 في تحويل الرصيد المالي للحكومة من عجز كلي بقيمة 1,408.1 مليون شيكل (حوالي 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى فائض بنحو 1,189.1 مليون شيكل بعد المنح والمساعدات (حوالي 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي).

الإنفاق العام

شهد العام 2017، انخفاض الإنفاق العام الفعلي بنحو 1.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 14,601.8 مليون شيكل، وذلك نتيجة الانخفاض في كل من الأجور والرواتب بما يقارب 3.7%، وصافي الإقراض بنحو 6.8%، مقابل ارتفاع نفقات غير الأجور بنسبة 1.8%، والنفقات التطويرية بنسبة 11.8% مقارنة بالعام السابق. أما الإنفاق العام المستحق (على أساس الالتزام) فقد انخفض خلال هذا العام بنحو 2.4% مقارنة بالعام 2016، ليبلغ نحو 17,315.7 مليون شيكل[14]. وبذلك فقد شَكَّلَ الإنفاق العام الفعلي نحو 84.3% من الإنفاق العام المستحق، ونحو 82.1% من حجم الإنفاق العام المستهدف بحسب مشروع الموازنة للعام 2017.

وقد بلغت حصة الإنفاق الجاري (أجور ورواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض، ومدفوعات مخصصة) نحو 93.7% من إجمالي الإنفاق العام، مقابل نحو 6.3% للإنفاق التطويري خلال العام 2017. كما شكَّلَ الإنفاق الفعلي في العام 2017 حوالي 28.0% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، مقارنة بنحو 28.9% في العام 2016.

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2017

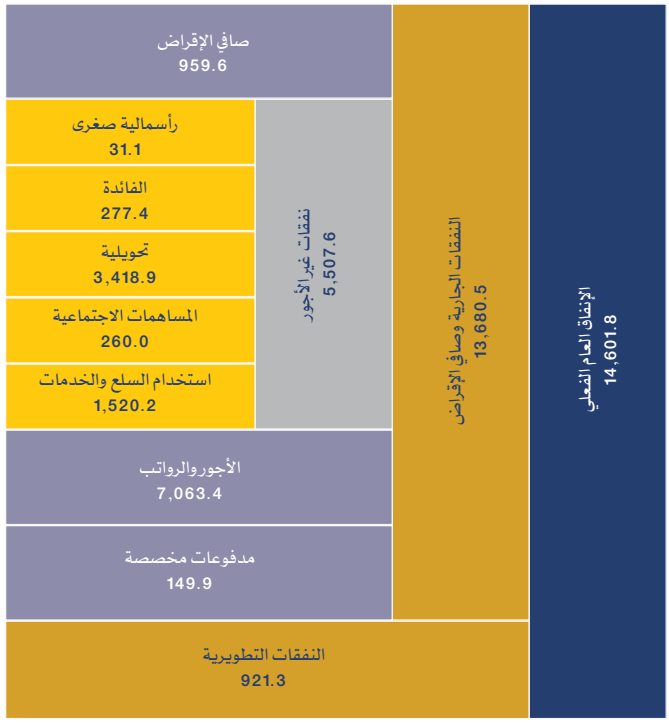

المصدر: وزارة المالية.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

انخفض الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2017، بنحو 1.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 13,680.5 مليون شيكل، وليشكل بذلك نحو 84.7% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة، ونحو 85.5% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد جاء هذا الانخفاض على خلفية انخفاض كل من الأجور والرواتب، وصافي الإقراض.

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2013-2017

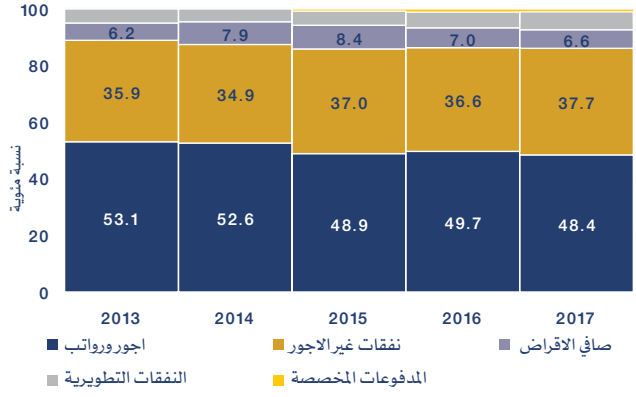

المصدر: وزارة المالية.

فقد انخفض الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنحو 3.7% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 7,063.4 مليون شيكل، أو ما يعادل 87.3% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 92.6% من المبلغ المستحق خلال العام 2017. وقد شكّل الإنفاق على بند الأجور والرواتب نحو 48.4% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، و51.6% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 49.7% و52.6% على الترتيب في العام 2016.

14 المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، أن قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) قد استحوذ على الحصة الأكبر من هذا البند 43.2%، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 29.6%. أما وزارة الصحة فقد بلغت حصتها نحو 9.5%، وبلغت حصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، والسفارات) نحو 9.1% من الأجور والرواتب خلال هذا العام. أما الشؤون الإقتصادية وحماية البيئة والإسكان فقد بلغت حصتها نحو 4.5%، مقابل نحو 4.2% للخدمات الإجتماعية والخدمات الدينية والثقافية[15].

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية، 2017

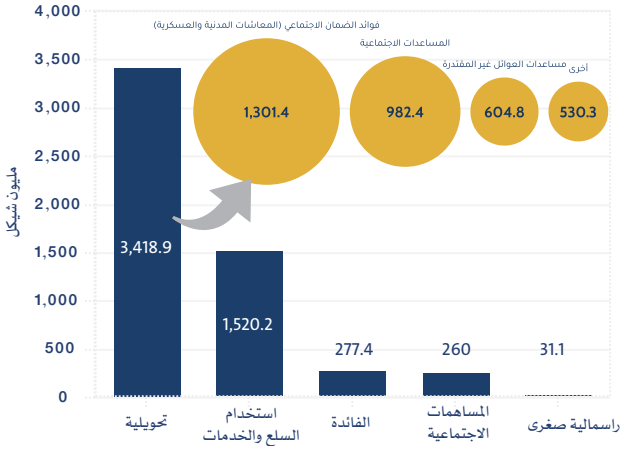

* أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.
المصدر: وزارة المالية.

بالمقابل ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 1.8% خلال العام 2017 مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 5,507.6 مليون شيكل، مشكلةً نحو 77.5% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة ونحو 77.1% من المبلغ المستحق خلال العام نفسه. وقد شكل هذا البند نحو 37.7% من الإنفاق العام، ونحو 40.3% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض خلال العام 2017، مقارنة بنحو 36.6% و38.8% على الترتيب خلال العام السابق. وجاءت الزيادة في نفقات غير الأجور على خلفية زيادة نفقات استخدام السلع والخدمات بشكل أساسي، بالإضافة إلى ارتفاع المساهمات الإجتماعية، والنفقات الرأسمالية الصغرى، فيما انخفض الإنفاق على النفقات التحويلية ومدفوعات الفائدة.

وفيما يتعلق بالإنفاق على استخدام السلع والخدمات فقد ارتفع بنحو 12% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 1,520.2 مليون شيكل، مشكلاً نحو 27.6% من نفقات غير الأجور. كذلك ارتفعت المساهمات الإجتماعية (تحويلات التقاعد) لتبلغ 260 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 230 مليون شيكل خلال العام السابق، لتشكل نحو 4.7% من نفقات غير الأجور. فيما ارتفعت النفقات الرأسمالية الصغرى إلى 31.1 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 25.2 مليون شيكل في العام 2016. بالمقابل انخفضت النفقات التحويلية بنحو 2.7%، لتبلغ حوالي 3,418.9 مليون شيكل، علماً أن هذا البند يشكل نحو 62.1% من نفقات غير الأجور. وانخفضت مدفوعات الفائدة إلى ما يقارب 277.4 مليون شيكل في العام 2017، مقارنة بنحو 284.1 مليون شيكل في العام السابق.

وتوزع الإنفاق التحويلي بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 1,301.4 مليون شيكل، والمساعدات الإجتماعية بقيمة 982.4 مليون شيكل، ومساعدات العائلات غير المقتدرة بنحو 604.8 مليون شيكل. فيما بلغت إعانات البطالة نحو 207.3 مليون شيكل، وبلغ الإنفاق على دعم الحكومات المحلية نحو 129 مليون شيكل، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 194 مليون شيكل.

أما فيما يخص بند صافي الإقراض، فقد انخفض خلال العام 2017 بنحو 6.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 959.6 مليون شيكل، وليشكل نحو 101% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وبذلك فقد شكّل هذا البند نحو 6.6% من الإنفاق العام الفعلي، ونحو 7% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 7%، و7.4% على الترتيب في العام 2016. أما المدفوعات المخصصة فقد بلغت 149.9 مليون شيكل خلال العام 2017، مقارنة بحوالي 165.1 مليون شيكل خلال العام 2016، لتشكل نحو 1.0% من إجمالي النفقات العامة، ونحو 1.1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

15 حصص بنود مراكز المسؤولية في بند الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2017 بنحو 11.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 921.3 مليون شيكل، ولتشكّلَ ما يقارب 56.2% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة، ونحو 69.7% من المبالغ المستحقة، كما شكلت نحو 6.3% من النفقات العامة خلال 2017. علما بأن الحكومة الفلسطينية قد حصلت على منح ومساعدات خارجية لتمويل المشاريع التطويرية بحوالي 631.5 مليون شيكل، وهو ما يعادل نحو 68.5% من النفقات التطويرية، فيما تم تمويل الجزء المتبقي من خزينة الحكومة. وقد شكل الإنفاق التطويري خلال العام 2017 نحو 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة متدنية.

بشكل عام يشير هذا التحليل إلى استمرار الخلل الهيكلي في توزيع النفقات العامة، حيث لا يزال حجم الإنفاق على المشاريع التطويرية متواضعاً، في ظل قلة الموارد المالية المتاحة، ومحدودية مصادر وحجم إيرادات الخزينة العامة، وخصوصية الوضع الفلسطيني، نتيجة الإجراءات الناجمة عن الإحتلال الاسرائيلي، بالمقابل فإن معظم الإنفاق الحكومي يتركز في النفقات الاستهلاكية (الأجور والرواتب، والنفقات التحويلية، واستخدام السلع والخدمات، وغيرها من النفقات الاستهلاكية الأخرى) والتي من المتوقع أن يكون أثرها ضعيفاً على معدل النمو الحقيقي في المدى المتوسط والبعيد خاصة في ظل اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب.

الرصيد المالي

أدت التطورات في جانبي المالية العامة خلال العام 2017، إلى ارتفاع بسيط في العجز الجاري (على أساس نقدي) إلى حوالي 486.8 مليون شيكل، مقارنة بعجز بلغت قيمته 412.3 مليون شيكل في العام 2016. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الإيرادات العامة (الإيرادات غير الضريبية تحديداً) بنحو 3.7%، مقارنة بانخفاض النفقات الجارية وصافي الإقراض بنحو 1.8%.

شكل 2 - 6: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017

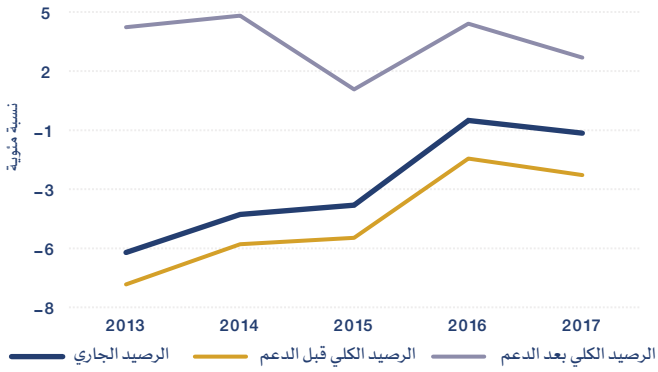

المصدر: وزارة المالية.

كذلك ارتفع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) إلى ما يقارب 1,408.1 مليون شيكل خلال العام 2017 مقارنة بعجز بلغ حوالي 1,236.5 مليون شيكل خلال العام 2016، وبالتالي يكون العجز الكلي قبل الدعم قد شكل نحو 32.5% من المبلغ المتوقع بحسب مشروع الموازنة العامة، مقارنة بنحو 22.9% خلال العام 2016. وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.8% مقارنة بنحو 2.4% خلال نفس الفترة.

أما الرصيد الكلي بعد الدعم فقد حقق فائضاً بنحو 1,189.1 مليون شيكل خلال العام 2017 (ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض بلغ 1,684.3 مليون شيكل خلال العام 2016 (ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تحويل العجز الكلي إلى فائض، وبهذا تظهر أهمية المنح والمساعدات الخارجية وعدم القدرة عن الإستغناء عنها، خصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، وعدم انتظامها، تحديداً إيرادات المقاصة (صمام الأمان للحكومة في تغطية جزء كبير ومهم من نفقاتها) التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم.

المتأخرات

عملت الحكومة جاهدة خلال العام 2017 من أجل عدم تراكم متأخرات جديدة عليها، واستمرت بسداد المتأخرات المتراكمة عليها خاصة ضمن برنامج أذونات الدفع الحكومية. لكن ضعف وشح الموارد المالية المتاحة المحلية وغير المحلية، وزيادة الالتزامات المترتبة عليها حال دون ذلك. فقد تخلفت الحكومة خلال العام 2017 عن سداد نحو 331.6 مليون شيكل مقارنة بنحو 835.8 مليون شيكل في العام السابق. وفي تفاصيل هذا البند استطاعت الحكومة خلال العام 2017 سداد 2,452.6 مليون شيكل من متأخرات العام نفسه والأعوام السابقة، بالمقابل بلغت المتأخرات عليها خلال العام نفسه نحو 2,784.2 مليون شيكل.

ويشار إلى أن الجزء الأكبر من المتأخرات التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2017 كانت مستحقة لصالح متأخرات غير الأجور، والتي بلغت نحو 1,631.1 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 58.6% من إجمالي متأخرات الحكومة[16]. أما متأخرات الأجور والرواتب فقد بلغت نحو 568.1 مليون شيكل، وشكلت نحو 20.4% من إجمالي المتأخرات خلال العام 2017، فيما بلغت متأخرات النفقات التطويرية نحو 400.3 مليون شيكل لتشكل 14.4% من إجمالي المتأخرات، كذلك بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة 115 مليون شيكل، وبلغت متأخرات الإرجاعات الضريبية 69.7 مليون شيكل. الجدير ذكره أن حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة لغاية نهاية العام 2017 بلغ حوالي 12,204.4 مليون شيكل (نحو 3,265.4 مليون دولار وهو ما يعادل 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 2 - 7: المتأخرات الحكومية، 2013-2017

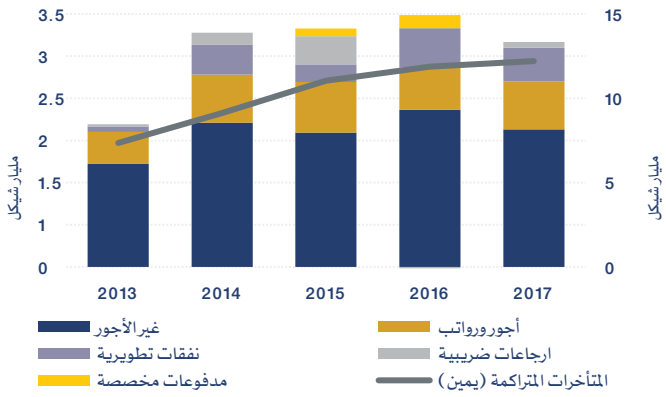

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

مما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من التغيرات الحاصلة في هذا البند ترتبط بشكل أساسي بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وبالتالي من الممكن أن تختلف معدلات التغير في الدين العام تبعاً لاختلاف العملة المستخدمة. وتظهر البيانات ارتفاع الدين العام الحكومي نهاية العام 2017 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 2.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,543.1 مليون دولار (نحو 8,849.7 مليون شيكل)، أو ما يعادل نحو 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويعزى الارتفاع في الدين العام بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي[17]، وهو ما أسهم في ارتفاع الدين الحكومي المحلي مقاساً بالدولار بشكل أساسي.

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2013-2017

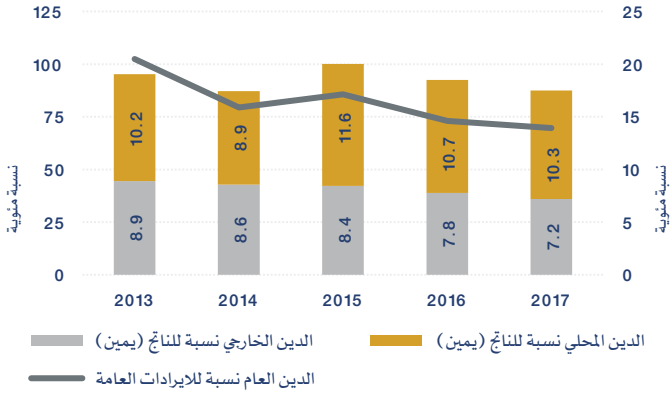

المصدر: وزارة المالية.

16 توزعت متأخرات غير الأجور (للعام 2017)، بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 982.1 مليون شيكل، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 475 مليون شيكل، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية بنحو 140.5 مليون شيكل. أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى بلغت نحو 37.3 مليون شيكل، وتم دفع 3.8 مليون شيكل من متأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي.

17 من الجدير ذكره أنه وبعد تحييد أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل فإن البيانات تظهر تراجع الدين العام الحكومي خلال العام 2017 بنحو 2.6% مقارنة بالعام السابق. وهنا لا بد من الاشارة أن نسبة التراجع هذه تمثل الوزن المرجح للتغير في كل من الدين الحكومي المحلي والخارجي محسوبة بعد تحييد أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، الذي انخفض من 3.849 شيكل لكل دولار نهاية العام 2016، إلى 3.480 بنهاية العام 2017. كما أنه لا بد من الاشارة إلى أن قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الامريكي تتأثر بشكل مباشر وملحوظ بتطورات سعر صرف العملة (الشيكل مقابل الدولار) نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكل، في حين أن الدين الحكومي الخارجي يكون أقل عرضة لتغيرات سعر الصرف نظراً لكون الجزء الاكبر منه بعملة الدولار.

وفيما يتعلق بالدين الحكومي المحلي خلال العام 2017 فقد ارتفع بنحو 4.3% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,501.2 مليون دولار (نحو 5,224 مليون شيكل)، أو ما يعادل 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مشكلاً 59.0% من الدين العام الحكومي. وتوزع ما بين ديون قصيرة الأجل بنحو 55.2%، مقابل نحو 44.8% ديون طويلة الأجل. تجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو ثلاثة أرباع) من الدين الحكومي المحلي تسيطر عليه عملة الشيكل الإسرائيلي، مما يجعله عرضة لأثر تقلبات سعر الصرف عند احتساب هذا الدين بعملة الدولار الأمريكي. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيكل، نظراً لارتباطه بعملة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي عادة ما تكون بالشيكل الإسرائيلي، وبالتالي فإن الحكومة تحاول تفادي مخاطر تقلبات سعر الصرف والإبتعاد قدر الإمكان عن الاستدانة بالعملات الأخرى. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 99.0% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2017، أو ما يعادل نحو 1,486.2 مليون دولار بحسب بيانات وزارة المالية، مقابل نحو 1.0% (أو ما يعادل 15 مليون دولار) تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها.

بالمقابل، استقر الدين الحكومي الخارجي عند نفس مستوى العام السابق (انخفاض 0.2%) ليبلغ 1,041.9 مليون دولار في نهاية العام 2017 (نحو 3,625.7 مليون شيكل)، وهو ما يعادل 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل نحو 41.0% من الدين العام الحكومي. وبشكل عام فإن الدين الحكومي الخارجي في معظمه دين طويل الأجل، نحو 92.5%[18]. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 54.2% من الدين الحكومي الخارجي وبقيمة 564.4 مليون دولار، توزعت بين صندوق الأقصى 513 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والإجتماعية 14.3 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 37.1 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 32.9% من الدين الحكومي الخارجي، أو ما يعادل 342.3 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 269 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 50.7 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 20.3 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2.3 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 13% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 135.3 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 83.7 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 51.6 مليون دولار.

وعند مقارنة نسبة الدين العام الحكومي للناتج المحلي في فلسطين (17.5%)، نجد أنها منخفضة نسبياً مقارنة ببعض الدول المجاورة، حيث وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 95.3% نهاية العام 2017 بحسب بيانات وزارة المالية الأردنية، كما بلغت النسبة في إسرائيل نحو 60.8% خلال نفس الفترة[19]. علماً أن تدني هذه النسبة لا يعكس بالضرورة متانة الوضع المالي للحكومة، كما لا يعكس أيضاً قدرتها على الاستمرار في الاستدانة، نتيجة لوجود مجموعة من المحاذير التي يجب دراستها عند تحليل هذه النسبة، وتتمثل في ضعف قدرة الحكومة على السداد نتيجة قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية، وعدم التحكم بجزء كبير منها، مما يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة. كذلك المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف في ظل غياب عملة وطنية، حيث تقوم الحكومة بالاستدانة بعدة عملات مما يعرضها لمخاطر تقلبات سعر الصرف. كما أن أوجه استخدام هذا الدين، تتم في معظمها لتغطية النفقات الجارية (نفقات استهلاكية)، ولا يتم توجيه الدين الحكومي للإنفاق الاستثماري والذي يتوقع أن يكون له دور محوري في تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد. وهذا يشير إلى ضعف السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة وعدم قابليتها للاستمرار على المدى البعيد خصوصاً في ظل تراجع وتذبذب الدعم الخارجي.

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي والمتأخرات المتراكمة
نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017

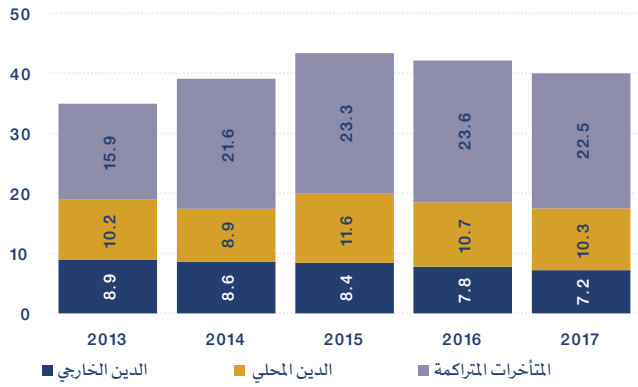

المصدر: وزارة المالية.

18 الديون الخارجية قصيرة الاجل تمثل متأخرات الدين الحكومي الخارجي.

19 المصدر وزارة المالية الاردنية (www.mof.gov.jo) وموقع بنك إسرائيل (www.boi.org).

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي خلال العام 2017، أن هذا الدين قد شَكّلَ نحو 58.2% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 69.6% من الإيرادات العامة، مقارنةً بحوالي 57.5% و73% على الترتيب في العام السابق. وهذا مؤشر يدل على ضعف الوضع المالي للحكومة واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 11.4 نقطة مئوية (من 69.6% إلى 58.2%). كما أن اعتبار المتأخرات المتراكمة على الحكومة جزء من الدين العام واجب السداد يرفع سقف الدين العام الحكومي إلى مستويات قياسية تصل أو تزيد عن الحد المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني[20]، حيث بلغت نسبة هذا الدين بما يشمل المتأخرات المتراكمة مقاسة بالدولار نحو 40.1% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2017، مقارنة بنحو 42.1% في العام 2016. وتعكس هذه النسب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب وصعوبة استدامة هذا الدين، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة المتأخرات المترتبة عليها.

أما فيما يتعلق بالفوائد الفعلية المدفوعة فقد بلغت خلال العام 2017 حوالي 277.4 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 284.1 مليون شيكل خلال العام 2016. وقد شكلت الفوائد المدفوعة نحو 101.3% من تلك الفوائد المستحقة خلال العام 2017. وتوزعت بين 272.6 مليون شيكل دفعات فوائد الدين المحلي، مقابل 4.8 مليون شيكل دفعات فوائد الدين الخارجي، خاصة وأن الدين الخارجي في معظمه يعتبر أقرب إلى الهبات والمنح منه إلى الدين.

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة، 2013 2017-

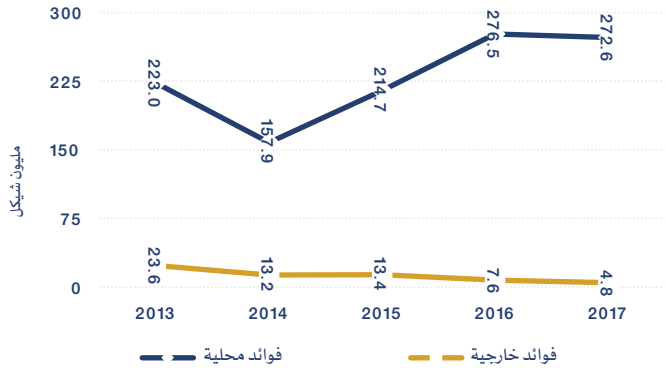

المصدر: وزارة المالية.

ملامح موازنة العام 2018

قامت الحكومة بعدة إجراءات لتعزيز الإيرادات العامة المتوقعة خلال العام 2018، مع استمرار عمليات ترشيد الإنفاق بغية تحقيق مزيد من الخفض في عجز الموازنة. ووفقاً لموازنة العام 2018، فمن المتوقع ارتفاع الإيرادت العامة (جباية محلية ومقاصة) بما يقارب 2.3% مقارنة بالإيرادات الفعلية المتحققة خلال العام 2017، لتبلغ حوالي 13,691 مليون شيكل. كذلك من المتوقع ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية على عكس الفترات السابقة، والتي قدرت بحوالي 2,790 مليون شيكل خلال العام 2018، بنحو 7.4% مقارنة بقيمتها الفعلية خلال العام 2017. أما الإنفاق العام (الإنفاق الجاري والتطويري) فمن المتوقع أن يرتفع خلال العام 2018 بنسبة 4.5% مقارنة بالمستحق خلال العام 2017، ليبلغ حوالي 18,089 مليون شيكل، حيث يتوقع ارتفاع النفقات الجارية وصافي الإقراض بنحو 1.2% مقارنة بالمستحق خلال العام 2017 لتبلغ ما يقارب 16,180 مليون شيكل، بالمقابل يتوقع ارتفاع النفقات التطويرية بنحو 44.5% مقارنة بتلك المستحقة خلال 2017، لتبلغ نحو 1,909 مليون شيكل خلال العام 2018. كذلك أيضاً فإنه من المتوقع دفع نحو 187 مليون شيكل، كإرجاعات ضريبية. وبحسب هذه البيانات، من المتوقع أن يبلغ العجز الكلي قبل المنح والمساعدات نحو 4,584 مليون شيكل، فيما يتوقع أن يبلغ هذا العجز بعد المنح والمساعدات الخارجية نحو 1,794 مليون شيكل.

وقد شملت موازنة العام 2018، بند «صافي تراكم المتأخرات» وهو عبارة عن التزام من قبل الحكومة بسداد جزء من المتأخرات المتراكمة عليها، وبقيمة 1,440 مليون شيكل. وتعتمد الحكومة على المصارف بشكل كلي في تمويل هذا المبلغ. وفي هذا الخصوص، أقرت الحكومة بأنه لا يجوز الاقتراض إلا لغايات تغطية الفجوة التمويلية إن وجدت، على أن لا يتجاوز رصيد الدين القائم بتاريخ 2018/12/31 ما كان عليه بتاريخ 2017/12/31. بالمحصلة من المتوقع أن تبلغ الفجوة التمويلية 1,794 مليون شيكل في العام 2018.

20 المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.

الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي

نظرة عامة

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في تنويع الانشطة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة وتقليص معدل البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة رفاهية المجتمع، وجذب الاستثمارات الاجنبية التي توفر زخماً أكبر لزيادة الإنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وتعتبر التجارة الخارجية القناة الأساسية التي يمكن من خلالها التأثير على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وعلى ما تملكه الدولة من احتياطيات أجنبية رسمية. كما تعتبر أيضاً القناة التي يمكن أن تنفذ من خلالها المخاطر الخارجية للاقتصاد، من خلال التدفقات التجارية والمالية (الحركة التجارية، وتحويلات العاملين، والاستثمار المباشر وغير المباشر)، والتي يمكن لها أن تطال النظام المصرفي بشكل خاص، والاستقرار المالي بشكل عام.

وعادة ما تلجأ الدول إلى اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بما يخدم أهدافها الاقتصادية. إذ يلجأ البعض إلى الرقابة، والبعض الآخر للاحتكار في بعض القطاعات، أو الانفتاح التدريجي وصولاً للتحرير الكامل، وهذا ما لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني ممارسته. فالقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والنفاذ، وعدم القدرة على التحكم بالمعابر والحدود، إضافة إلى عدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم، تقف عائقاً أمام هذا الاقتصاد ليكون منطقة جذب وملاذ آمن لمثل هذه التدفقات خاصة الاستثمار المباشر، بل وتجعل من القطاع الخارجي الحلقة الأضعف ومصدراً للمخاطر والصدمات الخارجية، وتحد من قدرة الاقتصاد على التعامل مع هذه المخاطر وامتصاص آثارها، إضافة إلى كونها المسبب الرئيس للعجز الهيكلي المزمن للحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وفي ظل هذه التحديات والمعيقات شهد وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال العام **2017** مجموعة من التطورات المتباينة. فمن جهة شهدت التدفقات الخاصة بالتحويلات الجارية، المصدر الأهم في تمويل الميزان التجاري، ارتفاعاً ملحوظاً فاق الثلث، وارتفاعاً طفيفاً في الدخل المحول من الخارج، مقابل انخفاض بسيط في الاستثمارات الأخرى، جرّاء انخفاض تدفقات بند العملة والودائع للخارج، الأمر الذي انعكس في محصلته النهائية بصورة تحسن ملحوظ في وضع الحساب الجاري. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أهم التطورات التي طرأت على القطاع الخارجي خلال العام **2017**.

ميزان المدفوعات

يحظى تحليل ميزان المدفوعات باهتمامٍ متزايدٍ من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، إضافة إلى قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. ومن خلال ميزان المدفوعات يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كونه يظهر حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات والبنود الأخرى كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف، مما يجعله أداة هامة تساعد صانعي السياسات الاقتصادية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة. كما يقيس من جهة أخرى الوضع الخارجي للدولة كون التدفقات التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي محصلة لدرجة اندماجها في الاقتصاد الدولي.

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2017

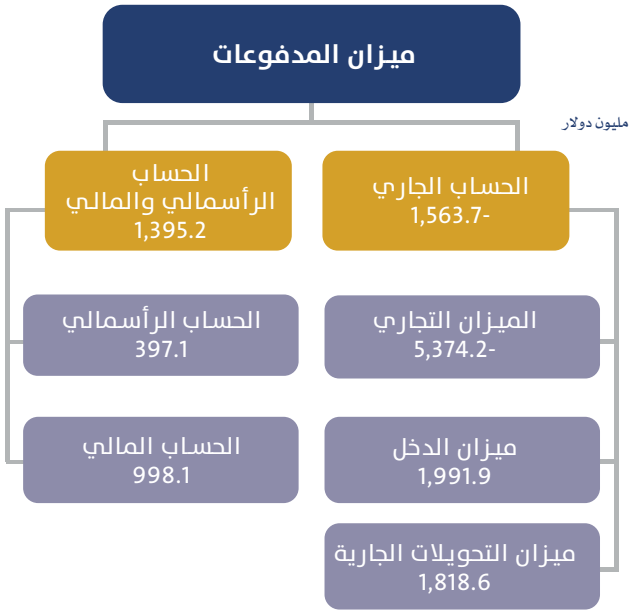

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2017 عجزاً مقداره 1,563.7 مليون دولار، بتحسن نسبته 19.5% عمّا كان عليه في العام 2016. وشكل هذا العجز نحو 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 14.5% خلال العام 2016. ويعكس هذا العجز حصيلة أداء البنود الفرعية (سلع وخدمات، دخل، وتحويلات جارية) المكونة للحساب الجاري.

• الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام 2017 عجزاً بقيمة 5,374.2 مليون دولار، أو ما نسبته 37.1% من الناتج المحلي الإجمالي[21]، مقارنةً مع 39.1% في العام 2016. ويعتبر هذا العجز المسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري.

شكل 3 - 2: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013-2017

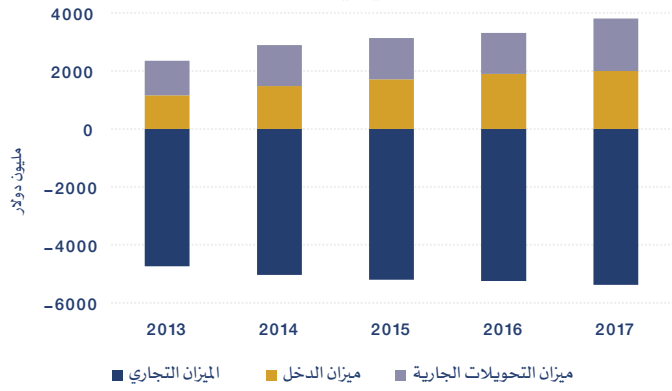

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعادة ما يرتبط العجز في الميزان التجاري في الحالة الفلسطينية بالعجز الكبير والمزمن في ميزان السلع، الذي وصل خلال العام 2017 إلى 4,439.1 بارتفاع قدره 2.6% عما كان عليه في العام 2016، مشكلاً ما نسبته 30.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 32.2% في العام الماضي. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 13.1%، والواردات السلعية بنسبة 5.8% قياساً على ما كانت عليه في العام 2016. ورغم كون نسبة النمو في الصادرات السلعية أعلى من مثيلتها في الواردات السلعية، إلا أن قيمتها المتدنية مقارنة بالواردات تجعل تأثير ارتفاعها محدوداً للغاية على العجز في الميزان التجاري. وشكلت الواردات السلعية حوالي 45.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 46.2% في العام 2016. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 14.0% خلال نفس الفترة. كما طرأ تحسن طفيف على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية بارتفاعها إلى 32.8% مقارنةً مع 30.3% في العام 2016.

شكل 3 - 3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2013-2017

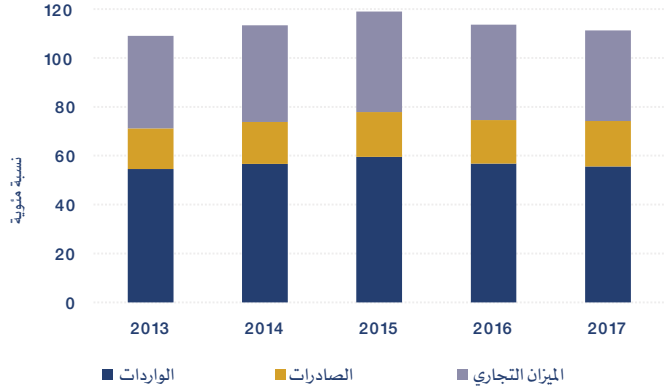

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري (يفوق ثلث الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط)، كون العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد وعجزه عن تلبية الطلب الداخلي، وزيادة الاعتماد على الخارج لتوفير احتياجاته، خاصة تلك المتعلقة بالطلب الاستهلاكي وبما يشمل القطاعين العام والخاص الفلسطيني. كما أن في استمرار هذا العجز وارتفاعه دلالة على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود سلباً على الاقتصاد.

وفي ضوء النقص الحاد في الموارد الاقتصادية، والقيود المفروضة بأشكال متعددة على واردات المواد الخام

21 يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

تقل فرص الاقتصاد الفلسطيني في تنويع وتعزيز قدرته الإنتاجية، وتضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، مما يبقي الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استهلاكياً يعتمد بشكل رئيس في تلبية احتياجاته على الواردات، ويحد من قدرته على تعزيز الصادرات وخفض العجز في الميزان التجاري. فضعف المنتج الوطني وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية، إضافة إلى تعرضه للمنافسة من قبل منتجات أجنبية مثيلة دون وجود سياسات تسهم في حمايته وزيادة قدرته التنافسية يعد أحد أهم أسباب زيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري. والأهم من ذلك أن هذا العجز المزمن يستنزف الاحتياطيات الرسمية مما يؤدي إلى اللجوء للخارج من أجل الاقتراض.

ويظهر تحليل هيكل واتجاه التجارة السلعية الفلسطينية خلال العام 2017، أن مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) قد حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية (34%) من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 23%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 17%. أما المواد الخام عدا الوقود والمواد الكيماوية والمكائن ومعدات النقل فبلغت 6% لكل منها، بينما شكلت الصادرات الأخرى حوالي 8% من إجمالي الصادرات السلعية. كما يشير التحليل من ناحية أخرى، إلى أن غالبية الصادرات السلعية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 84% من إجمالي الصادرات، مقابل 13% للعالم العربي (التجارة البينية)، و3% فقط تتجه إلى بقية العالم. وتنحصر الصادرات الفلسطينية في عدد قليل من السلع، حيث تسيطر عشر سلع على ما نسبته 44% من إجمالي الصادرات السلعية، وعلى رأسها حجر البناء، وأكياس البلاستيك، وزيت الزيتون (تشكل هذه السلع الثلاث 29% من اجمالي الصادرات السلعية)، إضافة إلى الدخان، والخيار الطازج، والرخام، والأثاث المنزلي الخشبي، والأحذية، والصالونات، والتمور.

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2017

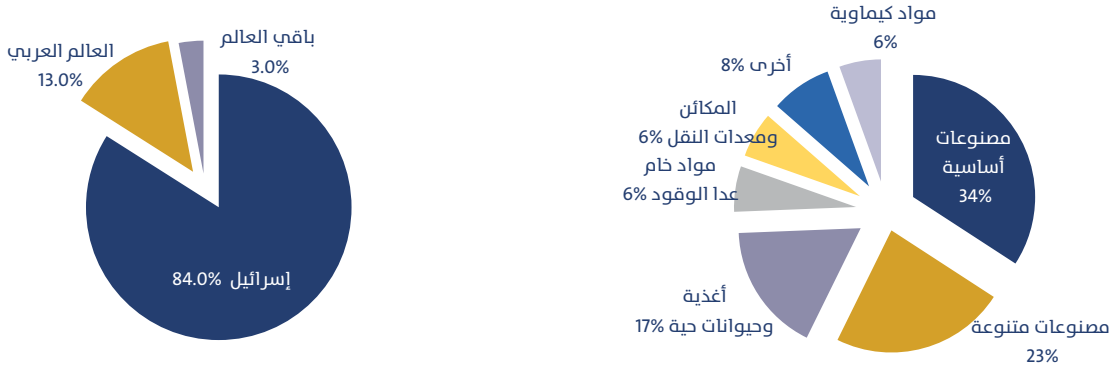

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفي المقابل، استحوذت مجموعة الوقود المعدني (الطاقة) على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية، وبنسبة 21% من حجم الواردات[22]، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة21% أيضا. أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكلت ما نسبته 19%، فيما حظيت مجموعة الآلات ومعدات النقل على 15%. أما مجموعة المواد الكيماوية فبلغت نسبتها 10% والمصنوعات المتنوعة نسبة 6%، والمشروبات والتبغ بنسبة 5%، بينما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى حوالي 3%.

يذكر في هذا السياق، أن الواردات السلعية من إسرائيل شكلت ما نسبته 58% من إجمالي الواردات، فيما حظيت االدول الاسيوية الأخرى على 19%، والدول الأوروبية بنسبة 14%، والدول العربية (التجارة البينية) على 6% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية، فيما حصلت الدول الأمريكية على نسبة 2%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقة تجارية مع فلسطين على 1% من إجمالي الواردات السلعية. وتؤكد هذه البيانات مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، واعتماده على المنتج الإسرائيلي، وقوة العلاقة التجارية مع اسرائيل وضعف هذه العلاقة مع المحيط العربي. كما تؤكد من ناحية ثانية على مدى قدرة السياسات

22 تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 10% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة على 11% من حجم الواردات.

الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدّر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف المتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين، وحصر الاستيراد بشكل مباشر مع اسرائيل، وفي نفس الوقت يتبين مدى أهمية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي.

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2017

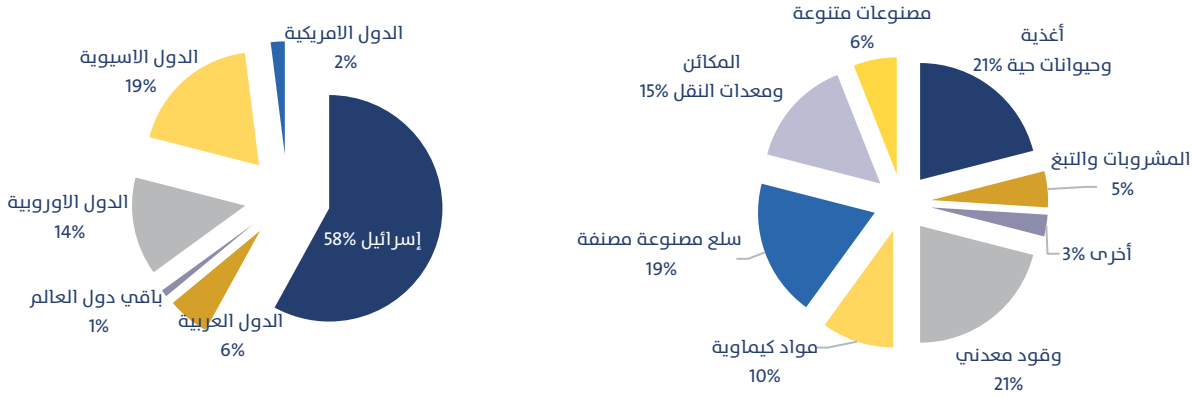

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما ويعتبر ميزان الخدمات المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري، والذي سجل خلال عام 2017 عجزاً مقداره 935.1 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 1.8% عما كان عليه في العام 2016، على خلفية ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 5.8% لتبلغ 1,502.2 مليون دولار، مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 13.1% لتبلغ 567.1 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحواذها على 70.0% من إجمالي صادرات و60.0% من إجمالي الواردات الخدمية.

وبشكل عام يشير ضخامة العجز التجاري (السلع والخدمات) إلى أن الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها فلسطين مع العديد من الدول والمجموعات الدولية لم تسهم في تسهيل نفاد المنتجات الفلسطينية للخارج. فمن جهة، يبدو أن الإجراءات المتخذة بهذا الصدد (في ظل عدم وضوح السياسة التجارية الفلسطينية) كانت تركز على اعتبار التجارة الخارجية أداة لتمويل الخزينة (من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب المفروضة على التجارة) أكثر من تركيزها على إحداث تحولات وتغيرات جوهرية تفضي إلى خفض تكلفة المنتج الفلسطيني وزيادة قدرته التنافسية، وبما يتيح زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمي، والحد من تركيزها مع شريك مهيمن ومسيطر بشكل غير تنافسي (بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكّمه بحركة دخول وخروج البضائع). كما لم تساعد هذه الإجراءات من جهة ثانية، في توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل تسببت في تراجع القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني أمام الواردات الإسرائيلية، وجعلت القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وغير قادرة على تلبية حاجة السوق الفلسطيني. وفي نفس الوقت جعلت من فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية مما جعل صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني تحتل مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية، إضافة إلى أن القيود على الإنتاج والاستيراد والتصدير والمنافسة الاسرائيلية الحادة دمرت قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة).

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يستدعي ضرورة بلورة رؤية واضحة تحدد السياسات الاقتصادية والإنتاجية والتجارية، والبحث عن البدائل التي تركز بشكل أساسي على تقليل حجم العجز التجاري بشكل عام، ومع إسرائيل بشكل خاص. مع التركيز على أهمية حرية حركة الأفراد والبضائع، والسيطرة على المعابر، وبما تسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكلٍ خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكلٍ عام.

صندوق 3: الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر استناداً إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو اقتصادٌ يسعى إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحوٍ ملحوظٍ من المخاطر البيئية. أما على مستوى العملياتي، فالاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص بطريقة تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الحيوي. وتكون هذه الاستثمارات مدفوعة بتنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وفي حالات كثيرة بتصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية، بما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية. باختصار، يرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندةً للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل طريقاً لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعتبر مصطلح الاقتصاد الأخضر حديثاً في فلسطين، ويقتصر لغاية الآن على تجارب لبعض القطاعات الإنتاجية والشركات المحلية التي تصدر منتجاتها إلى الخارج، وتحاول مواءمة متطلبات بعض الأسواق التي تصدر إليها. فالبيئة القانونية والتشريعية في فلسطين لا تزال غير مواتية لهذا النوع من الاقتصاد، كما أن الوعي بأهميته تبدو قليلة لدى مختلف المكونات في القطاعين الخاص والعام.

ومن هذا المنطلق يعمل مركز التجارة الفلسطيني بالشراكة مع كافة الشركاء من القطاعين العام والخاص، على تهيئة البيئة للاقتصاد الأخضر. وقد انعكس ذلك جلياً في الإستراتيجية الوطنية للتصدير، من خلال تحديد مجموعة من الأسواق الجديدة والحالية، آخذاً بالاعتبار متطلبات هذه الأسواق وكذلك التطورات العالمية ذات العلاقة، ومن أبرزها التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، وانعكاس ذلك على متطلبات المركز الحالية والمستقبلية، مما ينعكس بطبيعة الحال على تنمية الصادرات الفلسطينية.

وفي هذا السياق نفذ المركز وبتمويل من الاتحاد الأوروبي مشروع خلق بيئة ممكنة للتحول للاقتصاد الأخضر في فلسطين، حيث عمل المركز بالتعاون مع كافة الشركاء على بناء سياسة وطنية تخدم هذا التوجه تماشياً مع التوجه العالمي. وسيتم العمل على بناء قدرات الشركات الفلسطينية ضمن قطاعات يتم تحديدها، لتكون قادرة على مواكبة تطورات ومتطلبات الأسواق العالمية ضمن هذا المفهوم، وبما يساهم في تنمية الصادرات من خلال العمل مع 15 شركة فلسطينية على تطوير منتجاتها الخاصة للوصول للأسواق العالمية.

وتبلغ مدة هذا المشروع ثلاث سنوات (بدءاً من شباط 2017، وحتى كانون الثاني 2020)، ويسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأول، خلق سياسة وطنية من شأنها تعزيز بيئة تمكينية خضراء للمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية؛ والثاني، بناء قدرات الشركات في مجال الإنتاج الأخضر لفتح فرص تسويقية جديدة في الأسواق العالمية. ويتوقع أن يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال: (1) تشكيل آلية لتحقيق الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص في عملية خلق بيئة ممكنة للأعمال الخضراء التي ستكون فيها الشركات قادرة على اختراق الأسواق العالمية؛ (2) توفير المعلومات اللازمة للشركات للتحول نحو الإنتاج الأخضر من خلال قاعدة بيانات سيتم توفيرها على الموقع الإلكتروني لمركز التجارة الفلسطيني؛ (3) دعم 15 شركة فلسطينية تمثل ثلاث قطاعات إنتاجية لتحويل منتجاتها إلى منتجات خضراء، وبما يسهم في فتح آفاق تصديرية في الأسواق العالمية؛ (4) دعم مشاركة الشركات في معارض عالمية لترويج المنتجات الخضراء الفلسطينية؛ (5) دعم الجهات الفاعلة الاقتصادية، وخاصة النساء لتطوير مشاريع تعتمد على إنتاج المنتجات الخضراء.

المصدر: مركز التجارة الفلسطيني بال تريد (www.paltrade.org/).

• الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في الحالة الفلسطينية، كونها مصدِّرة للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خلال العام 2017 فائضاً مقداره 1,991.9 مليون دولار، بارتفاع نسبته 5% عن العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بدرجة أساسية إلى ارتفاع أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وارتفاع الأجر الاسمي، إضافة إلى أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وبذلك ارتفعت مساهمة الدخل المحول من الخارج في الناتج المحلي الإجمالي إلى 13.7% مقارنةً مع 13.0% في عام 2016.

شكل 3 - 6: الدخل المحول من الخارج، 2013-2017

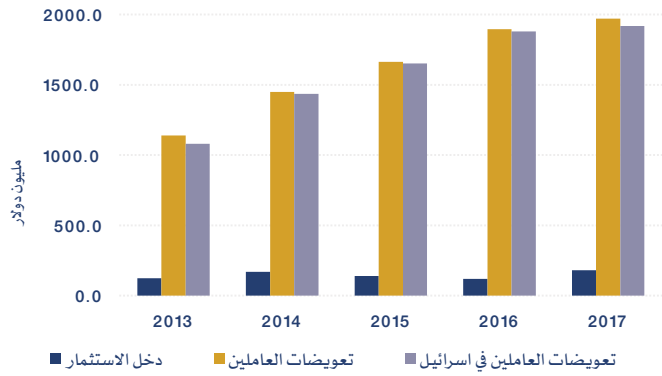

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء.

تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الفائض يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل، التي شكلت حوالي 96.3% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2017. في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، والذي يعتبر متدنياً، نظراً لكون الجزء الأكبر منه على شكل ودائع في الخارج تتأثر بمستويات الفائدة السائدة عالمياً.

ويعتبر حساب الدخل ذا أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، حيث ارتفعت مساهمة هذا الحساب في تمويل ما يقارب 37.1% من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع 36.1% عام 2016. وفي حالة فلسطين ترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً. فمع عجز الاقتصاد المحلي عن توفير فرص عمل لاستيعاب العاملين الجدد، وارتفاع حجم البطالة، وارتفاع الأجر في إسرائيل مقارنة بالأجر لدى القطاع الخاص الفلسطيني، شكل سوق العمل الإسرائيلي عنصر جذب لاستيعاب جزء من العمالة الفائضة. ورغم أن العمل في إسرائيل قد أسهم في رفع مستوى معيشة فئة معينة من الفلسطينيين، إلا أنه أسهم أيضاً في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وأثر في بنية سوق العمل الفلسطيني (التأثير المباشر للأجور في الاقتصاد الإسرائيلي على الأجور والقدرة التشغيلية في الاقتصاد الفلسطيني). ورغم أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل لا تشكل ذاك العبء الاقتصادي والاجتماعي على المجتمع الإسرائيلي (لعدم حاجتها لدمجهم في المجتمع الإسرائيلي، أو توفير المسكن لهم فهم يعملون يوميا ويعودون إلى مساكنهم) إلا أنها تتعرض في بعض الأحيان للاستغلال، خاصة العمالة غير الرسمية التي لا تتمتع بأية حماية قانونية أو ضمانات اجتماعية. وتتركز معظم العمالة الفلسطينية في إسرائيل في قطاعات الإنشاءات والزراعة والتعاقد من الباطن.

شكل 3 - 7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2013-2017

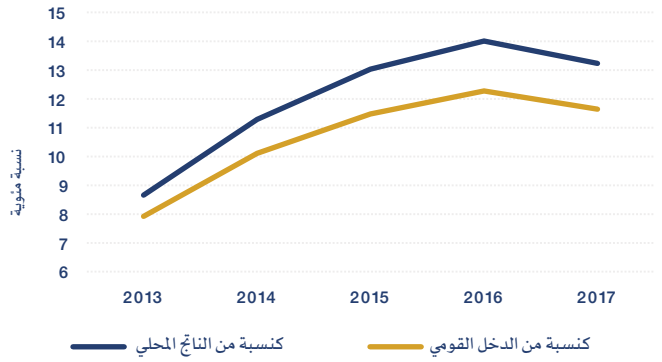

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء.

وعلى الرغم من أهمية هذه التعويضات في تقليل عجز الحساب الجاري (مساهمتها في تمويل العجز التجاري بنسبة 26% بالمتوسط). إلا أنها لا تتسم بالاستدامة، لارتباطها بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل. فالفائض المتحقق من تعويضات/دخل العاملين في إسرائيل متذبذب تبعاً لعدد العمال ومتوسط الأجر اليومي وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على حساب الدخل كمصدر ثابت في تقليل عجز الحساب الجاري، وإن كان لهذا الحساب دور رئيس في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وتمويل جزء من الاستهلاك.

ويذكر في هذا الشأن أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة (2017-2013) حوالي 12% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 10.7% من الدخل القومي الإجمالي. بينما تجاوزت هذه النسبة 20.0% في الفترات التي سبقت العام 2000 [23].

• التحويلات الجارية

يشمل هذا الحساب جميع المبالغ (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المهاجرين). وتعتبر التحويلات الجارية رافداً أساسياً لميزان المدفوعات، وتحظى بأهميةٍ خاصةٍ لدى الاقتصاد الفلسطيني، سواءً على مستوى القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص على حدٍ سواء (وإن كانت العبرة في أهميتها أساساً للقطاع الخاص)، خاصة وأن تحويلات القطاع الخاص تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه كمصدر ثابت في تخفيض عجز الحساب الجاري الفلسطيني، كونها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة، إضافة إلى أهمية هذا البند في ميزان المدفوعات كونه ممولاً هاماً للعجز التجاري. فقد موّلت هذه التحويلات خلال العام 2017 حوالي 33.8% من عجز الميزان التجاري مقارنةً مع ما يقارب 26.8% في العام 2016. وفي حال تم استثناء هذه التحويلات فإن عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع إلى 23.3% بدلاً من 10.8%.

شكل 3 - 8: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2013-2017

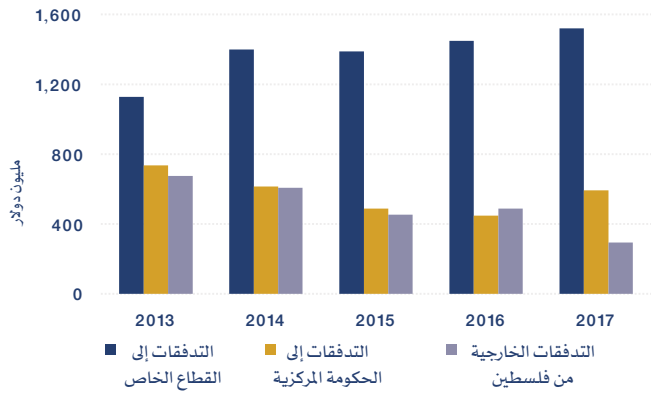

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء.

وفي الحالة الفلسطينية تفوق تحويلات المهاجرين تلك التحويلات الموجهة لدعم الموازنة مما يؤهلها لتكون مصدراً ثابتاً يعتمد عليه في تخفيض عجز الحساب الجاري. كما يمكن أن يتعاظم أثرها إذا ما تم تنظيمها ورعايتها، كونها تتسم بالاستمرارية والانتظام، فقد شكلت تحويلات المهاجرين حوالي 72% من حجم التدفقات الجارية الداخلة، و83.6% من صافي تدفقات التحويلات الجارية في العام 2017.

يذكر في هذا السياق أن حجم التحويلات الجارية قد ارتفع خلال العام 2017 إلى حوالي 1,818.6 مليون دولار، مقارنة مع 1,408.6 مليون دولار في العام 2016، جراء ارتفاع التحويلات الموجهة لكل من القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، وانخفاض التحويلات المتدفقة نحو الخارج. فقد ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الحكومي بنسبة 32% لتصل إلى 592.1 مليون دولار، كما ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 5% لتصل إلى 1,520.7 مليون دولار، وفي نفس الوقت انخفضت التحويلات الجارية الموجهة نحو الخارج بنسبة 39.8% عما كانت عليه في العام 2016.

وللتحويلات أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، فهي مصدر مهم لدعم احتياطي النقد الاجنبي الذي يشكل عائقا أمام برامج التنمية وسياسات الاستقرار الاقتصادي؛ كما تسهم في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، اذ ليس هناك أمل في تحسن الميزان التجاري الفلسطيني على المدى القريب في ظل الظروف الحالية، إلا من خلال تنمية مصادر النقد الاجنبي، وخاصة التحويلات الشخصية، التي يمكن اعتبارها (كما في بعض الدول الأخرى) العنصر الأهم المسؤول عن الاستثمار في بعض الأصول، خاصة العقارات والأراضي. كما تسهم هذه التحويلات في إعالة أسر العاملين في الخارج مما ينعكس على تحسن نوعية الحياه ومستوى المعيشة، إضافة إلى مساهمتها

23 اعتمدت فلسطين خلال السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحيةٍ أخرى. غير أن هذه التجربة ثبت عدم فاعليتها، سواء في مجال الدخل، أو في مجال التخفيف من البطالة، نظراً لارتهانها بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية. ومع هذا التراجع أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع. وازداد الوضع سوءاً بعد القرار الإسرائيلي بمنع دخول العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ العام 2006.

في تنشيط القطاعات التجارية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وبالتالي فهي تسهم في توفير شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتلقية لها، إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي. وتتسم التحويلات الجارية، وخصوصاً الموجهة للقطاع الخاص، بالاستمرارية ويغلب عليها طابع الانتظام في التدفق (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية كالتعليم والسكن والعلاج والغذاء.

وتجدر الإشارة أنه في حال تم إيلاء هذا النوع من التحويلات الاهتمام الكافي، من حيث التجميع والتنظيم، فإنها تشكل بديلاً حقيقياً لتحويلات الدول المانحة، من منطلق كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد الفلسطيني، وبعيدة عن الضغوط السياسية، فضلاً عن مساهمتها في زيادة الاستثمار المباشر، من خلال توجيه جزء منها نحو الاستثمار في العقارات والأراضي. كما تساهم في توسيع قاعدة الودائع ودعم السيولة في الجهاز المصرفي، والمساعدة في تمويل القطاع الخاص، وتحسين الجدارة الائتمانية في الاقتراض الخارجي ودعم الطلب الكلي في الاقتصاد.

لذلك من الضروري البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم أعداد العاملين وتركزهم الجغرافي، وبما يضمن ليس فقط استمرارية تدفق هذه التحويلات، وإنما أيضاً زيادتها، وتدفقها عبر المنظومة المصرفية الرسمية لتشكل رافعة نحو الشمول المالي خاصة الفئات منخفضة الدخل والمناطق الريفية، وتقليل تكلفة المعاملات (فلسطين من الدول ذات التكلفة العالية مقارنة مع دول المنطقة) عبر المصارف وشركات تحويل الأموال وشركات الخدمات المالية بهدف تعزيز استخدام قنوات التحويل الرسمية، وتنشيط التواصل مع المغتربين في أماكن تواجودهم وتحفيزهم من خلال المزايا أو المعاملة التفضيلية، مثل سعر الفائدة التفضيلي على الودائع بالعملة الاجنبية، وتطوير خدمات مصرفية مخصصة للمغتربين وإشراكهم في الضمان الاجتماعي، إضافة إلى توجيه التحويلات نحو المشروعات التنموية لتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ومن الجدير بالذكر أن أهمية التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 12.5% في عام 2017 مقارنة مع 10.8% خلال العام 2016.

الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,395.2 مليون دولار خلال العام 2017، بانخفاض نسبته 18% عن العام 2016، مشكلاً ما نسبته 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 12.7% في عام 2016. ويعزى السبب الرئيس لانخفاض فائض هذا الحساب إلى التراجع الملحوظ في التحويلات الرأسمالية، التي انخفضت بنسبة 42.8% مقارنةً مع العام 2016 ليصل الحساب الرأسمالي إلى 397.1 مليون دولار، على خلفية تراجع تحويلات الدول المانحة المخصصة لتمويل المشاريع التطويرية لدى القطاع العام بنسبة 66.3%، وانخفاض تحويلات المانحين للقطاعات الأخرى بنسبة 2.7%.

كما انخفض الحساب المالي بنحو 2% خلال نفس الفترة، ليبلغ 998.1 مليون دولار، متأثراً بتراجع تدفقات الاستثمار المباشر بنسبة 35% لتصل إلى 221.9 مليون دولار، وارتفاع صافي تدفقات استثمارات الحافظة بنسبة 123.2% لتصل إلى 68.6 مليون دولار، وارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع) في الحساب المالي بنسبة 19.3% ليصل إلى 841.1 مليون دولار. وفي المحصلة مول الحساب الرأسمالي نحو 25.4% من الحساب الجاري، كما مول الحساب المالي (شاملا الأصول الاحتياطية) حوالي 63.8% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2017.

شكل 3 - 9: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013-2017

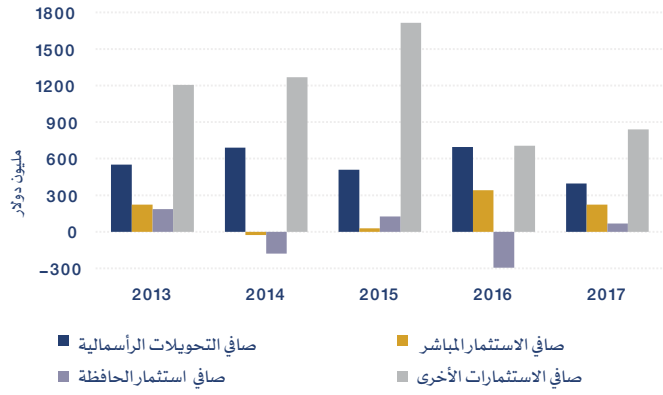

المصدر: سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يذكر بهذا الشأن، أن التغير في الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفع خلال عام 2017 بمقدار 133.5 مليون دولار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 268.1 مليون دولار في العام 2016. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

• استدامة الحساب الجاري

يتطلب تحليل الاستدامة في الحساب الجاري تحديد العوامل المسببة لعجز هذه الحساب من جهة، ومن ثم التطرق لمجموعة من مؤشرات الاستدامة من جهة أخرى. ومن أبرزها ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، ومنها مؤشر الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات المعروفة لقياس الاستدامة. فإذا كان عجز الحساب الجاري مرتبطاً في معظمه بالميزان التجاري السلعي (الواردات السلعية) فانه يعكس مشاكل هيكلية تتعلق أساساً بالقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وهيكله الإنتاجي، الأمر الذي يشير إلى أن استدامة هذا العجز قد تواجه بعض الصعوبات في المدى الطويل. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، وتصل إلى 39% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية. والمؤشر الثاني هو مؤشر الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تصل نسبته في الحالة الفلسطينية إلى نحو 5.5% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة متدنية جداً في العادة ولا تكاد تذكر في الوضع الفلسطيني. وتعتبر تدفقات رأس المال الأجنبي (طويل الأجل) أحد أهم العوامل المؤثرة في استدامة الحساب الجاري، ولزيادة هذه الاستدامة يجب تمويل هذا العجز بواسطة تدفقات رأس المال الأجنبي طويل الأجل. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والتي تبلغ نحو 21% في فلسطين. أما المؤشر الخامس فهو مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية)، حيث أن زيادة عدد شهور الواردات من السلع والخدمات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي تزيد استدامة عجز الحساب الجاري، وهذه النسبة متدنية ودون الحد المطلوب حسب المعايير الدولية. فالوضع الطبيعي أن تغطي الاحتياطيات ستة شهور أو ثلاثة شهور بالحد الأدنى، غير أن هذه النسبة في فلسطين لا تكاد تصل إلى الشهر. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للاستدامة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العجز التجاري في الوضع الطبيعي يعبر عن مشكلة التنافسية. لكن في الحالة الفلسطينية الوضع مختلف، في ظل القيود والمعيقات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وعدم السيطرة على المعابر والحدود، وعدم توفر حرية الحركة التجارية، وعدم وجود سياسات اقتصادية وتجارية مكملة لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني، إضافةً إلى عدم وجود سياسة سعر الصرف، فمن الصعب الجزم بأن العجز التجاري الفلسطيني مرتبط بموضوع التنافسية لوحدها، وإن كانت هي الأهم. إذ يرتبط أيضاً بعوامل أخرى كصغر حجم السوق الفلسطيني وعجزه في كثير من الأحيان عن تلبية حاجات المجتمع الأساسية، وضعف بنيته الهيكلية، الذي يظهر من خلال استحواذ مجموعات سلعية بعينها على الجزء الأكبر من فاتورة الواردات، كارتفاع واردات المواد الغذائية مثلاً الذي يعكس بصورة مباشرة ضعف القطاع الزراعي (مرتبطة بالقيود على استخدام الموارد الطبيعية الارض والمياه)، وارتفاع واردات المعدات والآلات يعكس ضعف نمو القطاع الصناعي (لها علاقة مباشرة باستيراد المواد الخام في ظل القيود المفروضه عليها)، وكذلك ضعف التمويل الموجه لهذين القطاعين، اذ تستحوذ عشر سلع مستوردة على 33% من حجم الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، بنزين، سولار، وغاز) وبنسبة 21%، إضافة الى الإسمنت، والأعلاف، وأجهزة الإتصالات، والعجول، والبلاط، عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر المحرك الحقيقي للتنافسية في الوقت الحالي. ويضاف إلى ذلك ارتباط عجز الحساب الجاري بعجز الميزانية العامة، والتي تبين من خلال تحليلها أن فجوة الادخار الحكومي لها التأثير الأهم كعامل مساعد في عجز الحساب الجاري، وأن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات.

وترتبط آليات تمويل عجز الحساب الجاري عادة بثلاث طرق: الأولى، الاستثمار المباشر (الاستثمار المباشر-حقوق الملكية/أسهم) الذي يعد الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري، خاصةً وأن تدفقات هذا النوع من الاستثمار تتسم عموماً بالاستمرارية أكثر

من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافظة قصيرة الأجل، ولا يرتب التزامات تعاقدية ولا يضيف إلى الدين الخارجي (غير منشئ للدين) بعكس الالتزامات الأخرى في الحساب المالي التي تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين، وبالتالي لا تؤثر على وضع رصيد الدين الخارجي بالزيادة. كما ويعتبر تمويل الحساب الجاري من خلال الاستثمار المباشر الأكثر تفضيلاً بسبب قلة حساسية هذا الاستثمار إلى أسعار الفائدة العالمية كونه يعتمد على الربحية في الأجل الطويل. كما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف ويحسن نوعية المنتجات من خلال إقامة المشروعات الجديدة التي تتميز بالمواصفات العالية ووفورات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، ويؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وتعديل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتحفيز الاستثمار المحلي. اضافة إلى تنمية البنى التحتية للاقتصاد ذات الصلة بالاستثمار المباشر والتي تعد جميعها دعائم للنمو الاقتصادي.

والطريقة الثانية للتمويل هي الدين الخارجي، التي تتدخل فيها اعتبارات مثل طبيعة هذا الدين قصير أم طويل الأجل، وأسعار الفائدة الحقيقية، ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الدين الحالي. أما الطريقة الثالثة للتمويل، فتعتمد على التمويل من خلال صافي الأصول الخارجية (إما السحب من الودائع المصرفية، أو ما يسمى بصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وذلك من خلال خفض صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي) وهو التمويل الذي يؤدي إلى تناقص الأصول الخارجية، أو من خلال زيادة الالتزامات الخارجية للبلد.

ويظهر التحليل السابق للحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، أن عجز هذا الحساب قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (موّل البندان حوالي 71.3% من عجز الحساب الجاري عام 2017)، في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 14.2% من العجز لنفس العام. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديداً الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وبشكل عام، من الواضح أن عجز الحساب الجاري في فلسطين يحدث نظراً لكون مستوى الإنفاق في الاقتصاد الفلسطيني أكثر من قدرته على الإنتاج، مما تسبب في زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي الكلي أو إجمالي الاستهلاك والاستثمار المحلي) عن الدخل، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على اعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات، لتعديل وضع ميزان المدفوعات، للوصول إلى مدفوعات خارجية تتسم بمقومات الاستدامة.

وضع الاستثمار الدولي

يحظى وضع الاستثمار الدولي[24] بأهمية متزايدة في إعداد وتحليل بيانات الحسابات الدولية، كونه مؤشراً على مدى استدامة الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر، وانعكاسات تكوين الدين حسب القطاع وسعر الفائدة ومعدلات العائد، وتحليل الهيكل الاقتصادي ودراسة علاقة الحسابات الدولية بمصادر التمويل المحلية. كما ويعتبر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي والدين الخارجي والاستقرار المالي، ويوضح العلاقة مع العالم الخارجي وتطورات العلاقات الخارجية بين الدول بما يسمح بتسهيل المقارنات الدولية.

وقد أشارت نتائج الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين إلى أن أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين عام 2017 قد فاقت أرصدة الاستثمارات الخارجية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية – الالتزامات الأجنبية) بقيمة

24 يعرف وضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة من «دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي» الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة معينة قيمة وتكوين الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما (تتمثل في المطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الاحتياطية) والتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين. والفرق بين المطالبات والالتزامات (الأصول والخصوم) المالية الخارجية يمثل صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد، والذي قد يكون سالباً أو موجباً.
ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، حيث يسجل الأخير جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين وقت حدوثها، في حين يسجل وضع الاستثمار الدولي الارصدة المالية مع غير المقيمين عند نقطة محددة مضافاً إليها تغيرات الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات، أي أن المعاملات التي أسهمت في تغير وضع الاستثمار الدولي هي المسجلة في الحساب المالي لميزان المدفوعات.
ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر (10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات الحافظة (أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، والاستثمارات الأخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، القروض، والعملة والودائع وأخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الخاصة بالبنك المركزي والتي تستخدم لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

بلغت 1,373 مليون دولار أمريكي. واستحوذت الإيداعات النقدية المحلية في المصارف الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر وبما نسبته 65.2% من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

وأظهرت النتائج أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ 6,455 مليون دولار أمريكي، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 6.5%، واستثمارات حافظة 16.3%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 70.3%، وأصول احتياطية 6.9%. أما على المستوى القطاعي، فشكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع المصارف 73.6% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

وفي المقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 5,082 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 53.2%، واستثمارات حافظة 13.1%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 33.7%. وعلى المستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف حوالي 36.4% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

شهد العام 2017 المزيد من الإنجازات المحققة على صعيد الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير الإطار الرقابي والقانوني المنظم لمؤسسات الجهاز المصرفي، ودعمه بالأنظمة الرقابية المختلفة. كما واصلت توطيد علاقتها العربية والإقليمية والدولية، بهدف تعميق الروابط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ومحيطه الإقليمي والدولي، ودرء المخاطر تجاه الجهاز المصرفي الفلسطيني في ضوء الظروف الراهنة. كما استمرت جهود سلطة النقد الكبيرة نحو تعزيز الشمول المالي في فلسطين وتسجيل العديد من الإنجازات على هذا الصعيد.

ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها سلطة النقد في العام 2017، سواء على صعيد دورها الرقابي على القطاع المصرفي والصيرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة، أو على صعيد علاقتها المحلية والدولية، بالإضافة إلى التطورات المالية لسلطة النقد.

العلاقة مع المؤسسات الخاضعة للرقابة

واصلت سلطة النقد جهودها في مجال تطوير دورها الرقابي الهادف إلى تعزيز الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وشملت هذه الجهود العديد من الجوانب سواء على المستوى التنظيمي والرقابي من خلال التعليمات الرقابية، أو على مستوى الأنظمة الرقابية وتطويرها، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي. وفيما يلي أبرز تلك الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2017:

تدعيم الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة

- المصارف

استمرت سلطة النقد في تطوير الإطار الرقابي للنظام المصرفي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية. وفي هذا السياق ووفقاً لمتطلبات قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، تم خلال العام 2017 إصدار التعليمات الرقابية التالية:

تعليمات رقم (2017/1) بشأن المنتجات المالية والمصرفية والإعلانات والدعايات وحملات الجوائز الخاصة بها، والتي تهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح الشامل بين مزود الخدمة وعملائه، وذلك لتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية. وتلزم هذه التعليمات كافة المصارف بضرورة الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة قبل طرح أي منتج أو خدمة مالية أو مصرفية جديدة. كما حددت التعليمات إجراءات معينة يجب الالتزام بها فيما يتعلق بالجوائز والسحب عليها، بالإضافة إلى وضع شروط محددة للإعلان المقروء والمسموع والمرئي للمنتج أو الخدمة المالية أو المصرفية. كما شرحت التعليمات وحظرت استخدام تعابير مضللة في الإعلانات.

تعليمات رقم (2017/2) بشأن الشيكات المعادة والتسويات والشيكات الموقوفة والمفقودة، والتي تهدف إلى أتمتة العمل والحد من حجم المخاطر الائتمانية والتشغيلية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تطوير نظام الشيكات المعادة وآليات عمل التسويات الرضائية ونظام الشيكات الموقوفة والمفقودة. وألزمت هذه التعليمات المصارف بضرورة الحصول على إقرار بصحة البيانات والتفويض بالاستعلام، وضرورة قيام البنك بالاستعلام عن العميل قبل منحه دفتر شيكات. كما حددت التعليمات أسباب إعادة الشيكات المعتمدة لغايات التصنيف على النظام، كما وضحت التزامات المصرف بخصوص نظام التسويات، والرسوم المتعلقة بها. وبموجب هذه التعليمات تم الغاء التعليمات رقم (2010/2) بخصوص نظام الشيكات المعادة، والتعليمات رقم (2012/10) بخصوص نظام الشيكات المفقودة والموقوفة، كما ألغي العمل بموجب التعميمين: (2010/29)، و(2010/55) ذات العلاقة بالتسويات الرضائية، والتعميم (2011/109) الخاص بالتعامل مع الموكلين والمفوضين بالتوقيع عن الأشخاص الاعتباريين، والتعميم

رقم (2014/42) الخاص بإرفاق أصل الشيك، والتعميم رقم (2017/17) الخاص بالدقة في التصريح عن بيانات الشيكات المعادة.

تعليمات رقم (2017/3) بشأن التقارير الائتمانية، والتي تهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والافصاح لتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال منح المواطنين حق الحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والاعتراض على بياناتها من خلال فروع ومكاتب مزودي الخدمة. وحددت التعليمات بعض الإجراءات اللازم اتباعها عند تزويد المواطنين بتقاريرهم الائتمانية، وكذلك الإجراءات المتعلقة بقبول الاعتراض عليها، ودراسة الطلب وإجراءات المعالجة. كما حددت التعليمات الرسوم الخاصة بذلك.

تعليمات رقم (2017/4) بشأن العضوية في نظام المفتاح الوطني (194)، والتي تهدف إلى تنظيم العضوية في النظام، والقواعد الخاصة بتنفيذ عمليات المصارف من خلاله. وحددت هذه التعليمات شروط العضوية، والتزامات كل عضو منضم للنظام. كما حددت الخدمات التي يوفرها النظام، والعمليات التي ينفذها، بالإضافة إلى إجراءات وكيفية تسوية الاعتراضات بين الأعضاء، وتسوية نتائج التقاص، ومواعيد عمل النظام، وإجراءات إيقاف العضوية وإنهائها، والانسحاب من النظام والإجراءات المترتبة على ذلك.

تعليمات رقم (2017/5) المعدلة لتعليمات رقم (2012/11) بشأن التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة، حيث تم تعديل نص البند (2) الخاص بتعريف المسؤولين الرئيسيين ليصبح «المسؤول التنفيذي الأول والثاني لكافة الدوائر والأنشطة في المصرف». كما نصت التعليمات الجديدة بضرورة قيام المصارف بتزويد سلطة النقد بأسماء كافة المسؤولين الرئيسيين غير الحاصلين على موافقة سلطة النقد على تعيينهم وفقاً للتعديل المذكور.

تعليمات رقم (2017/6) بشأن المواصفات الأمنية والفنية للشيك، والتي تهدف إلى تطوير وتعزيز العلامات الأمنية للشيك من خلال تحديد مواصفات أمنية بمستويات مختلفة، وتسهيل عملية تقاص الشيكات إلكترونياً بين المصارف، حيث حددت التعليمات إجراءات معينة يجب أن تلتزم بها المصارف عند طباعة الشيكات، وكذلك إجراءات تخزين دفاتر الشيكات، وآلية التعامل مع الشيكات المشتبه بكونها مزورة. كما حددت هذه التعليمات الإجراءات اللازم اتباعها عند توقيع اتفاقيات طباعة دفاتر الشيكات من خلال عمليات الاسناد الخارجي.

تعليمات رقم (2017/7) المعدلة لتعليمات (2017/6) الخاصة بالمواصفات الأمنية والفنية للشيك، حيث تم تعديل البند المتعلق بالعلامة المعدنية ذات الرمز (A-6) في ملحق المواصفات الأمنية والفنية للشيك، كما تم تعديل نصوص النقاط (ب، ت) من البند (2.5.5) الخاصة بعلامة Matrix Bar Code.

تعليمات رقم (2017/8) بشأن ملاءمة مباني المصارف والخدمات المصرفية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تهدف إلى ترسيخ حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بالعيش الكريم، والحصول على الخدمات المصرفية شأنهم شأن غيرهم من المواطنين وتمكينهم من إدارة شؤونهم المصرفية بكل سهولة بما يضمن خصوصيتهم، ومنحهم الأولوية في الحصول على الخدمات المصرفية، وحماية حقوقهم كمستهلكين للخدمات المالية، وتعزيز نسب الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع خاصةً فئة ذوي الإعاقة، حيث حددت التعليمات مواصفات المباني الهندسية لملاءمة احتياجات ذوي الإعاقة، وإجراءات توفير وتسهيل حصولهم على مختلف الخدمات المالية والمصرفية، بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي التي تعمل أزرارها بنظام بريل، وتطوير المواقع الإلكترونية للمصارف مثل توفير مواد سمعية للمكفوفين.

تعليمات رقم (2017/9) المعدلة لتعليمات رقم (2014/7) الخاصة بالرسوم والعمولات، والتي تم بموجبها تعديل نسبة العمولة المستوفاة على عمليات الإيداع النقدي بعملة الشيكل لتصبح 0.3% بدلاً من 0.2%، وجواز استيفاء المصرف العمولة على الإيداعات اليومية بالشيكل للمبالغ التي تزيد عن سقف 100 ألف شيكل، وكذلك جواز استيفاء عمولة على مجموع الإيداعات الشهرية بالشيكل التي تزيد عن سقف نصف مليون شيكل شريطة عدم تكرار احتساب الإيداعات التي تم استيفاء عمولة عليها ضمن السقف اليومي. وقد حددت التعليمات الفترة الزمنية لسريان هذا التعديل وانتهاء العمل به مع نهاية العام 2017.

تعليمات رقم (2017/10) بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، والتي تم بموجبها إلزام المصارف بتطبيق جميع المبادئ الواردة في الدليل الجديد، وإلغاء التعليمات رقم (2008/4) بشأن إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل، والتعليمات رقم (2009/6)، و(2012/5)، و(2013/2) بشأن تنظيم اعمال المدققين الخارجيين، والتعليمات رقم (2012/1) بشأن قواعد ممارسات منح المكافآت والحوافز، والتعليمات رقم (2013/9) بشأن القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، والتعميم رقم (2017/106) بشأن الإفصاح عن القوائم المالية الدورية على الموقع الالكتروني، والبند رقم (2/3) من التعليمات رقم (2010/3) بشأن البيانات المالية والجمعية العمومية للمصارف.

كما قامت سلطة النقد خلال العام 2017، بإصدار العديد من التعاميم الدورية الهادفة لتنظيم ومتابعة أوضاع المصارف، وضمان استقرارها، حيث تم إصدار تعميم بخصوص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS-9) والذي يطلب من المصارف تحديد الإجراءات المتخذة ودراسة الأثر الكمي لتطبيق المعيار على البيانات المالية للمصارف في إطار بدء التطبيق للمعيار في 2018/1/1. كما تم إصدار نسخة جديدة ومحدثة من البيانات المالية (New Call Report) بما يتوافق مع متطلبات بازل II ومتطلبات المعيار رقم (IFRS-9).

وفي إطار حرص سلطة النقد على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي والحد من المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها، فقد تم اصدار تعميم يطلب بموجبه التزام المصارف بالإبلاغ الفوري لسلطة النقد عن الاحداث التشغيلية[25]. جدير بالذكر أيضاً أنه تم إصدار تعميم بخصوص عدم استخدام نظام التشغيل Windows XP خصوصاً على أجهزة الصراف الآلي وذلك للتخفيف من المخاطر المحتملة عليها.

وبهدف تعزيز الاستقرار المالي واستناداً إلى توصيات مجلس الاستقرار المالي العالمي ومجموعة العشرين فيما يتعلق بالإطار الخاص بوضع نظام عالمي للمعرفات القانونية للشركات والمؤسسات التي تتعامل مع شركات أو مؤسسات أخرى عبر الحدود، فقد طلب من المصارف المرخصة الحصول على معرف الكيان القانوني (Legal Entity Identifier-LEI) الخاص بكل مصرف من خلال التواصل مع جهات الاختصاص من المؤسسات الدولية التي تمنح هذا التعريف بشكل رسمي. جدير بالذكر أن سلطة النقد قد حصلت على معرف الكيان القانوني الخاص بها.

من جانبٍ اخر، أصدرت سلطة النقد تعميماً للمصارف بحظر التعامل بأي شكلٍ من الاشكال بالعملات الافتراضية وخصوصاً الـ Bitcoin سواء بتبديلها مقابل العملات الأخرى، أو في الحوالات المالية الواردة والصادرة أو غيرها من المعاملات المالية الأخرى، وذلك في سياق الحفاظ على الاستقرار المالي في فلسطين. وفي إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصدرت سلطة النقد تعميماً للمصارف يعلمها بأن سلطة النقد ستقوم بنشر قائمة على موقعها الإلكتروني تضم الإجراءات والعقوبات المتخذة بحق أي مصرف أو موظفيه ناتجة عن مخالفة متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بمقتضاه.

25 مثل الاحتيال الداخلي و/أو الخارجي، وتوقف الأنظمة الآلية الحساسة عن العمل (كالنظام البنكي، وأنظمة الحوالات، وأنظمة الشبكات، والقنوات الالكترونية، وأنظمة الصراف الآلي، وأنظمة مكافحة غسل الأموال، وأنظمة تسجيل الكاميرات، وأية أنظمة حساسة أخرى)، بالإضافة إلى الأحداث المتعلقة بالاختلاس وخيانة الأمانة وإساءة الائتمان، والسرقة، والتزوير أو التزييف لبطاقات الائتمان والصراف الآلي والشيكات والوثائق والمستندات...الخ، والقرصنة الالكترونية، والأضرار أو الخسائر التي تلحق في الموجودات المالية جراء كارثة طبيعية أو حرائق أو أية أحداث أخرى، والرشوة والابتزاز، والاعتداء على الموظفين.

صندوق 4: العملات الافتراضية المشفرة (Cryptocurrency)

حسب موقع Investopedia فإن العملة المشفرة هي عبارة عن عملة رقمية أو افتراضية تستخدم خاصية التشفير وذلك بهدف حمايتها من التزوير وتوفير الآمان في التعامل بها. ويتميز هذه النوع من العملات بميزة مثيرة للجدل وهي بأنها لم تصدر من قبل السلطات المركزية (البنوك المركزية)، مما يجعلها محصنة من الناحية النظرية لتدخل الحكومة أو التلاعب بها. وتستخدم العملات المشفرة تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات، وتحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة. وصُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقاً القيام بتعديل هذه المعلومة.

أول عملة مشفرة لا مركزية تم تداولها في الأسواق هي عملة بيتكوين (Bitcoin) والتي أنشئت في العام 2009 من قبل شخص مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو. وفي أيلول 2015 كان هناك حوالي 14.6 مليون بيتكوين في التعاملات السوقية وبقيمة سوقية بلغت 3.4 مليار دولار أمريكي. ونظراً للنجاح الذي حققته هذه العملة المشفرة أو الافتراضية في التداولات ظهرت العديد من العملات المشفرة الأخرى للمنافسة في مثل هذه الأسواق، حتى وصل عدد العملات المشفرة في الوقت الحالي (أيار 2018) حوالي 1610 عملة رقمية مشفرة بقيمة سوقية تجاوزت 391 مليار دولار أمريكي. يوضح الجدول التالي أعلى خمس عملات مشفرة من حيث القيمة السوقية.

اسم العملة	القيمة السوقية (%)	السعر (دولار أمريكي)
بيتكوين	36.8	8,395.14
إيثيريوم	17.9	701.25
ريبيل	7.2	0.714757
بتكوين كاش	6.1	1,383.12
EOS	3.1	14.00

* أخذت هذه البيانات بتاريخ 2018/05/14 (9:17 صباحاً)

المصدر: Cryptocurrency Market Capitalization :https://coinmarketcap.com/

وتسهل العملات الافتراضية عملية تبادل الأموال بين أي طرفين في الشبكة وبتكلفة قليلة جداً مقارنة مع تكاليف تحويل الأموال التقليدية مثل التحويلات البنكية وشركات تحويل الأموال. كما أن التقنية التي تعتمدها مثل علميات التحويل هذه تعتبر تقنية محمية إلى حد بعيد من التلاعب من قبل قراصنة الإنترنت. ولكن من جهة أخرى فإن هذه التقنية غير محمية بشكل كامل وإن ضياع للبيانات قبل حفظها، نتيجة لعطل في أجهزة الحاسوب، قد يؤدي إلى اختفاء للحسابات غير المحفوظة وخسارة الأموال. كما أنه ليس لديها مناعة تامة ضد قراصنة الإنترنت، حيث حدثت العديد من السرقات وصلت قيمة بعضها إلى أكثر من مليون دولار أمريكي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد انقسمت آراء الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن العملات المشفرة ستصبح جزءاً من النظام المالي العالمي خلال العشر سنوات القادمة وأن لها مستقبلاً واعداً في عمليات التبادلات المالية. بينما يرى آخرون صعوبة أن تتحول العملات المشفرة إلى عملات لها ثوابت رئيسية كالعملات التقليدية. كما أنها حتى الآن تفتقد لمواصفات العملة مثل وحدة التسعير، ووسيطة للتداول، وحافظة للقيمة. وأشار بعض الاقتصاديين والمصرفيين إن العملات المشفرة ما هي إلا موضة عابرة وستنتهي، حيث أن عدداً قليلاً جداً من سكان العالم يستخدمونها كما يتحفظ التجار على استخدامها.

وعلى صعيد البنوك المركزية، فقد صرح جيروم باول (رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) سابقاً بأن «التحكم في نظام العملات الرقمية المُشفرة، وإدارة المخاطر المتعلقة بها، هما العاملان الحاسمان في تحديد موقف الولايات المتحدة من تلك العملات»، وأشار إلى «وجود تحديات – تتعلق بالخصوصية – تحول دون تعامُل البنك المركزي الأمريكي بهذه العملات المشفرة».

في حين صرح راندال كوارلز، نائب رئيس قطاع الرقابة في المجلس الاحتياطي الفيدرالي، في الأول كانون الأول 2017، بأن «الأمر يستحق التفكير، بالرغم من أن البنك المركزي لا يمتلك سياسة واضحة لتنظيم بيتكوين». فيما أشار باول جيروم في تشرين الثاني 2017، إلى أن «حجم العملات الرقمية قد يكون مؤثرًا على السياسة النقدية في المستقبل، لكن في الوقت الحالي لا يعُد حجمها كبيرًا بالدرجة الكافية».

من جهة أخرى، حذر البنك المركزي الأوروبي عدة مرات من مخاطر الاستثمار في العملات المشفرة، وقال نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي، فيتور كونستانسيو، في أيلول 2017، «إن بيتكوين ليست عملة، لكنها تشبه زهرة التوليب»، في إشارة إلى الفقاعة الاقتصادية التي أحدثتها زهرة التوليب في القرن السابع عشر. وقد حذّر عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، بينوا كوور، من عدم استقرار قيمة بيتكوين، ومن كونها وسيلة للتهرب الضريبي، وارتكاب الجرائم. وقد أكد رئيس البنك الأوروبي، ماريو دراجي، «أن تأثير العملات الرقمية على الاقتصاد الأوروبي محدود، وأنها لا تشكل تهديداً على احتكار البنوك المركزية للمال».

كما أعلنت الصين بشكل واضح أن بنك الصين الشعبي (البنك المركزي الصيني) مسيطر بشكل كامل على العملات المشفرة، وذلك بعد إنشائه فريقًا للبحث والتطوير عام 2014، من أجل دراسة العملات الرقمية. وبالرغم من أن البنك المركزي الصيني يرى أنهم مستعدون بالفعل لمواكبة تكنولوجيا العملات الرقمية، إلا أن الصين تمنع تداول بيتكوين، وتتصدى لأية جهة خاصة تُصدِر عملات رقمية. ولم تُعلِن الصين بعد عن موعد بداية تعاملها بالعملات الرقمية، لكنَّ السلطات ترى أن تداول العملات الرقمية يمكن أن يُحسّن كفاءة الدفع، ويسمح بتحكّم أكبر في المال.

كما أظهرت العديد من البنوك المركزية حول العالم تحفظها تجاه التعامل بالعملات الرقمية وأنها بحاجة لوقت أكثر لمعرفة طبيعتها ومدى قابليتها على الاستمرار وهل بالإمكان اعتبارها عملة تحمل الصورة التقليدية للأموال أم ممتلكات. كما حذر العديد من البنوك المركزية من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالعملات المشفرة مثل الجرائم الإلكترونية، وقرصنة البيانات، واستخدامها في العمليات المشبوهة مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي. إلا أن عدداً من البنوك المركزية وحتى المؤسسات المالية حول العالم أشادو بالتقنية المستخدمة في العملات المشفرة وهي تقنية الكتل المتسلسلة (Blockchain) وأن هذه التقنية يمكن للبنوك المركزية والمؤسسات المالية استخدامها في عمليات تحويل الأموال وفي نظم المدفوعات الخاصة بها.

المصادر:

www.wikipedia.org

www.Bloomberg.com

www.alarabyia.net

https://www.investopedia.com

/https://coinmarketcap.com

كما استمرت متابعة المصارف التي تقل رؤوس أموالها عن الحد الأدنى المقرر وفق تعليمات سلطة النقد (75 مليون دولار) وفقاً للخطط المقدمة من المصارف لاستكمال رؤوس أموالها قبل 2018/07/18. كذلك تمت متابعة المصارف المهمة نظامياً بشأن تنفيذ الخطط المقدمة من قبلها بخصوص الإجراءات الرقابية المطلوبة منها، وفقاً للإطار العام للمصارف المهمة نظامياً على المستوى المحلي، وتنفيذ اختبارات التحمل وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال، مع إعداد تحليل مفصل يتضمن النتائج والتوصيات.

واستمرت متابعة المصارف فيما يتعلق بحوكمة صرف المكافآت والحوافز للإدارة العليا والموظفين وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد بالخصوص. وكذلك حث المصارف على اعتماد أدوات متطورة لتحديد وقياس المخاطر وضبطها والسيطرة عليها وتخفيض تأثيراتها السلبية على المراكز المالية للمصارف. إلى جانب تنفيذ اختبارات فحص التحمل (Stress Testing) بشكل نصف سنوي لتقييم سلامة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات. وإعداد وتحليل مؤشرات السلامة المالية التي يتم استخدامها لمتابعة جودة الأصول والسيولة والربحية للقطاع المصرفي، وتحليل مدى قدرة رأس المال على استيعاب الخسائر التي قد يتعرض لها هذا القطاع، وإعداد تقرير السلامة الكلية بشكل نصف سنوي والذي يتم من خلاله رصد المخاطر النظامية المحيطة بعمل المصارف في فلسطين.

وفي إطار سعي سلطة النقد إلى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية والمنافسة العادلة بين المصارف وحماية المقترضين، تم تطوير نموذج جديد خاص باحتساب أسعار الفوائد / العوائد المدينة والدائنة، وتم تعميمه على المصارف.

من جانبٍ آخر، أولت سلطة النقد أهمية خاصة لبرامج وخطط استمرارية العمل في الجهاز المصرفي. وفي هذا الشأن تم إصدار تعميم للمصارف بفحص خطط استمرارية العمل والمواقع البديلة لديها، كما تم تنفيذ عدة جولات لإعادة تقييم إجراءات استمرارية العمل في المصارف. جدير بالذكر أن ممارسات استمرارية العمل في المصارف في فلسطين متوائمة مع متطلبات المعيار الدولي الجديد (ISO22301) المتعلق باستمراريه الأعمال.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار الجهود المستمرة والحثيثة لضبط أوضاع السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، ومساعدة المصارف على شحن فائض الشيكل المتراكم لديها، تم في العام 2017 ترحيل حوالي 12,748.1 مليون شيكل من المصارف في الضفة الغربية إلى إسرائيل، منها 7,564 مليون شيكل شُحنت إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، 5,184.1 مليون شيكل شُحنت من خلال المصارف الأردنية التي تقوم بعمليات الشحن بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة لها. كما عملت سلطة النقد أيضاً على تسهيل عملية استبدال العملات التالفة في فروع المصارف في قطاع غزة من عملة الشيكل والبالغة 102 مليون شيكل، واستبدالها بفئات حسب احتياجات المواطنين في القطاع، لا سيما في المناسبات الهامة التي يكون المواطنون بحاجة شديدة للفكة، وخاصةً خلال شهر رمضان والأعياد، بالإضافة إلى ترحيل 600 مليون شيكل من فائض الشيكل المتراكم لدى فروع المصارف في قطاع غزة إلى مراكزها الرئيسية في الضفة الغربية.

كما تم خلال العام 2017 الشروع في تطبيق المنهجية المبنية على المخاطر ضمن إجراءات الرقابة المكتبية حيث تم تطوير ملف مخاطر (Risk Profile) لكل مصرف تم فيه تقييم مدى التعرض للمخاطر المختلفة حسب اهميتها ومدى جودة ادارتها من قبل ادارة المصرف وتطوير الخطط الرقابية وتوزيع الموارد حسب نتائج التقييم المركب لكل مصرف، كما تم وضع خطة شاملة لإجراء عمليات الرقابة الميدانية بناءً على المنهجية المبنية على المخاطر حيث تم إعطاء الأولوية في العمليات الرقابية للمصارف ذات تقييم مخاطر مرتفع.

في ذات الاطار إستمرت سلطة النقد خلال العام 2017 بعملية نشر منهجية الرقابة المبنية على المخاطر داخل سلطة النقد وخارجها والتوعية بشأنها حيث تم عقد ورش عمل ومحاضرات داخل سلطة النقد لكافة الموظفين وخاصة المراقبين المكتبيين والميدانيين إضافة الى عقد ورش ومحاضرات للمصارف وأطراف مهتمة أخرى مثل الجامعات.

في اطار تطبيق متطلبات بازل II قامت المصارف خلال العام 2017 بتزويد سلطة النقد بالبيانات وفقا لمتطلبات بازل II، كما عملت سلطة النقد في هذه الاثناء على تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات لديها للتعامل مع التقارير الجديدة وتحليلها وفق الأصول. كما تم خلال العام 2017 وللمرة الأولى استقبال تقارير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من المصارف تماشياً مع تعليمات سلطة النقد بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات بازل II علماً بأن التقرير يهدف الى تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتحديد متطلبات رأس المال مقابلها ضمن الدعامة الثانية من متطلبات رأس المال.

وفي إطار تعزيز قدرة وكفاءة موظفي المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد تم تنفيذ العديد من الدورات المهنية المتخصصة من قبل المعهد المصرفي لتطوير الكوادر البشرية في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وفي هذا السياق وصل عدد البرامج التدريبية التي أنجزها المعهد في العام 2017 إلى 143 برنامجاً (دبلوم وبرامج قصيرة) بواقع 114 برنامج في الضفة الغربية و29 برنامج في قطاع غزة، شارك فيها 2,705 مشارك (2,259 مشارك في الضفة الغربية، و446 في قطاع غزة).

• الصرافون

واصلت سلطة النقد جهودها لتعزيز سلامة واستقرار قطاع الصيرفة باعتباره أحد الركائز الهامة في تعزيز الاستقرار المالي. ولهذه الغاية أصدرت التعليمات الرقابية (2017/1) بشأن الحوالات المالية، حيث حددت هذه التعليمات ضوابط معينة يجب توافرها في الصراف الذي يرغب في تقديم خدمة الحوالات السريعة والخارجية. كما ألزمت التعليمات شركات الصرافة بوضع سياسات وإجراءات عمل واضحة تبين آلية التعامل بالحوالات المالية، بما يضمن مراعاتها للقوانين والتعليمات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقاعدة اعرف عميلك، بالإضافة إلى أهمية تدريب الموظفين في الشركة لتعزيز قدراتهم. كما حددت التعليمات ضوابط عامة منها ألا تتجاوز قيمة الحوالة المالية لطالب إصدار الحوالة أو المستفيد عن 7,000 دولار في اليوم الواحد، وضرورة تسليم المستفيد قيمة الحوالة بنفس العملة ما لم يطلب غير ذلك، وغيرها من الضوابط العامة الأخرى.

كما تم إصدار العديد من التعاميم لشركات الصرافة، أهمها تعميم حدد بموجبه الضوابط العامة التي يجب على الصرافين الالتزام بها عند التعامل مع شركات صرافة خارجية، وضرورة أخذ الموافقة المسبقة من سلطة النقد على ذلك. كما أصدرت تعميماً يؤكد ويلزم كافة الصرافين بإرسال التقارير المالية الربعية، والشهرية، واليومية من خلال البرنامج المحاسبي حسب المواعيد المحددة، كما أصدرت تعميماً يؤكد على أهمية تسجيل كافة المعاملات المالية على النظام المحاسبي المعتمد من قبل سلطة النقد، وضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية المنظمة لقطاع الصرافة، في عدة مجالات رقابية تشمل تسجيل العمليات، وإجراءات العناية الواجبة والمستندات المعززة، واستمرارية العمل، ونقل الأموال، وحفظ المستندات.

من جانبٍ آخر، أصدرت سلطة النقد تعميماً لشركات ومحال الصرافة بحظر التعامل بأي شكلٍ من الأشكال بالعملات الافتراضية وخصوصاً الـ Bitcoin سواء بتبديلها مقابل العملات الأخرى، أو في الحوالات المالية الواردة والصادرة أو غيرها من المعاملات المالية الأخرى، وذلك في سياق الحفاظ على الاستقرار المالي في فلسطين. وفي إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصدرت سلطة النقد تعميماً لشركات ومحال الصرافة يعلمها بموجبه أن سلطة النقد ستقوم بنشر قائمة على موقعها الإلكتروني تضم الإجراءات والعقوبات المتخذة بحق أي محل أو شركة صرافة أو موظفيها ناتجة عن مخالفة متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بمقتضاه.

من ناحية أخرى، استمرت جولات التفتيش الميداني على الصرافين خلال العام 2017، وبواقع 220 جولة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، للتأكد من مدى التزامهم بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، إضافة إلى جولات تفتيش على حسابات الصرافين في المصارف العاملة في فلسطين، ومعالجة الملاحظات الرقابية التي تمخضت عن هذه الجولات. إلى جانبِ ذلك تم إعداد دليل تفتيش ميداني يتضمن آلية التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى محال / شركات الصرافة. كما تم إعداد مركز مالي وقائمة دخل مجمعة لكافة الصرافين.

• مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمراراً للجهود المبذولة في تطوير الإطار الرقابي لمؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية التالية، علماً بأن التعليمات 1، 2، و3 هي نفس التعليمات التي صدرت للمصارف كما سبق بيانه:

تعليمات رقم (2017/1) بشأن المنتجات المالية والمصرفية والاعلانات والدعايات وحملات الجوائز الخاصة بها.

تعليمات رقم (2017/2) بشأن الشيكات المعادة والتسويات والشيكات الموقوفة والمفقودة.

تعليمات رقم (2017/3) بشأن التقارير الائتمانية.

تعليمات رقم (2017/4): بشأن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وقد تم إعداد هذا الدليل (دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة مؤسسات الإقراض المتخصصة) بالاسترشاد بأهم التوصيات

الدولية في مجال الحوكمة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين. ويهدف الدليل إلى تعزيز عملية إدارة المخاطر والحد من المخاطر الائتمانية والتشغيلية وإدارة مؤسسات الإقراض بحصافة بما يتوافق مع المعايير الدولية، والعمل على تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز بيئة الرقابة والضبط الداخلي في مؤسسات الإقراض، وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات والحد من آثارها، إلى جانب تنمية الاستثمار وتشجيع تدفق رؤوس الأموال لتمويل مؤسسات الإقراض بأقل التكاليف، والعمل على تعزيز الوعي بالحوكمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في هذه المؤسسات. ويشكل الدليل الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على مؤسسات الإقراض الالتزام بها. ويشمل الدليل 8 مبادئ أساسية يجب الالتزام بها وهي: مهام مجلس الإدارة؛ مؤهلات وتشكيلة أعضاء مجلس الإدارة؛ لجان مجلس الإدارة؛ الإدارة التنفيذية العليا؛ المساهمين واجتماعات الهيئة العامة؛ الرقابة والضبط الداخلي والتدقيق؛ المسؤولية الاجتماعية؛ متطلبات حوكمة المؤسسات التي تمارس التمويل الإسلامي.

من جانبٍ آخر، وفي إطار استمرار متابعة سلطة النقد مع مؤسسات الإقراض التي لم تقم بتصويب أوضاعها وفقاً للقرار الرئاسي رقم 132 لسنة 2011 الخاص بنظام الترخيص والرقابة لمؤسسات الإقراض المتخصصة، فقد صدر قرار رئاسي رقم (66/2017) تم بموجبه تعديل المادة رقم (36) من النظام المذكور، حيث تمت إضافة فقرة جديدة للمادة المذكورة تنص على استثناء برنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» المتعلق بتقديم خدمات الإقراض المتخصص في فلسطين من التسجيل كشركة. وبموجب هذا التعديل أصدر مجلس إدارة سلطة النقد قراراً بتاريخ 1/7/2017 بخصوص استثناء الأونروا من متطلبات الشكل القانوني للترخيص على أن تلتزم ببقية أحكام ومتطلبات نظام الترخيص والرقابة لمؤسسات الإقراض المتخصصة (القرار الرئاسي رقم 132).

وفي سياق الحفاظ على الاستقرار المالي في فلسطين وحماية مؤسسات الإقراض المتخصصة والمتعاملين معها أصدرت سلطة النقد تعميماً بحظر تعاملها بأي شكلٍ من الاشكال بالعملات الافتراضية وخصوصاً الـ Bitcoin. كما أصدرت سلطة النقد تعميماً لمؤسسات الإقراض المتخصصة تعلمها بموجبه أن سلطة النقد ستقوم بنشر قائمة على موقعها الالكتروني تضم الإجراءات والعقوبات المتخذة بحق أي مؤسسة من مؤسسات الإقراض أو موظفيها ناتجة عن مخالفة متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بمقتضاه.

وعلى صعيد استكمال إعداد النظام الآلي لقسم الرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، وأتمتة تقاريرها (Call Report) وفحص وتقييم مخاطر الائتمان والتشغيل بشكل آلي فلا يزال العمل جارياً لإنجاز ذلك. كما استمرت الإجراءات الروتينية التي تنفذها سلطة النقد في مجال التفتيش الميداني على مؤسسات الإقراض المرخصة خلال عام 2017.

وفي سياق الأولوية الهامة التي توليها سلطة النقد للإقراض المتخصص في فلسطين فقد تم عقد المؤتمر الأول للإقراض المتخصص في فلسطين بعنوان «واقع وآفاق قطاع التمويل الصغير في فلسطين ودور التمويل الصغير في الاقتصاد الوطني» في مدينة أريحا في شهر أيار 2017، بتنظيم من الشبكة الفلسطينية «شراكة» بالتعاون مع سلطة النقد والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والصندوق الأوروبي لضمان الائتمان الفلسطيني ووكالة التعاون الألمانية ومؤسسة التمويل الدولية. وهدف المؤتمر إلى مناقشة استقرار وتطوير قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين في إطار تنظيمي جديد، بالإضافة إلى دعم مؤسسات الإقراض المتخصص وأصحاب المصلحة لاستخدام الإقراض الصغير كوسيلة لإنهاء الفقر من خلال كسب اهتمام المستثمرين للقطاع، وربط جميع المؤسسات في قطاع الإقراض المتخصص مع المستثمرين المحليين والدوليين.

تعزيز البنية التحية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية مناسبة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام. وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد خلال العام 2017 إنجازاتها التطويرية للأنظمة المصرفية، وفيما يلي تفصيل لهذه التطورات والإنجازات:

• تطوير أنظمة عمليات الائتمان

تم إطلاق مجموعة من الأنظمة الائتمانية في إطار مشروع توحيد انظمة عمليات الائتمان، كنظام التقارير الائتمانية، الذي يمنح العملاء الحق بالحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والاعتراض عليها من خلال فرع مزود الخدمة الذي يتعامل معه سواء مصرف أو شركة إقراض، وذلك تسهيلاً على المواطنين وتعزيز الشفافية والافصاح. كما تم إطلاق النسخة الثانية من نظام الشيكات المعادة ونظم التسويات الرضائية والشيكات المفقودة والموقوفة والتقارير الائتمانية اعتبارا من 2017/2/5.

من جانبٍ اخر، تم توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم مع العديد من مؤسسات القطاع الخاص لربطها على نظام الاستعلام الائتماني الموحد ونظام المعلومات الائتماني، كما يجري التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى لإدراج مخالفات السير على تقرير نظام المعلومات الائتماني.

جدير بالذكر أنه وبناء على ورقة عمل معدة من قبل سلطة النقد، أقرّ مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في اجتماع الدورة الاعتيادية الحادية والأربعين له بمدينة أبو ظبي، في أيلول 2017، توصية اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية بخصوص اعتماد نظام الاستعلام الائتماني الموحد كأداة لمعالجة ظاهرتي الإفراط في الاستدانة والشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد في الدول العربية، ويأتي ذلك في ضوء خبرة سلطة النقد العميقة في مجال أنظمة معلومات الائتمان.

• تطوير نظام احتساب تكلفة الإقراض السنوية

بهدف تعزيز المنافسة بين جهات الإقراض وحماية حقوق المقترضين وضمان الشفافية والإفصاح عن التكاليف الفعلية للإقراض، فقد تم إعداد نسخة أولية من نظام احتساب تكلفة الاقتراض السنوية، ويجري حالياً فحصها مع عينة من المصارف ومؤسسات الإقراض للتحقق من كفاءته، حيث تم اعداد المواد التوعوية الخاصة بحملة التوعية بنظام تكلفة الاقتراض السنوية، وسيتم إطلاق الحملة حال انتهاء الفترة التجريبية للنظام.

• تطوير برنامج خدمة مقارنة الرسوم والعمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير خدمة مقارنة الرسوم والعمولات على موقعها الإلكتروني، حيث تم العمل على توفير هذه الخدمة باللغتين العربية والانجليزية. ويتيح للمواطنين مقارنة تكاليف العمولات والرسوم التي تستوفيها المصارف واختيار نوع العملة والمصرف أو المصارف التي يراد الاستفسار عنها لاختيار العمولة أو الرسم الأنسب وذلك من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد. ويأتي هذا البرنامج في إطار تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة بين المصارف، وتقديم خدمة مصرفية مميزة للجمهور بأسعار تنافسية وعادلة.

• إطلاق نظام الدفع بالتجزئة

في إطار خفض الاستخدام الورقي الناتج عن تنفيذ الحوالات الداخلية المجمعة، تم إطلاق نظام مدفوعات التجزئة (المقاصة) بتاريخ 2017/5/2. ويتيح هذا النظام تنفيذ كافة الحوالات الشخصية المجمعة بشكل تفصيلي وإلكتروني وتسوية نتائجها بشكل نهائي في نظام براق. ويعمل النظام الآن بشكل خاص على حوالات الرواتب وتجري المتابعة حالياً لإضافة الحوالات الشخصية الأخرى (غير الرواتب) إلى الحوالات المجمعة الأخرى، حيث يعمل النظام على تنفيذ الحوالات بكفاءة وفاعلية كما يعمل على كفاءة استغلال السيولة في نظام براق.

• التحويلات من الخارج (Remittances)

في إطار تطبيق أفضل الممارسات والمعايير والمبادئ الدولية الخاصة بالحوالات وبهدف الوقوف على حجم وطبيعة الحوالات المالية المنفذة من وإلى فلسطين، وضمان توفير بيانات دقيقة ومحدثة بما يمكن جميع الفئات من الوصول إليها والاستفادة منها في مختلف المجالات الاقتصادية، فقد تم تجهيز برنامج إحصائي لجمع البيانات الخاصة بالتحويلات من الخارج من المصارف وفق توصيات البنك الدولي، حيث تم البدء باستقبال البيانات من المصارف اعتباراً من نهاية ايلول 2017.

• نظام المفتاح الوطني 194

في إطار تطوير واستكمال تفعيل العضوية في نظام المفتاح الوطني، تم بنجاح ربط البنك العقاري المصري العربي في نظام المفتاح الوطني بتاريخ 2017/9/1. فيما يعمل بنك الصفا من خلال بنك القاهرة عمان حالياً. ويتبقى مصرف واحد فقط خارج النظام وهو البنك التجاري الأردني. كما تم من جانبٍ آخر، اعتماد التعليمات رقم 2017/4 بشأن العضوية في المفتاح الوطني بتاريخ 2017/3/7، والتي تنظم العلاقة بين المصارف فيما يتعلق بالحركات المنفذة من خلال المقسم الوطني.

• نظام المقاصة الإلكترونية

في إطار التحضير والتجهيز المستمر لهذا المشروع تم ترسية عطاء المشروع على إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال، وتم وضع تصور لآلية عمل النظام وتبادل صور الشيكات. كما تم عقد ورشات عمل توضيحية من خلال الشركة للدوائر المعنية في سلطة النقد وللمصارف ايضاً. كذلك تمت مراجعة الوثائق الخاصة بالمتطلبات العملية (business requirement) المتعلقة بالنظام، وجاري العمل مع الشركة على استكمال الترتيبات اللازمة لإطلاق النظام في العام 2018.

الشمول المالي

في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد للشمول المالي فقد تم رفع وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) إلى مجلس الوزراء الفلسطيني. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة نسب الشمول المالي في فلسطين، إلى جانب تحقيق الرؤية الفلسطينية نحو قطاع مالي متطور يلبي الاحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد. كما تهدف كذلك إلى رفع نسبة الشمول المالي للأفراد البالغين من 36.4% إلى 50% كحد أدنى بنهاية عام 2025، وكذلك تعزيز وصول واستخدام كل فئات المجتمع للخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية المتناسبة مع اختصاصاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها، وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب. جدير بالذكر أن مجلس الوزراء الفلسطيني قد اعتمد تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي، بقيادة مشتركة بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال. وتعتبر فلسطين من أوائل الدول العربية، التي عملت على إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى، والتي حازت على الثناء من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية. وفي ذات السياق، عملت سلطة النقد في إطار سياستها لتعزيز وتحسين مستوى النفاذ للتمويل على ما يلي:

• تعزيز التفرّع والانتشار المصرفي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة نحو تعزيز الانتشار المصرفي بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى مختلف المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية، لتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.

وفي هذا السياق شهد العام 2017 ارتفاعاً في عدد الفروع والمكاتب المصرفية، مع بقاء هيكل المصارف المرخصة مستقراً عند 15 مصرف: 7 مصارف محلية (منها ثلاث مصارف إسلامية)، و8 مصارف وافدة (7 أردنية، ومصرف مصري)، تعمل من خلال شبكة فروع ومكاتب مصرفية بلغ عددها 337 فرعاً ومكتباً مقارنةً بـ 309 فرع ومكتب في العام السابق.

جدير بالذكر أيضاً أنه تم افتتاح مكتب لبنك فلسطين في العاصمة التشيلية سنتياغو، وهو ثاني مكتب تمثيلي تابع للبنك خارج فلسطين، حيث افتتح البنك أول مكتب تمثيلي له في مركز دبي المالي العالمي، في دولة الإمارات العربية المتحدة العام الماضي.

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع) من جهة أخرى. وفي هذا السياق سجل مؤشر عدد السكان لكل فرع تحسناً ملموساً في العام 2017 بانخفاضه إلى 12.9 ألف نسمة/فرع أو مكتب، مقارنةً بحوالي 14.2 ألف نسمة/فرع أو مكتب في العام 2016. ورغم هذا التحسن المستمر، إلا أنه لا يزال هناك متسع لمزيد من التفرع.

شكل 4 - 1: فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2013–2017

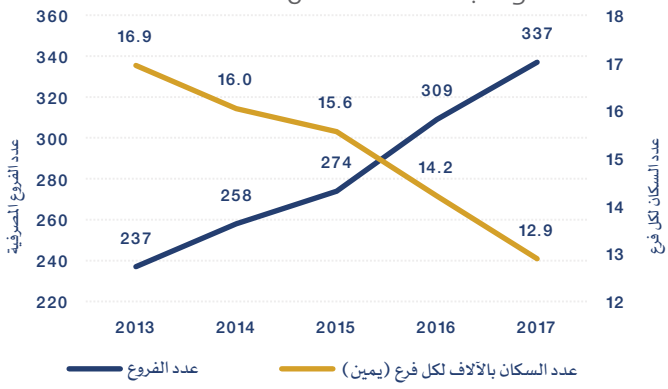

المصدر: سلطة النقد.

• التوعية المالية والمصرفية والمسؤولية المجتمعية

في إطار تعزيز التوعية المالية تم اطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب، للفترة من 12- 16/03/2017 في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة المصارف، ووزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية والجهات المشاركة الأخرى. وتهدف هذه الفعالية السنوية إلى رفع مستوى الوعي المالي والمصرفي لدى كافة فئات المجتمع وخاصة جيل الأطفال والشباب، وتأهيلهم للتعامل مستقبلاً مع المؤسسات المالية والمصرفية. وفي سياق فعاليات الأسبوع المصرفي تم تخصيص يوم 16-3-2017 ليكون يوم الادخار الوطني، ويعقد هذا النشاط للمرة الثانية في فلسطين، ويأتي في إطار سعي سلطة النقد إلى تعزيز فكر وثقافة الإدخار لدى المواطن الفلسطيني الذي يمثل ركيزة استثمارية أساسية يمكن من خلالها تحسين الظروف المعيشية والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما تولي سلطة النقد أهمية خاصة لعلاقتها مع الجمهور حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف العاملة في فلسطين. وتعمل دوماً على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية لسلطة النقد والجهاز المصرفي. وفي هذا السياق قامت سلطة النقد بتنفيذ ورش عمل وندوات توعوية مختلفة شملت طلاب المدارس والجامعات في كل محافظات الوطن، إلى جانب إطلاق حملات التوعية التي تتعلق بتعريف مستهلكي الخدمات المصرفية بآلية تقديم الشكاوى ومعالجتها لدى سلطة النقد.

من جانبٍ آخر، وفي إطار متابعة سلطة النقد الحثيثة للأزمات التي يعاني منها قطاع غزة وفي ضوء أزمة رواتب الموظفين الحكوميين المتمثلة بدفع ما نسبته 70% من الرواتب في حسابات الموظفين (اعتباراً من شهر آذار 2017)، فقد سارعت بالتعميم على جميع المصارف ومؤسسات الإقراض الالتزام بخصم ما نسبته 70% فقط من قيمة القسط الشهري المستحق على المقترضين من موظفي الحكومة، وذلك مراعاة لظروفهم، وحرصت سلطة النقد على إصدار هذا التعميم بشكل شهري وبالتزامن مع موعد دفع رواتب الموظفين في قطاع غزة للتأكيد على الالتزام بخصم نسبة الـ70% من الأقساط. وفي وقت لاحق تم التعميم على المصارف ومؤسسات الإقراض بجدولة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام في قطاع غزة بحيث يصبح القسط الشهري الجديد يتلاءم مع الراتب بما لا يتجاوز 50% من قيمة الراتب الذي يرد شهرياً إلى حساب الموظف. وبررت سلطة النقد ذلك باستمرار قيد رواتب الموظفين بقيمة أقل مما كانت ترد عليه سابقاً لعدة أشهر متتالية، الأمر الذي أدى إلى تراكم أقساط مستحقة على الموظفين المقترضين نتيجةً لقيامها سابقاً بالعمل بموجب تعميم سلطة النقد بالخصم نسبة وتناسب من الراتب المحول.

كما تم وقف العمل بشرط الدفعة المقدمة من قبل المقترض والمنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد بنسبة 10% في حالة جدولة القروض المتعثرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنح محفزات للمؤسسات المصرفية بإعفائها من تكوين نسبة 2% من احتياطي عام المخاطر مقابل التسهيلات الممنوحة لهذه المنشآت، وذلك في إطار تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة.

وفي نفس السياق، قامت سلطة النقد باتخاذ إجراءات تتعلق بإدارة أزمة رواتب الموظفين الحكوميين تمثلت بوقف تصنيف موظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية على نظامي الشيكات المعادة والتصنيف الائتماني. بالإضافة إلى عدم استقطاع أية عمولات على حسابات موظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية طيلة فترة تأخر صرف الرواتب، على أن لا يتجاوز مجموع قيمة الشيكات المعادة للموظف خلال الفترة قيمة راتبه الشهري. وكذلك خصم ما لا يتجاوز 50% من قيمة الحوالة الواردة لحسابات موظفي القطاع العام المقترضين وتوفير فرصة إعادة الهيكلة/الجدولة لمن يرغب.

وفي إطار حماية محفظة التسهيلات الائتمانية بشكلٍ عام وحقوق العملاء بعدم استيفاء كامل الدخل لتغطية التزاماتهم المالية الشهرية، فقد أصدرت سلطة النقد تعميماً يحدد نسبة الخصم من دخل كفلاء القروض، وذلك استكمالاً لتعليمات الإقراض المسؤول ولتحديد نسبة الخصم من دخل كفلاء القروض بشكل تفصيلي.

وبهدف تعزيز الاستقرار المالي واستناداً إلى توصيات مجلس الاستقرار المالي العالمي فيما يتعلق بالإطار الخاص بوضع نظام عالمي للمعرفات القانونية للشركات والمؤسسات التي تتعامل مع شركات أو مؤسسات أخرى عبر الحدود، وبهدف تسهيل عمل هذه الشركات وضمان استمرارية عملها عبر الحدود دون أية معيقات فقد طلب من المصارف توعية عملائها من الشركات والمؤسسات التي تنفذ عمليات مالية عبر الحدود من حيث متطلبات إنشاء معرف الكيان القانوني (Legal Entity Identifier-LEI) والخصائص والهدف من ذلك، وتحديد فترة زمنية لها لإنشاء هذا المعرف.

من جانبٍ آخر، عقدت سلطة النقد المؤتمر المصرفي الدولي السابع 2017 بعنوان «تمكين المرأة مصرفياً» في تشرين ثاني 2017، بالتعاون مع جمعية البنوك في فلسطين ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمؤسسة الفلسطينية الأوروبية لضمان القروض. ويأتي موضوع المؤتمر في ضوء نتائج الدراسة الميدانية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، حيث بينت نتائجها الأولية وجود فجوة كبيرة بين الرجل والمرأة في مستويات الوعي والثقافة المالية، إذ وصلت الفجوة إلى حوالي 20% الأمر الذي استوجب الوقوف عند هذه الظاهرة والبحث في أسبابها وسبل معالجتها.

وقد ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا والمواضيع المتعلقة بتقييم مدى استفادة المرأة الفلسطينية من الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف ومؤسسات الإقراض، وسبل تعزيز وبناء القدرات المالية للمرأة من خلال نشر الوعي والثقافة المصرفية وبناء القدرات لدى المرأة، وسبل تسهيل وصولها للمنتجات والخدمات المصرفية واستخدامها. وخرج المؤتمر بعدة توصيات وخطة عمل من شأنها أن تساهم في تمكين المرأة مصرفياً من خلال تضافر جهود الأطراف المشاركة (قطاع عام، قطاع خاص، منتديات وجمعيات المرأة، هيئات محلية ودولية) في خلق بيئة مواتية كمتطلب لتمكين المرأة مصرفياً ومالياً، وتعزيز حملات التثقيف المالي والمصرفي والعمل مع الجهات ذات العلاقة، وتطوير برامج متخصصة لبناء قدرات الرياديات وصاحبات الأعمال، وإطلاق حزمة حوافز موجهة لمزودي الخدمات لتحفيزهم على استهداف إقراض فئة النساء، وتطوير خدمات ومنتجات مصرفية موجهة لفئات النساء، وتطوير قنوات وخدمات مصرفية مبتكرة للوصول لفئة النساء، وبناء قدرات مزودي الخدمات المصرفية بما يتواءم مع المنتجات والقنوات لخدمة الفئة المستهدفة، وايجاد برامج ضمان قروض موجهة لفئة النساء[26].

كما واصلت سلطة النقد سياستها الهادفة إلى تعزيز العلاقات وأواصر التعاون مع الجامعات، حيث تم عقد برنامجين تدريبيين (التاسع والعاشر) داخل سلطة النقد لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. إضافة إلى تقديم محاضرات توعوية في الجامعات الفلسطينية على مستوى الوطن في مختلف المجالات المصرفية والمالية والاقتصادية. وفي نفس السياق التوعوي تم عقد ورشتي عمل

26 على ضوء نتائج المؤتمر، ناقشت الأمانة العامة لصندوق النقد العربي الورقة البحثية التي قدمتها سلطة النقد حول تمكين المرأة مصرفياً، تمهيداً لاعتمادها من قبل مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعهم القادم خلال العام 2018.

للصحافة الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، شارك فيها عدد من الصحفيين الاقتصاديين من مختلف المؤسسات الإعلامية ووكالات الأنباء والإذاعات من قطاع غزة.

من جانبٍ آخر، وبهدف الحفاظ على أموال المواطنين، حذرت سلطة النقد من التعامل بما يسمى العملات الافتراضية الإلكترونية بكافة أشكالها ومسمياتها، وذلك كون كافة الجهات والأطراف التي تقدم وتتعامل بهذه العملات غير مرخصة وغير خاضعة لإشراف سلطة النقد، ودعت المواطنين لعدم التعامل بهذه العملات سواء بهدف الاستثمار أو الادخار أو التبادل التجاري أو غيرها من المعاملات المالية، وذلك حماية لهم من التعرض لأية خسائر أو مخاطر مالية.

تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية

واصلت سلطة النقد جهودها وحرصها في العام 2017 على بناء منظومة من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، كما شاركت في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، وذلك في إطار العمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية، بما يحقق الارتقاء والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز. وفي هذا السياق سجلت سلطة النقد عدة إنجازات كما يلي:

• العلاقات المحلية

استمراراً لجهود سلطة النقد في تطوير مؤشرات مسحية للواقع الاقتصادي في فلسطين بالتعاون مع المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص، حيث توقيع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال تطوير إعداد المؤشرات الاقتصادية بين سلطة النقد والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في كانون أول 2017. وتهدف هذه المذكرة إلى تطوير آليات توفير معلومات آنية حول وضع الاقتصاد ومؤشرات مسوح الأعمال والاستثمار وثقة المستهلك، للاستفادة منها في مراقبة الوضع الاقتصادي في فلسطين، والأبحاث الاقتصادية، والتنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستهلاك وغيرها، وتوفير معلومات تمكن صانعي السياسات ومتخذي القرارات في قطاع الأعمال من تقييم الوضع الاقتصادي على المستوى القطاعي والجغرافي في فلسطين، بالإضافة إلى الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد وفرص الاستثمار والتصدير.

كما حرصت سلطة النقد على تعزيز علاقاتها وتواصلها الدائم مع المحافظات والغرف التجارية في مختلف المحافظات، وفي هذا السياق تم عقد عدة لقاءات شملت الاتحاد العام للغرف التجارية، وغرفة تجارة وصناعة محافظة غزة، وغرفة تجارة وصناعة محافظة طولكرم، وغرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل. وغرفة تجارة وصناعة نابلس. وتهدف هذه اللقاءات إلى التعريف بالقطاع المصرفي الفلسطيني وإنجازاته والخدمات المالية التي يقدمها للقطاع الخاص، بالإضافة إلى سماع ملاحظات واحتياجات هذا القطاع، ومعالجة المشكلات التي يواجهها، وذلك في إطار التزام سلطة النقد المتواصل في دعم القطاع الخاص وتسهيل الخدمات المالية له.

وفي نفس السياق واصلت سلطة النقد توطيد علاقتها مع مؤسسات القطاع الخاص من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من هذه المؤسسات بهدف منحهم الصلاحية والاستفادة من خدمة نظام المعلومات الائتماني ونظام الاستعلام الموحد. وتهدف هذه المذكرات إلى ضمان سلامة واستقرار شركات ومؤسسات القطاع الخاص بهدف تعزيز مكانتها وقدراتها الاستثمارية وحمايتها من التعرض لمشاكل في السيولة النقدية أو الملاءة الائتمانية، وإدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية وفق المعايير الدولية، وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وحماية القطاع من مخاطر التعثر لضمان استمرارية عملية النمو في الحركة الاستثمارية في فلسطين. وبموجب هذه المذكرات ستتمكن هذه الشركات من التعرف على الملاءة الائتمانية للعملاء الذين يتعاملون معهم بأسس البيع الآجل بموجب شيكات آجلة لتاريخ استحقاق لاحق، واتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يحد ويجنب تلك الشركات من التعرض لمخاطر ائتمانية.

من جانبٍ آخر، وفي إطار تعزيز علاقة سلطة النقد وتطويرها مع الجامعات، ورفد القطاع الأكاديمي والطلاب بالخبرات والمعلومات المصرفية، تم توقيع مذكرات تفاهم بين سلطة النقد وعدة جامعات في الضفة الغربية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في خدمة القطاع الأكاديمي والطلاب من خلال القيام بنشاطات مشتركة أهمها تنظيم محاضرات توعوية وتثقيفية في المجال المصرفي

والمالي في سياق جهود سلطة النقد لتعزيز الشمول المالي، وتنظيم برامج تدريبية عملية في سلطة النقد لطلاب كلية التمويل والإدارة، وتزويد الجامعة بمختلف الإصدارات والتقارير الصادرة عن سلطة النقد.

كما عقدت سلطة النقد لقاءً مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين لاطلاعهم على آخر تطورات أعمال سلطة النقد والقطاع المصرفي وخططها المستقبلية، ويأتي تنظيم مثل هذه اللقاءات انطلاقاً من إيمان سلطة النقد بضرورة تعزيز علاقاتها مع الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين وأهمية التواصل والتشاور معهم، وإطلاعهم على آخر مستجدات عمل سلطة النقد والقطاع المصرفي الفلسطيني.

• العلاقات الدولية

استمرت سلطة النقد خلال العام 2017 في تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية، من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات وورش العمل والزيارات المتبادلة بينها وبين بنوك مركزية عربية وأجنبية، بالإضافة إلى تواصل علاقات التنسيق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كما حرصت سلطة النقد على توقيع مذكرات تفاهم مع العديد مع البنوك المركزية العربية والعالمية، بهدف تحقيق مزيد من التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وكذا تبادل الخبرات لاسيما في ميادين السياسة النقدية، والاستقرار المالي، والرقابة المصرفية، والشمول المالي والثقافة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والبحوث والنشر والإحصاء، والموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي والتنظيم المحاسبي، ونظم المعلومات وإدارة المشاريع، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

وفي هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد وبنك المغرب «البنك المركزي»، والتي حلت محل مذكرة التفاهم الموقعة بين البنكين المركزيين في عام 2012. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد والبنك المركزي العراقي، ومذكرة تفاهم بين سلطة النقد وبنك السودان المركزي لدعم وتطوير العمل المصرفي والمالي في كل من جمهورية السودان ودولة فلسطين، بما يتفق مع توصيات ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبما يسهم في تحقيق أهدافهما المتعلقة بالاستقرار المالي في كلا البلدين.

وفي نفس السياق تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد والبنك المركزي التونسي، إلى جانب ذلك أيضاً تم توقيع مذكرة تعاون بين المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وصندوق الودائع والأمانات التونسي، ومذكرة تعاون ثالثة بين المعهد المصرفي الفلسطيني والبنك المركزي التونسي، ومذكرة تعاون رابعة بين جمعية البنوك في فلسطين والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية التونسية بهدف تطوير الكادر المصرفي في كلا البلدين ورفع كفاءته وخبراته من النواحي المعرفية والفنية المصرفية.

من جانب آخر، وقعت سلطة النقد والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ»، مذكرة تفاهم برعاية صندوق سند لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التابع للبنك الألماني للتنمية KFW. وبموجب هذه المذكرة تقدم المؤسسة الألمانية «GIZ» لسلطة النقد دعماً مالياً مقداره مائة وعشرون ألف يورو، في إطار مشروع تعزيز قطاع التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بناء على الاتفاقية الموقعة بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية والسلطة الوطنية الفلسطينية، والممول من وزارة التعاون والتنمية الألمانية، والاتحاد الأوروبي، وأمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية، ومصرف التنمية النمساوي. وتخصص سلطة النقد هذه المنحة لدعم فعاليات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، لتعزيز قدرات وإمكانيات قاعتي استقبال الجمهور في رام الله وغزة وذلك بتوفير خدمة الاستشارة المصرفية لكافة المواطنين من خلال هاتين القاعتين.

وفي تموز 2017 عقدت سلطة النقد والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ورشة عمل هي الأولى من نوعها بهدف تعزيز ودعم القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال تبادل الخبرات المصرفية ودعم المهارات وعرض المنتجات المالية اللازمة لدعم وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحقيق متطلبات وأهداف الشمول المالي. وتضمنت ورشة العمل حلقة نقاش ركّزت على المنتجات المالية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مثل خطوط الائتمان، وبرنامج تمويل التجارة، فضلاً عن الخدمات الاستشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. جدير بالذكر أن مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وخلال الاجتماع

السنوي للبنك 2017 الذي عقد في قبرص في شهر أيار، وافق على قيام البنك بالاستثمار في فلسطين لفترة أولية مدتها خمس سنوات لدعم تنمية الاقتصاد باستثمارات من خلال صندوق ائتماني[27].

وفي ضوء مذكرة التعاون التي وقعتها سلطة النقد عام 2014 مع البنك المركزي السويدي لتبادل الخبرات والتجارب المصرفية، خاصة في مجال طرق الدفع الإلكترونية، تم عقد ورشة عمل تعريفية لعرض تجربة البنك المركزي السويدي في تطوير وتطبيق طرق الدفع الإلكترونية «Fintech». يشار إلى أن البنك المركزي السويدي يقدم المساعدة الفنية لسلطة النقد في بناء الاستراتيجية الوطنية لطرق الدفع الإلكترونية والتي تشمل طرق الدفع عبر الموبايل والمقاصة الإلكترونية بشكل خاص، وذلك في إطار توجهات سلطة النقد للتحول إلى مجتمع يعتمد على أدوات الدفع الالكترونية الحديثة في فلسطين.

وفي إطار علاقات التعاون بين سلطة النقد وصندوق النقد الدولي، تم اطلاع بعثة من صندوق النقد الدولي، على آخر جهود سلطة النقد الهادفة لتعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، والخطوات النوعية التي قطعتها فيما يتعلق بمناقشة مسودة قانون البنك المركزي، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التي تقوم بها سلطة النقد من أجل تطوير وتحصين القطاع المصرفي في فلسطين، خاصة جهودها في مجال التشريعات والنظم الرقابية فيما يتعلق بمكافحة جرائم غسل الأموال، إضافة إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال الارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة للمواطنين، وتسهيل وصولهم لمصادر التمويل وتشجيع المصارف على دعم المشاريع والمبادرات الإنتاجية لتعزيز مساهمتها بشكل أكبر في الشق التنموي. كما تمت مناقشة آخر تطورات الاقتصاد الفلسطيني، والتحديات التي تواجهه، والجهود المبذولة لدعم وتطوير القطاع الخاص الفلسطيني وجذب الاستثمارات في فلسطين. جدير بالذكر أن بعثة صندوق النقد الدولي، تزور فلسطين من فترة لأخرى، وتلتقي بأهم الجهات صاحبة القرار والتأثير في الشأن الاقتصادي والمالي، من أجل تقديم تقريرها إلى لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) المعنية بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ضوء مشكلات التراسل المصرفي التي يواجهها الجهاز المصرفي الفلسطيني على المستوى الدولي فقد قامت سلطة النقد بتنظيم العديد من الحملات التعريفية بالقطاع المصرفي الفلسطيني على المستوى الدولي شملت الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول عربية وإقليمية. وقد نفذت هذه الجولات من خلال وفد مصرفي من سلطة النقد وبعض المصارف العاملة في فلسطين والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ووحدة المتابعة المالية. ومن أهم الجولات التعريفية كانت تلك المنفذة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تأتي في إطار جهود سلطة النقد المستمرة في المحافظة على العلاقات المصرفية الفلسطينية- الأمريكية والاستمرار في تطويرها لما فيه خدمة للاقتصاد الوطني الفلسطيني. وشملت الجولة التي استمرت لمدة أسبوع، لقاءات مع الخزينة ووزارة المالية والبيت الأبيض والخارجية والبنوك المراسلة في نيويورك وعدداً كبيراً من أعضاء الكونجرس الأمريكي، ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، والمؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، ولجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، ولجان الاعتمادات والعلاقات الخارجية، ولجنة مجلس الشيوخ المعنية بالبنوك والإسكان والشؤون الحضرية، وبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

من جانبٍ آخر، حرصت سلطة النقد على تعميق الروابط بين الجهاز المصرفي الفلسطيني ومحيطه العربي، وتشجيع المستثمرين ورجال الاعمال العرب على الاستثمار في فلسطين، وذلك من خلال عقد مؤتمر «واقع القطاع المصرفي الفلسطيني: الفرص والتحديات» في كانون ثاني 2017، بمبادرة من اتحاد المصارف العربية، وسلطة النقد، وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التابع لجامعة الدول العربية، وجمعية البنوك في فلسطين، ونظيرتها الأردنية. وهدف المؤتمر إلى دعوة رجال الأعمال والمؤسسات المالية العربية للتعامل مع الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين، خاصةً في القدس. كما مثل المؤتمر فرصة للتعريف بالقطاعات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في فلسطين والمزايا التي توفرها، إلى جانب تعريف المستثمرين الفلسطينيين بالشراكات والاتحادات العربية وفرص التعاون معها، ودور مجلس الوحدة العربية في دعم وتمكين الاقتصاد الفلسطيني، وتشجيع التجارة مع الدول العربية.

27 استناداً لتصنيف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تقع الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن منطقة جنوب شرق المتوسط، والتي تضم أيضًا الأردن ومصر وتونس والمغرب، حيث يستثمر بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية منذ عام 2012 ويشارك في حوار السياسات. وحتى الآن، قدم البنك نحو 4.8 مليار يورو لهذه البلدان الأربعة وحدها في شكل قروض واستثمار في الأسهم. وتوجد ثمانون في المائة من تلك الاستثمارات في القطاع الخاص. وسيمارس البنك، أنشطته في الضفة الغربية وغزة من مكتبه بعمان، حيث سيقدم الدعم للقدرة التنافسية والابتكار في القطاع الخاص، وزيادة فرص الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى تعزيز استدامة إمدادات الطاقة، وتشجيع القطاع الخاص والمشاركة في كفاءة استخدام الطاقة والبنية التحتية.

إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال

في إطار سعي سلطة النقد للقيام بدورها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للممارسات والمتطلبات الدولية ذات العلاقة، وبما يعزز دورها في المحافظة على الاستقرار المالي ويعزز البيئة القانونية والفنية والإشرافية لسلطة النقد في هذا المجال، فقد تم التعاقد مع شركة PWC لتقييم دورها في هذا المجال وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وبناء على ذلك فقد تم اتخاذ إجراءات تطويرية بما يعزز النظرة الإقليمية والدولية للالتزام بالتوصيات والمعايير الدولية.

وقد عملت سلطة النقد خلال العام 2017 على تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، حيث قامت بتنفيذ العديد من جولات التفتيش على القطاعات الخاضعة لإشرافها للتحقق من مدى قيام هذه المؤسسات بالالتزام بالقوانين ذات العلاقة وتطبيق أفضل المعايير الدولية وذلك للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما ساهمت في إعداد التقييم الوطني لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب NRA، وذلك من خلال عضويتها بالفريق الوطني ورئاستها وعضويتها لثلاثة فرق من الفرق الفنية المنبثقة عن الفريق الوطني (فريق الشمول المالي، وفريق المؤسسات الخاضعة لرقابة واشراف سلطة النقد، وفريق الأعمال والمهن).

ونظراً لأهمية الحد من المخاطر والمحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين فقد عملت سلطة النقد على إنشاء قسم خاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفده بالكادر المتخصص، وذلك بهدف تركيز الجهود والمساهمة في تحقيق الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة امتثال كافة القطاعات بالمتطلبات ذات العلاقة، ومعالجة أوجه القصور والضعف التي ستنتج عن عملية التقييم الوطني NRA.

كما واصلت سلطة النقد خلال العام 2017 تعاونها مع وحدة المتابعة المالية في العديد من المجالات ذات العلاقة، وخصوصاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام 2017 التعليمات رقم (1) لسنة 2017 بشأن «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالصرافين»، والتي تهدف إلى وضع الضوابط والمحددات والإجراءات التي ينبغي على شركات ومحال الصرافة أخذها بعين الاعتبار في تعاملاتها، بما يشمل إجراءات العناية الواجبة في حالة تنفيذ أية معاملات مالية تزيد عن خمسة آلاف دولار، أو عند طلب اصدار أو ورود حوالات محلية أو دولية مهما بلغت قيمتها، أو في حالة الاشتباه بحدوث غسل أموال أو تمويل إرهاب، أو وجود شكوك حول صحة البيانات. كما حددت التعليمات الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة اعتماد طرف ثالث، كما ألزمت الصرافين بإجراء تصنيف لعملائهم حسب درجة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراجعة هذا التصنيف دورياً، بالإضافة إلى تبني المنهج القائم على المخاطر. كما تناولت التعليمات عدة مواضيع أخرى منها العناية الخاصة، وحفظ السجلات، والتدابير الداخلية، وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، والتزام المدقق الخارجي. جدير بالذكر أنه بموجب التعليمات الجديدة تم الغاء التعليمات السابقة الخاصة بالصرافين رقم (2009/2).

وأصدرت اللجنة التعليمات رقم (2/ج) لسنة 2017 بشأن التعامل مع الصرافين وشركات الصرافة العاملة والمرخصة في إسرائيل. وبموجب هذه التعليمات فقد صنفت شركات الصرافة والصرافين العاملين في إسرائيل و/أو المرخصين بالعمل فيها بأنهم ذوي مخاطر عالية. وحظرت التعامل معهم إلا بعد استيفاء بعض المتطلبات أهمها الحصول على موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد، والحصول على اعتماد شركة الصرافة من قبل مراقب الشركات الفلسطيني للعمل كشركة أجنبية في فلسطين، والحصول على موافقة الجهة المختصة بالرقابة والإشراف عليها لفتح حسابات مصرفية في فلسطين.

كما أصدرت اللجنة قراراً تم بموجبه وبتعميم من سلطة النقد لجميع المصارف المرخصة ضرورة الحصول على موافقة سلطة النقد عند تعاملها مع شركات الصرافة الخارجية أو قبل التعامل معها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما حدد التعميم المتطلبات اللازم استيفاؤها من قبل شركة الصرافة الخارجية بما يشمل إجراءات العناية الواجبة، والإجراءات التطبيقية المتعلقة بالنهج القائم على المخاطر. كما حدد التعميم سقفاً لقيمة الحوالات الإلكترونية لطالب إصدار الحوالة أو المستفيد من الحوالة والتي تنفذ بالتعامل مع شركات الصرافة الخارجية عند 7,000 دولار يومياً.

من جانب آخر تم افتتاح أعمال المنتدى السنوي الثاني لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، في مدينة إسطنبول في تركيا في الفترة 25-26 أيلول 2017 بإشراف وتنظيم المعهد المصرفي الفلسطيني، وذلك في سياق تكريس مبدأ التعاون الوطني بين المعهد المصرفي الفلسطيني ووحدة المتابعة المالية في دولة فلسطين، وتبنّيا للاستراتيجية التدريبية الشاملة لتغطية كافة القطاعات المشمولة بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. كما قدم المنتدى فرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين المصارف والمؤسسات المالية والجهات الإشرافية من جهة وبين نظيراتها الاقليمية والعربية من جهة اخرى.

جدير بالذكر أن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تبنت الخطة الاستراتيجية التدريبية لوحدة المتابعة المالية لرفع وتعزيز الوعي بمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصادقت اللجنة على خطط الوحدة التدريبية التي استهدفت القطاع المصرفي، والقطاعات المالية الأخرى، كما تبنت اللجنة برنامج الشهادة الفلسطينية المتخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنفذها وحدة المتابعة المالية بالشراكة مع المعهد المصرفي الفلسطيني منذ العام 2011، والذي كان من أهم نتائجها تخريج ما يزيد عن 250 متخصص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل من قطاعات المصارف والصرافين وقطاع التأمين والأوراق المالية وجهات انفاذ القانون، والادعاء العام.

من جانبٍ آخر، وفي إطار حرص سلطة النقد على المضي قدماً في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والآثار التي قد تنجم عنهما ضمن جهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF [28]، فقد بدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز جاهزيتها لعملية التقييم المتبادل التي ستشهدها المنظومة الفلسطينية في العام 2020.

النشاط المالي لسلطة النقد

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في العام 2017 عن ارتفاع موجوداتها/مطلوباتها بنسبة 8.5% مقارنة بالعام 2016، لتصل إلى 1,530.4 مليون دولار. ويعزى مصدر التزايد الأساسي في جانب المطلوبات إلى ارتفاع ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد بنسبة 8.6%، لتصل إلى 1,394.5 مليون دولار، متأثرة بارتفاع الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 12.4% لتصل إلى نحو 1,034.6 مليون دولار، جرّاء ارتفاع ودائع العملاء لدى المصارف المرخصة بنسبة 13%، كما زادت المخصصات والمطلوبات الأخرى بنحو 8.2% مقارنة بالعام السابق لترتفع إلى 18.4 مليون دولار.

أما بالنسبة لحقوق الملكية، فقد زادت بنسبة 7.5% لتصل إلى حوالي 117.6 مليون دولار، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة 10.3%، ليصل إلى 86.9 مليون دولار في نهاية العام 2017، وذلك في سياق تدعيم رأس المال ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. في حين بقي الاحتياطي العام ثابتاً دون تغيير عند مستوى 28.8 مليون دولار، وتراجع احتياطي إعادة التقييم بنسبة 2.4% ليصل الى 1.9 مليون دولار.

شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات وحقوق الملكية لسلطة النقد الفلسطينية، 2017

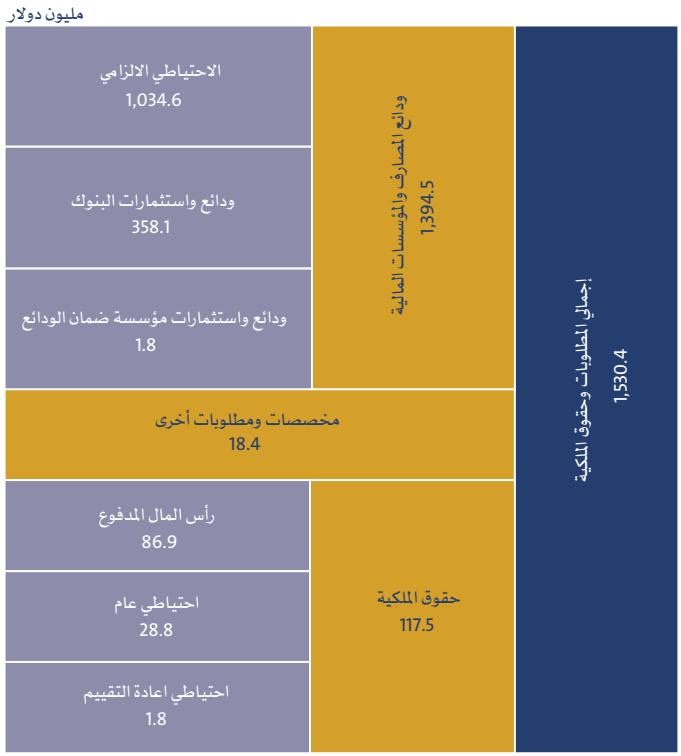

المصدر: سلطة النقد.

28 تعمل المجموعة على تعزيز التزام الدول الأعضاء بالمعايير والتوصيات الدولية، والتأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة لديها وتوافقها مع هذه المعايير والتوصيات، وزيادة درجة وعي الدول الأعضاء حول الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوصول إلى أفضل الحلول الإقليمية لمكافحتها، وذلك من خلال القيام بعمليات التقييم المتبادل وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء ودعم جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الترتيبات والإجراءات والتدابير اللازمة لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة لديها. كما تحرص المجموعة على متابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في سبيل تحسين وتعزيز أنظمة المكافحة لديها. جدير بالذكر أن فلسطين اتخذت إجراءات مهمة ساهمت في إحداث نقلة نوعية في سجلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث توجت هذه الجهود بنيل العضوية الكاملة في المجموعة في نيسان 2015.

أما في جانب موجودات سلطة النقد، فتمثل مصدر الارتفاع الأساسي في زيادة الودائع لأجل (لدى المصارف المحلية والمصارف الخارجية) بنسبة 22.3% لتصل إلى حوالي 1,206.4 مليون دولار في نهاية العام 2017، بينما تراجعت الحسابات الجارية لدى البنوك (المحلية والخارجية) بنسبة 78.2% لتصل إلى حوالي 22 مليون دولار. أما الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية فقد ارتفقعت بدرجة ملحوظة في العام 2017 لتصل إلى 85.6 مليون دولار مقارنة مع 18 مليون دولار في العام 2016. أما على مستوى الاستثمارات فقد ارتفعت الاستثمارات المالية للمتاجرة بدرجة طفيفة (0.6%) لتصل إلى 102.2 مليون دولار، بينما تراجعت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 44.8% لتصل قيمتها إلى حوالي 89.6 مليون دولار. كما ارتفعت الأصول الثابتة (تشمل الأرض والمباني والممتلكات الأخرى) لسلطة النقد بدرجة كبيرة حيث ارتفعت من 3.4 مليون دولار في العام 2016 لتصل إلى حوالي 41.9 مليون دولار في نهاية العام 2017.

شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2017

المصدر: سلطة النقد.

وعلى مستوى الأرباح أظهرت إيرادات سلطة النقد في العام 2017 ارتفاعاً بنسبة 28.6% مقارنةً مع العام 2016، لتصل إلى 29.9 مليون دولار، جراء ارتفاع صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بنسبة 40.2%، وصولاً إلى 20.5 مليون دولار، كما ارتفعت الإيرادات الأخرى بنسبة 9.1% لتصل إلى 9.4 مليون دولار.

ومن ناحية أخرى، شهدت نفقات سلطة النقد في العام 2017 ارتفاعاً بنحو 25.3% مقارنة مع العام 2016، لتصل إلى 21.8 مليون دولار، جرّاء ارتفاع نفقات المساهمة في تمويل موازنة وحدة المتابعة المالية بنسبة 40.7% لتصل إلى 1.3 مليون دولار، وارتفاع النفقات الإدارية بنسبة 8.9% لتصل إلى حوالي 4.6 مليون دولار، وكذلك ارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 3.8% لتصل إلى 11.3 مليون دولار. كما ارتفعت نفقات الإهلاك بنسبة 17.7% لتصل إلى 1.5 مليون دولار في نهاية العام 2017.

وقد أسفر نشاط سلطة النقد المالي على ضوء التغيرات في جانبي الإيرادات والنفقات عن تحقيق صافي أرباح بحوالي 8.1 مليون دولار في العام 2017، مرتفعة بنسبة 38.4% مقارنةً بالعام السابق. تم تحويله بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

البحث والتطوير

استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، فقد واصلت إصدار العديد من المسوح والدراسات ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية، المسح النقدي، ومسح انتشار الخدمات المصرفية، ومسح الحافظة المنسق الذي يرصد البيانات الخاصة بملكية الأصول المالية المتعلقة باستثمارات الحافظة (حقوق الملكية والديون قصيرة وطويلة الأجل)، وذلك من خلال توفير معلومات شاملة حول التوزيع الجغرافي لجهة الإصدار ورصيد حقوق الملكية والسندات والأذونات المقتناة عبر العالم. ويسهم هذا المسح في تحسين شمولية بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات.

كما واصلت سلطة النقد إصدارها لنشرة مؤشرات السلامة المالية، ومؤشر سلطة النقد الموسع لدورة الأعمال والمعيار الخاص لنشر البيانات. وكذلك أصدرت التقرير السنوي، وتقرير التضخم وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير تطورات مالية الحكومة والدين الحكومي، والمراقب الاقتصادي والاجتماعي، ونشرة الأسواق العالمية، ونشرة تطورات السيولة المحلية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقرير الاستدامة الخارجية، والنموذج الهيكلي للاقتصاد

الفلسطيني، ونموذج الصيغة المختزلة، ومؤشر أسعار الصرف الفعلية، وفجوة الإنتاج، وغيرها. إلى جانب إجراء العديد من الدراسات المتخصصة ذات العلاقة بمهام وأهداف سلطة النقد. يشار إلى أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات منشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2017 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 334 موظفاً (منهم 90 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة)، وذلك من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي شملت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 114 برنامجاً تدريبياً (دورة/ ورشة) في العام 2017 مقارنة مع 125 برنامجاً في العام 2016، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 26 برنامجاً تدريبياً (13 برنامجاً لدائرة الأبحاث والسياسة النقدية، و13 لدائرة العمليات النقدية). في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 35 برنامجاً (21 برنامجاً لدائرة الرقابة والتفتيش، و9 برامج لدائرة انضباط السوق، و5 برامج لدائرة نظم المدفوعات). أما مجموعة الدوائر المساندة فحصلت على 28 برنامجاً تدريبياً (6 برامج لدائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا، و5 برامج لدائرة الموارد البشرية، و5 برامج لدائرة العلاقات العامة والاتصال، و5 برامج للدائرة المالية، و7 برامج لدائرة الخدمات العامة). ويمثل هذا التنوع في البرامج التدريبية وآلية توزيعها إشارة لمدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

تعيين الدكتور رياض أبو شحادة نائباً لمحافظ سلطة النقد الفلسطينية

في تطور لاحق أعلنت سلطة النقد أن فخامة السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، قد أصدر قراراً بتعيين الدكتور رياض مصطفى محمد أبو شحادة نائباً لمحافظ سلطة النقد الفلسطينية، بناء على تنسيب مجلس الوزراء وتزكية مجلس إدارة سلطة النقد، وذلك خلفاً للدكتور شحادة حسين الذي انتهت فترتا عمله كنائب لمحافظ سلطة النقد بين عامي 2010 – 2018.

وقد التحق الدكتور رياض أبو شحادة بالعمل في سلطة النقد منتصف العام 1996، وتحديداً في دائرة الرقابة والتفتيش، وتنقل من وظيفة إلى أخرى، حتى تم تعيينه عام 2006 مديراً للدائرة وذلك في إطار هيكلة سلطة النقد وخطة التحول الاستراتيجي. وفي بداية العام 2015 تم ترقيته إلى منصب مساعد المحافظ لشؤون الاستقرار المالي.

وحفلت مسيرته الوظيفية على مدار 23 عاماً بالعديد من التكليفات والمهام والعضويات والمشاركات، حيث مثل سلطة النقد في العديد من مجالس الإدارة واللجان على الصعيد الداخلي والمحلي والإقليمي والدولي، منها عضويته في مجالس إدارة مؤسسات مهنية وسيادية فلسطينية، إضافة إلى كونه نائب محافظ فلسطين في صندوق النقد العربي، وعضو اللجنة التوجيهية لمركز الشرق الأوسط للدعم الفني لصندوق النقد الدولي في بيروت، واللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق الاستقرار المالي وكلتاهما منبثقتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية العربية التابع لصندوق النقد العربي.

والدكتور أبو شحادة حاصل على الدكتوراه حول إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي الفلسطيني من جامعة Nagpur في الهند في عام 2016، والماجستير في الرقابة وإدارة المخاطر من جامعة Reading في المملكة المتحدة عام 1999، إضافة إلى أنه كان قد حصل على درجة الماجستير في الإدارة المالية والعلوم المصرفية من جامعة Baroda في الهند عام 1995 وشهادة البكالوريوس في التجارة بامتياز من جامعة ناكبور بالهند عام 1992، وله العديد من الأبحاث المنشورة.

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

القطاع المصرفي جزءاً أساسياً من المنظومة الاقتصادية الفلسطينية، يؤثر ويتأثر بها وبتطوراتها ومستجداتها. وتتفق العديد من الأدبيات الاقتصادية على أهمية الدور الذي تلعبه الوساطة المالية في مجال التنمية الاقتصادية بشكل عام. وبالتالي فكلما كان القطاع المصرفي آمناً وسليماً ومعافى، كلما زادت قدرته في التأثير على تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، والاستثماري بشكل خاص، وبما يسهم في عملية التنمية.

وفي هذا السياق استطاع الجهاز المصرفي الفلسطيني عبر السنوات تعزيز متانته وقدرته على تحمل المخاطر والتقلبات السياسة والاقتصادية والتكيف معها، وذلك بفضل الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون الوثيق مع الجهاز المصرفي. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في التحسن المستمر في المؤشرات الحيوية لهذا الجهاز وتحقيقه مستويات أداء جيدة، رغم صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية. فالبيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين تشير إلى تحسن ملموس في مستويات السيولة، بالتزامن مع ارتفاع الموجودات، وتعزيز ثقة الجمهور في ظل سلامة وانضباط هذا الجهاز وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. كما انعكست ثقة الجمهور المتزايدة في سلامة واستقرار هذا الجهاز في تزايد واضح في حجم الودائع مع تحوّل في مؤشرات توظيفها نحو الداخل عوضاً عن توظيفها في الخارج، فارتفعت المحفظة الائتمانية وتحسنت جودتها. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي خلال العام 2017.

وضع السيولة المحلية

عادة ما ترتبط مستويات السيولة المحلية والضغوط التضخمية بالأوضاع الاقتصادية ودورة الأعمال، ومعدلات الفائدة، والمستوى العام للأسعار. فمع التحسن الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء[29] في العام 2017، وتحسُن مستويات السيولة فيها، لجأت البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة إلى تقييد العمل في برامج التيسير الكمي والسياسات النقدية التوسعية، وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة الرسمية وبأكثر من مرة خلال العام. أما على المستوى الإقليمي، ففي منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا وعلى الرغم من تباطؤ النمو[30]، إلا أن العديد من السلطات النقدية، لجأت إلى رفع معدلات الفائدة الرسمية، وخصوصاً تلك التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، بغية إبقاء هذه المعدلات عند مستويات قريبة من مستويات الفائدة الأمريكية، بهدف الحفاظ على استقرارها النقدي واحتياطياتها من العملات الأجنبية.

وفلسطينياً، شهد العام 2017 تسارعاً في وتيرة التحسن في مستويات السيولة المحلية إلى حوالي 12.6% مقارنة مع 10.1% في العام 2016، لتصل إلى 10,993.2 مليون دولار، متأثرة بالأداء الاقتصادي من جهة، والتغيرات التي طرأت على مكونات السيولة من جهة أخرى (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى)[31]. فعلى مستوى الوضع الاقتصادي نما الإنفاق

29 أنظر الفصل الأول من هذا التقرير.

30 يشير تقرير صندوق النقد الدولي،»آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر في نيسان 2018، إلى تباطؤ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 4.9% في العام 2016 إلى 2.2% في العام 2017.

31 لمزيد من التفصيل حول هذه المكونات يمكن الرجوع إلى نشرة التطورات النقدية الربعية والنشرة الإحصائية الربعية الصادرتين عن سلطة النقد والمنشورتين على موقعها الإلكتروني www.pma.ps

الاستهلاكي خلال العام 2017 بنحو 5.0% والاستثماري بنحو 16.9%، مقارنة مع 4.2% و5.6% على التوالي في العام 2016، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي، معبراً عنه بمعدل النمو بنحو 8.0% بالأسعار الجارية مقارنة مع 5.9% في العام 2016، مما تسبب في زيادة مستوى السيولة في الاقتصاد.

شكل 4 - 4: مكونات السيولة المحلية، 2013-2017

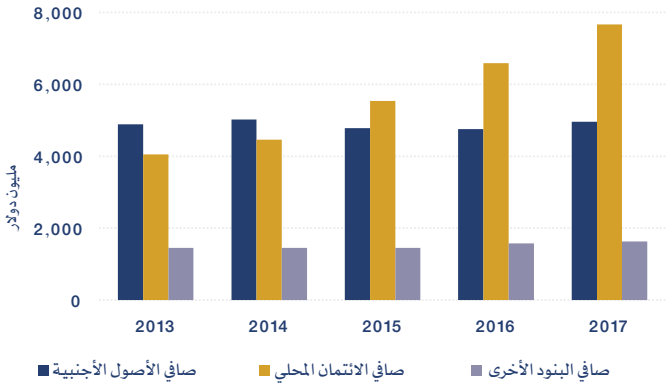

المصدر: سلطة النقد.

أما على مستوى المكونات، فارتبط هذا التحسن بالتغيرات التي طرأت على كافة مكونات السيولة وتركت آثاراً توسعية عليها، وإن كانت التغيرات في صافي الائتمان المحلي هي المحرك الرئيس لهذا التحسن، بارتفاعه بنسبة 16.4% (مقارنة مع 19.0% في العام 2016)، ليصل إلى 7,667.6 مليون دولار، على خلفية تزايد الائتمان الممنوح على وجه التحديد للقطاع الخاص المقيم، الذي ارتفع بنحو 19.6%، مقابل أثر انكماشي بنسبة 2.9% لصافي الائتمان الممنوح للقطاع العام.

وكذلك مارست التحركات التي طرأت على صافي الموجودات الأجنبية آثاراً توسعية أيضاً على وضع السيولة، بارتفاعها بنسبة 4.3% (مقارنة مع آثار انكماشية بنحو 0.6% في العام 2016)، لتبلغ 4,957.4 مليون دولار، جراء تحسن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات (بنسبة 19.5%)، على خلفية ارتفاع التحويلات الجارية على وجه التحديد بنحو 29.0%. وفي هذا السياق تشير بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الصادر عن سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى البيانات المتاحة من وزارة المالية الفلسطينية، إلى أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت فلسطين بصورة منح ومساعدات للقطاعين العام والخاص قد فاقت الـ2 مليار دولار، منها نحو 1.5 مليار للقطاع الخاص. يضاف إلى ذلك المبالغ التي دخلت بصورة دخل محول من الخارج (تحويلات العاملين ودخل الاستثمار) والتي اقتربت من 2 مليار دولار.

كما تركت التغيرات في صافي البنود الأخرى آثاراً توسعية على وضع السيولة المحلية بنحو 3.8% (مقارنة مع 8.6% في العام 2016). وارتبط جزء كبير منها باستمرار الإجراءات التي تقوم بها المصارف العاملة في فلسطين في إطار تدابيرها لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، امتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء احتياطي التقلبات الدورية.

شكل 4 - 5: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017

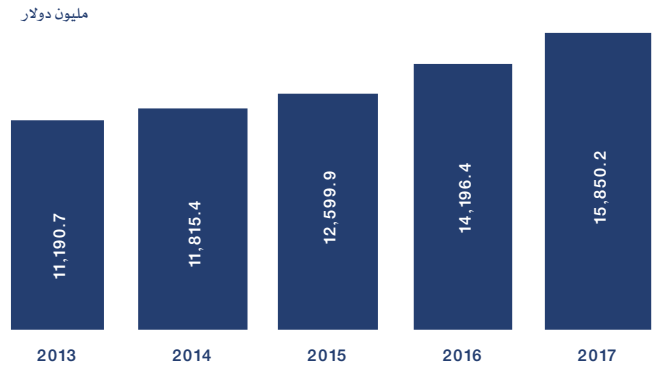

المصدر: سلطة النقد.

أداء الجهاز المصرفي

التحسن والتطور المستمرين سمات أساسية واكبت القطاع المصرفي عبر السنوات، وزادت من متانته وقدرته على تحمل المخاطر والتقلبات السياسة والاقتصادية والتكيف معها. وقد انعكس هذا التحسن في أداء العديد من مؤشرات هذا القطاع (كارتفاع الموجودات وتحسن نوعيتها، وتدعيم القاعدة الرأسمالية وبناء المخصصات وزيادة قدرة المصارف على التكيف مع المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، مع بقاء نسب التعثر في مستويات متدنية،

وغيرها من المؤشرات) والدفع نحو مزيد من التفعيل لدور القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي.

وفي هذا السياق، أظهر تحليل البيانات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي الفلسطيني (كما هي في نهاية العام 2017) ارتفاع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 11.6% مقارنة مع 12.7% في نهاية العام 2016، لتصل إلى 15,850.2 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع الذي طرأ على المكونات الرئيسة للموجودات (والمطلوبات) في الميزانية المجمعة للمصارف.

فمن منظور المطلوبات (مصادر الأموال)، تشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع العملاء إلى 75.6% من مجموع مصادر الأموال المتاحة مقارنة مع 74.7% في نهاية العام 2016، مقابل تراجع الأهمية النسبية لودائع سلطة النقد والمصارف إلى 7.2% (سلطة النقد 3.8%، مصارف خارج فلسطين 1.3%، مصارف داخل فلسطين 2.1%) مقارنة مع 8.0% (سلطة النقد 4.5%، مصارف خارج فلسطين 1.1%، مصارف داخل فلسطين 2.4%). في حين حافظت حقوق الملكية على ثبات أهميتها عند مستوى 11.9%، مقابل تراجع طفيف في الأهمية النسبية لبقية المطلوبات[32] إلى 5.3% مقارنة مع 5.4% خلال نفس الفترة.

أما من منظور الموجودات (استخدام الأموال المتاحة) فتشير البيانات إلى ارتفاع حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية العام 2017 إلى 50.6% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة للمصارف مقارنةً مع 48.4% في نهاية العام 2016. كما ارتفعت حصة النقدية إلى 10.9% مقارنة مع 7.0%، على خلفية تزايد فائض الشيكل. وفي المقابل تراجعت حصة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف إلى 24.7% (سلطة النقد 9.0%، مصارف داخل فلسطين 2.3%، مصارف خارج فلسطين 13.4%) مقارنةً مع 30.1% (سلطة النقد 9.2%، مصارف داخل فلسطين 2.4%، مصارف خارج فلسطين 18.5%). كما تراجعت حصة الاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية إلى 7.6% مقارنةً مع 8.5%، في حين حافظت الأصول الثابتة على استقرار أهميتها عند مستوى 3.5%. أما الأصول الأخرى فارتفعت حصتها إلى 2.7% مقارنة مع 2.4% خلال نفس الفترة.

شكل 4 - 6: استخدامات الأموال المتاحة للمصارف، 2016 و2017

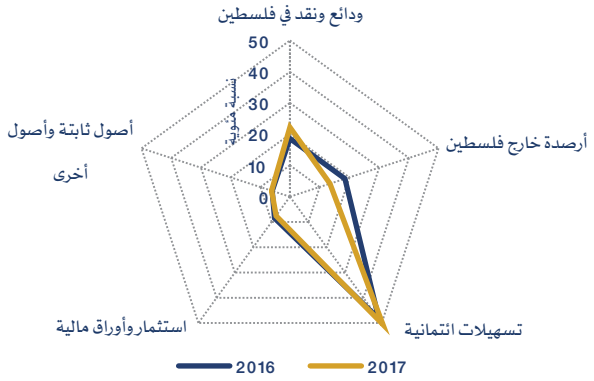

المصدر: سلطة النقد.

ويشير هذا التحليل بشكل عام إلى أن الزيادة في موجودات الجهاز المصرفي خلال العام 2017 قد واكبها بعض التغيرات في آليات الاستخدام، إذ احتفظت المصارف بحوالي 22.2% من إجمالي موجوداتها على شكل نقد وودائع داخل فلسطين مقارنة مع حوالي 18.6% في نهاية العام 2016، إلى جانب احتفاظها بنسبة 13.4% على شكل أرصدة خارج فلسطين مقارنة مع 18.5%. كما زادت المصارف من توظيفاتها في مجال الائتمان إلى 50.6% مقارنة مع 48.4%، في إشارة إلى الأثر الإيجابي للجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع القطاع المصرفي، والتي أدت بدورها إلى مزيد من التفعيل لدور الجهاز المصرفي في الاقتصاد المحلي. وفي المقابل تراجعت توظيفات المصارف في مجال الاستثمار والأوراق المالية إلى 7.6% مقارنة مع 8.5% خلال نفس الفترة، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي السائد في فلسطين وتأثيره السلبي على القرارات الاستثمارية. كما زادت المصارف مما تحتفظ به على شكل أصول ثابتة وأصول أخرى إلى 6.2% مقارنة مع 6.0% من إجمالي موجوداتها خلال نفس الفترة.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

لعبت إجراءات سلطة النقد والرقابة المصرفية الحصيفة دوراً محورياً في المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وبقائه آمناً معافاً، ذا مصداقية عالية. فهذه الإجراءات، إلى جانب التحسن النسبي الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2017، أسهمت في تعزيز أهم مكون من مكونات ميزانيته واستقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية، خاصة وأن الودائع (المصرفية وغير

32 تشمل بنود المخصصات المختلفة والقبولات المنفذة والقائمة والمطلوبات الأخرى.

المصرفية) وحقوق الملكية تشكل المصادر الرئيسة للسيولة، وتعتبر أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

الودائع المصرفية وغير المصرفية

يشير التحليل المتعلق بالودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ارتفاع إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) في نهاية العام 2017 بنسبة 11.7% مقارنة مع 11.8% في نهاية العام 2016، لتصل إلى 13,117.8 مليون دولار، جراء تزايد الودائع غير المصرفية على وجه التحديد، مقابل تراجع طفيف (0.4%) في الودائع المصرفية، التي انخفضت إلى 1,135.3 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 7.2% من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، وحوالي 8.7% من إجمالي الودائع في نهاية العام 2017. وجاء هذا التراجع كما تشير البيانات على خلفية انخفاض ودائع سلطة النقد لدى المصارف بنحو 7.3% لتصل إلى 597.4 مليون دولار، وكذلك الودائع بين المصارف في فلسطين التي انخفضت بنحو 2.1%، لتبلغ 328.2 مليون دولار، مقابل ارتفاع الودائع لدى المصارف خارج فلسطين بحوالي 31.1%، لتصل إلى 209.7 مليون دولار في نهاية العام 2017.

أما ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، التي تعتبر المكون الأكبر والأهم في إجمالي الودائع، فقد تواصل نموها مع احتفاظها بالوزن النسبي الأكبر (75.6%) من إجمالي المطلوبات، ومن إجمالي الودائع (91.3%)، بعد أن تسارعت وتيرة نموها في العام 2017 إلى 13.0% مقارنة مع 9.8% في نهاية العام 2016، لتصل إلى 11,982.5 مليون دولار، في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف. ويعزى هذا التسارع إلى جملة من الأسباب، أهمها: مواصلة سلطة النقد سياستها في تعزيز الشمول المالي وخصوصاً تلك التي تنتهجها في مجال التفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، حيث تم خلال العام 2017 افتتاح 18 فرعاً ومكتباً جديداً، لتصل شبكة الفروع والمكاتب العاملة في فلسطين إلى 337 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق والمحافظات الفلسطينية؛ إضافةً إلى الثقة المتزايدة من قبل المودعين في سلامة ومتانة الجهاز المصرفي في ظل شبكة الأمان المالي وقيام المؤسسة

شكل 4 - 7: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2017

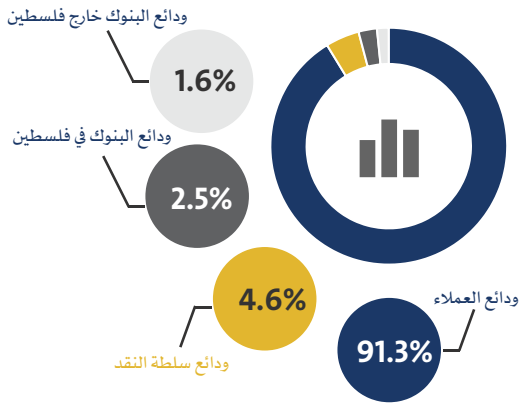

المصدر: سلطة النقد.

شكل 4 - 8: الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2013-2017

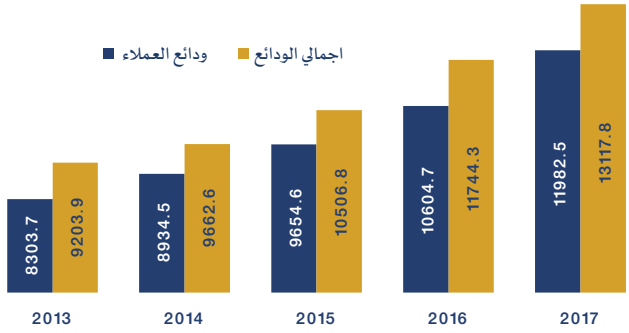

المصدر: سلطة النقد.

شكل 4 - 9: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2017

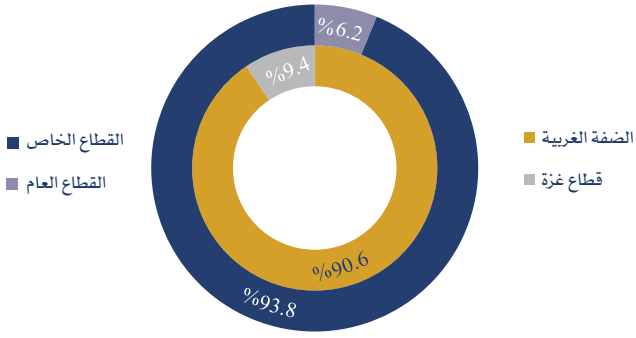

المصدر: سلطة النقد.

الفلسطينية لضمان الودائع برفع سقف تغطيتها الفورية إلى 20 ألف دولار (بدلاً من 10 آلاف)؛ وكذلك استمرار حملات التوعية المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد؛ ناهيك عن التحسن التدريجي في معدلات فائدة الإيداع، وخصوصاً على ودائع الدولار.

شكل 4 - 10: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2017

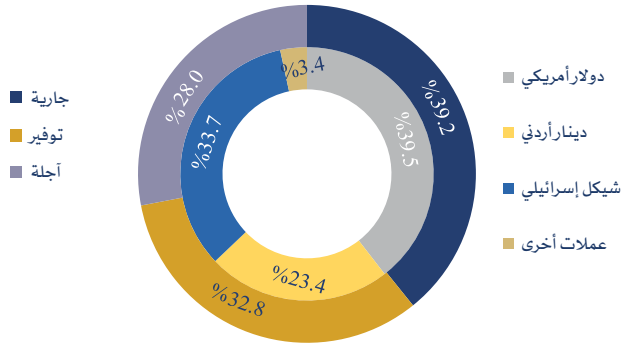

المصدر: سلطة النقد.

ويشير التحليل إلى استمرار تركز ودائع العملاء في الضفة الغربية، التي استحوذت على الحصة الأكبر (90.6%) من هذه الودائع، مقابل حصة قليلة (9.4%) لقطاع غزة، ومتراجعة في نفس الوقت (مقارنة مع 10.4% في نهاية العام 2016) على خلفية الظروف الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة. فبالإضافة إلى الحصار المفروض على القطاع منذ فترة طويلة، عانى الموظفون العموميون من بعض الإجراءات الحكومية (التقاعد المبكر)، الأمر الذي تسبب في مزيد من التراجع في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وخصوصاً فيما يتعلق بتذبذب وتباطؤ معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية.

وقد ارتبط الجزء الأكبر من ودائع العملاء بالقطاع الخاص، الذي استمرت حصته في النمو والتزايد لتشكل نحو 93.9% (مقارنة مع بنسبة 93.6% في العام 2016)، مقابل تراجع حصة القطاع العام إلى 6.1% (مقارنة مع 6.4%) خلال نفس الفترة. ويذكر في هذا السياق أن الغالبية العظمى من ودائع القطاع الخاص هي للقطاع الخاص المقيم، حيث لا تتجاوز ودائع غير المقيمين نسبة 3.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص.

كما يشير تحليل هيكل ودائع العملاء من ناحية ثانية، إلى تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى 39.2% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 39.7% في نهاية العام 2016، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لودائع التوفير إلى 32.8% مقارنة مع 32.7%، وللودائع الآجلة إلى 28.0% مقارنة مع 27.6%. ومع ذلك بقيت الودائع الجارية تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي ودائع العملاء، تلتها ودائع التوفير ثم الودائع الآجلة، وهي نفس الهيكلية السائدة منذ عدة سنوات. ومما لا شك فيه أن نجاح المصارف في استقطاب مزيد من ودائع التوفير والودائع الآجلة له تأثير إيجابي مباشر على إمكانات استخدامها، وخصوصاً في مجال التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.

وعلى خلفية قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة الرسمية على الدولار وبأكثر من مرة خلال العام 2017 [33]، ارتفعت الأهمية النسبية لودائع الدولار إلى 39.5% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 37.3% في العام 2016، ليبقى الدولار مستحوذاً على الحصة الأكبر. لكن ومن ناحية ثانية فقد أثر ضعف الدولار أمام الشيكل الإسرائيلي[34] على حصة ودائع الشيكل (عملة التداول اليومي وتسوية المقاصة والتعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي[35]) التي ارتفعت إلى حوالي 33.7% مقارنة مع 33.1% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2016. وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية لودائع الدينار إلى 23.4% مقارنة مع 24.9%، ولباقي العملات إلى 3.4% مقارنة مع 4.7% خلال نفس الفترة.

33 قام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة الرسمي على الدولار ثلاث مرات فعلياً خلال العام 2017، وبواقع 0.25 نقطة مئوية في كل مرة: من 0.75% إلى 1.00% في 15 آذار، ومن 1.00% إلى 1.25% في 14 حزيران، ومن 1.25% إلى 1.50% في كانون أول 2017.

34 شهد العام 2017 مزيداً من التحسن في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي، وبنحو 6.2% (فقد وصل متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال العام 2017 إلى 3.600 شيكل/دولار مقارنة مع 3.841 شيكل/دولار في العام 2016، وذلك استناداً للبيانات الصادرة عن بنك إسرائيل) جراء التحسن الذي طرأ على الشيكل نفسه على خلفية الأداء الجيد الذي أظهرته معطيات الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام 2017، حيث النمو الجيد ومعدلات البطالة والعجز في مالية الحكومة المنخفضين والفائض في الميزان الجاري، إضافة إلى مشتريات بنك إسرائيل من الدولار، وكذلك سلوك بعض المضاربين من أجل جني أرباح مالية سريعة.

35 شهدت الحركة التجارية مع الجانب الإسرائيلي نوعاً من الانتعاش النسبي خلال العام 2017، حيث نمت الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بنحو 13.1%، مقابل تراجع الواردات الفلسطينية من إسرائيل بنحو 1.6%.

حقوق الملكية

واصلت سلطة النقد جهودها الداعمة لتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة المخاطر والتعامل معها، وذلك من خلال تدعيم القاعدة الرأسمالية للجهاز المصرفي واستمرار نموها، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع صافي حقوق الملكية في نهاية العام 2017 بنسبة 12.4% مقارنة مع 14.9% في العام 2016، لتبلغ 1,891.2 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 11.9% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) الجهاز المصرفي، محافظة بذلك على ثبات أهميتها كما كانت في العام 2016.

شكل 4 - 11: صافي حقوق الملكية، 2013-2017

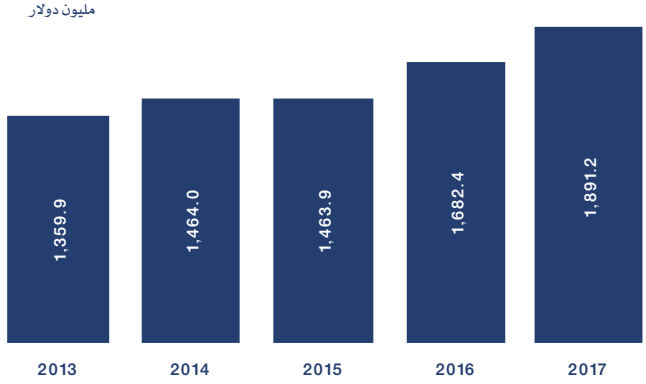

المصدر: سلطة النقد.

شكل 4 - 12: هيكل صافي حقوق الملكية، 2017

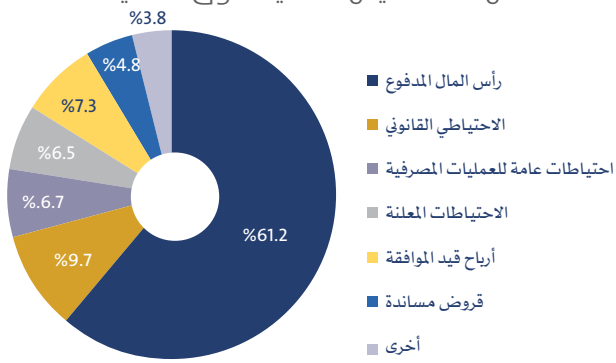

المصدر: سلطة النقد.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي نما بنسبة 8.0% مقارنة مع 11.5% في نهاية العام 2016، ليصل إلى 1,157.7 مليون دولار، مشكلاً نحو 61.2% من صافي حقوق الملكية. تلاه في الأهمية الاحتياطي القانوني بنسبة 9.7%، ثم الأرباح قيد الموافقة التي شكلت 7.3%، والاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 6.7%، والاحتياطيات المعلنة بنسبة 6.5%، والقروض المساندة بنسبة 4.8%، وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 3.8%[36].

ومما لا شك فيه أن النمو المتواصل في حقوق الملكية قد أسهم بشكل فعال في التأثير على القاعدة الرأسمالية للجهاز المصرفي، بما في ذلك النسب المحددة لكفاية رأس المال، التي تعتبر مطلباً أساسياً من قبل سلطة النقد، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية التي تعنى بالمعايير الكفيلة بالحفاظ على سلامة الأجهزة المصرفية حول العالم.

بنود أخرى في مصادر الأموال (المطلوبات)

تشمل مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة المدرجة بشكلٍ مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف، ممثلة ببنود: القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي تراجعت خلال العام 2017 بنحو 16.2% لتنخفض إلى 25.9 مليون دولار؛ ومخصص الضرائب الذي ارتفع بنسبة 38.9% إلى 84.3 مليون دولار على خلفية تزايد الأرباح التي حققها الجهاز المصرفي خلال العام؛ ومخصصات التسهيلات التي ارتفعت بنحو 8.5% إلى 108.6 مليون دولار كنوع من التحوط لمواجهة مخاطر التعثر المحتملة؛ ومخصصات أخرى التي ارتفعت بنسبة 10.3% إلى 119.0 مليون دولار؛ والمطلوبات الأخرى التي ارتفعت بنحو 6.7% إلى 256.6 مليون دولار في نهاية العام 2017.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

36 تشمل بنود فائض (فضلة) رأس المال بنسبة 1.9%، والأرباح غير الموزعة بنسبة 1.8%، وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 0.4-%، واحتياطيات إعادة التقييم بنحو 0.5% من صافي حقوق الملكية.

تستند السياسة النقدية في العادة على بعض القنوات لنقل أثرها إلى الاقتصاد الكلي، بهدف التأثير على بعض متغيراته الرئيسة، وإحداث التغير المرغوب في شتى الجالات الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق ونظراً لخصوصية الوضع في فلسطين فإن هذه القنوات تكاد تكون محصورة في قناة الائتمان، والتي تزداد فعاليتها مع تزايد انفتاح المصارف نحو الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات ذات القيمة الاقتصادية والتنموية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

شكل 4 - 13: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2013–2017

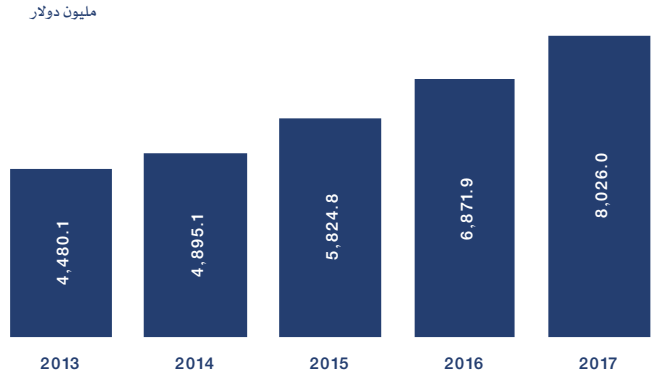

المصدر: سلطة النقد.

تلعب السياسة الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال المتاحة للمصارف في الوقت الراهن دوراً محورياً في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي لتحفيز النمو والتنمية الاقتصادية، والتخفيف من مشكلة البطالة، باعتبارها قناة التمويل الرئيسة في الاقتصاد. ويمكن التأثير في هذه القناة وبالتالي في حجم الائتمان، وخصوصاً المقدم للقطاع الخاص من خلال تقديم بعض الحوافز المتعلقة بالإقراض وتكوين محافظ الإقراض: كتعزيز منح التسهيلات لبعض المناطق الجغرافية (القدس وغزة، على سبيل المثال)؛ أو القطاعات الاقتصادية الفاعلة (القطاعات التنموية، القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة)؛ أو الأنشطة الاقتصادية (السياحة والتعليم)، أو من خلال أسعار فائدة تفضيلية.

فعلى مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني، تشير البيانات التاريخية إلى أن المصارف قامت على مدار السنوات الماضية بتوظيف الجزء الأكبر من الأموال المتاحة لها (مكونات جانب الموجودات) في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة، مع سعيها المتواصل لرفع هذه النسبة بشكل مستمر وضخ مزيد من الأموال في الاقتصاد الفلسطيني.

وينطبق هذا السياق على العام 2017، حيث استحوذت المحفظة الائتمانية على نحو 50.6% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 48.4% في نهاية العام 2016، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 16.8%، لتصل إلى حوالي 8,026.0 مليون دولار. ويعتبر استمرار النمو في هذه المحفظة سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية مؤشراً على استمرار التوجه نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموال الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد.

شكل 4 - 14: توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية، 2017

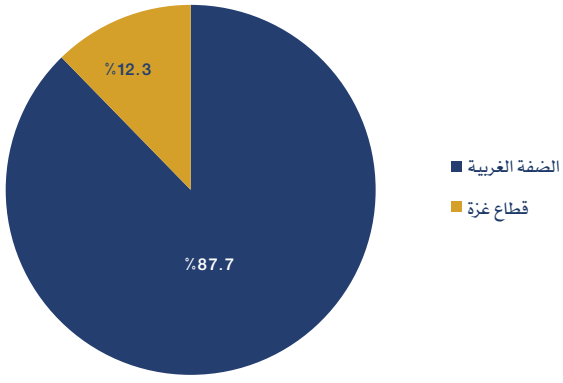

المصدر: سلطة النقد.

ومع هذا الارتفاع في المحفظة الائتمانية تزايدت حصة الضفة الغربية إلى 87.7%، في إشارة إلى تراجع حصة قطاع غزة إلى 12.3% (مقارنة مع 13.2% في العام 2016). ورغم الترجع في الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لقطاع غزة، إلا أن حجم هذه التسهيلات قد ارتفع بنسبة 8.7% ليصل إلى 986.2 مليون دولار في نهاية العام 2017. ويأتي هذا التزايد في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد للتخفيف من حجم المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها القطاع، وتعزيز دور القطاع المصرفي في قطاع غزة، حيث عملت على تعزيز الانتشار المصرفي من خلال فتح مزيد من الفروع في القطاع، والتي وصل عددها إلى 58 فرعاً ومكتباً في نهاية العام 2017. إضافة إلى تنفيذ العديد من حملات التوعية المصرفية في القطاع بالتزامن مع

مثيلاتها في الضفة الغربية، وغيرها من الإجراءات والترتيبات التي أسهمت بشكل مباشر في زيادة حجم الائتمان الممنوح وفي تفعيل مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الغزي.

كما شهد العام 2017 تزايداً في سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية مع استمرار استحواذها على النصيب الأكبر من المحفظة (82.2%) مقارنة مع 82.0% في نهاية العام 2016. وجاء هذا الارتفاع على حساب الجاري مدين على وجه التحديد، الذي تراجعت حصته إلى 17.1% من إجمالي المحفظة مقارنة مع 17.5%، جرّاء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة. في حين بقيت نسبة الإجارة المنتهية بالتمليك هامشية دون الـ1% خلال فترة المقارنة.

شكل 4 - 15: توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة، 2017

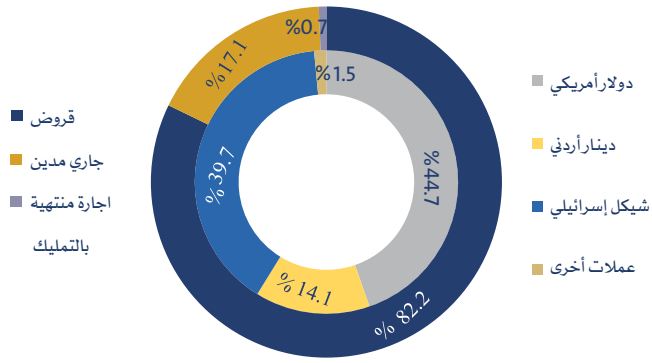

المصدر: سلطة النقد.

كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي (على الرغم من تراجع حصته للعام الرابع على التوالي) على 44.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع حوالي 49.1% في نهاية العام 2016. في حين حافظت حصة الدينار الأردني على ثباتها عند مستوى 14.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال نفس الفترة. وفي المقابل تواصل الارتفاع في حصة الشيكل الإسرائيلي وللعام الرابع على التوالي، لتصل إلى 39.7% من إجمالي المحفظة مقارنة مع نحو 35.8% في نهاية العام 2016. وبقيت حصة باقي العملات من المحفظة هامشية تتراوح بين 1.0%-1.5% خلال نفس الفترة. ويبدو أن الانخفاض التدريجي في معدلات فائدة الإقراض وخاصة على الدولار، وكذلك التقلبات في أسعار الصرف والتسهيلات الحكومية كانت أهم العوامل المسؤولة عن التغيرات التي طرأت على حصص العملات المختلفة من المحفظة الائتمانية.

شكل 4 - 16: توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص، 2013-2017

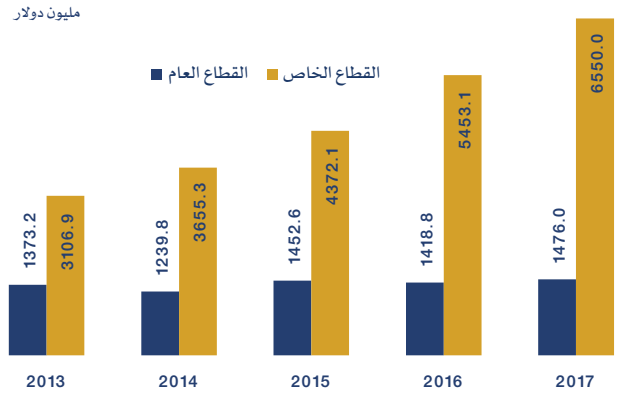

المصدر: سلطة النقد.

وكذلك شهد العام 2017 تزايداً في التمويل الممنوح للقطاع الخاص سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية، إلى نحو 81.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 79.4% في العام 2016، في إشارة إلى تراجع الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للقطاع العام وللعام السادس على التوالي (الذي تسيطر على الجزء الأكبر منه التسهيلات الممنوحة للحكومة) إلى 18.4%، مقارنة مع 20.6% في العام 2016. ورغم تراجع الأهمية النسبية للتمويل المقدم للقطاع العام، إلا أن حجم التسهيلات المقدمة لهذا القطاع قد نمت بنحو 4.0% لتصل إلى 1,476.0 مليون دولار، مقارنة مع تراجع بحوالي 2.3% في نهاية العام 2016. وفي ذلك تأكيد على ما ذهبت إليه التجربة السابقة حول استمرار التذبذب في حجم وأهمية تسهيلات القطاع العام من عام لآخر، تبعاً للتطورات النسبية في عمليات الحكومة (الإيرادات والمنح والنفقات) وما يرتبط بها من مشاكل السيولة، وبالتالي حاجتها إلى الاقتراض لتسديد بعض التزاماتها الآنية أو المتراكمة، والذي من ناحية أخرى قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص ويقلص من فرصه في الحصول على مزيد من التمويل، ويحد من قدرته على توجيه هذا التمويل نحو المشاريع التنموية.

وفي ذات السياق استمرت وتيرة النمو المرتفع في محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، بارتفاعها بنسبة 20.1% عما كانت عليه في العام 2016، لتصل إلى نحو 6,550.0 مليون دولار، توزعت على مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية. فقد بلغت

حصة الأنشطة الإنتاجية نحو 32.7% من إجمالي محفظة القطاع الخاص الائتمانية في العام 2017 (الزراعة 1.9%[37]، والصناعة 6.1%، والإنشاءات 24.7% بما في ذلك تطوير الأراضي) مقارنة مع 32.9% في العام 2016.

في المقابل، بلغت حصة أنشطة القطاعات الخدمية حوالي 67.3% من إجمالي محفظة القطاع الخاص الائتمانية مقارنة مع 67.1% في نهاية العام 2016. وجاء في مقدمتها تمويل التجارة العامة التي استحوذت على 21.5% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص مقارنة مع 20.2 في العام 2016، والسلع الاستهلاكية على 21.4% مقارنة مع 25.1%، وخدمات مالية وخدمات عامة بنحو 13.3% مقارنة مع 11.1%، وتمويل شراء السيارات على 4.5% مقارنة مع 4.2%. كما حصلت بقية الأنشطة الخدمية الأخرى على 6.6% مقارنة مع 6.5% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص في نهاية العام 2016.

شكل 4 - 17: التوزيع النسبي لتسهيلات القطاع الخاص، 2017

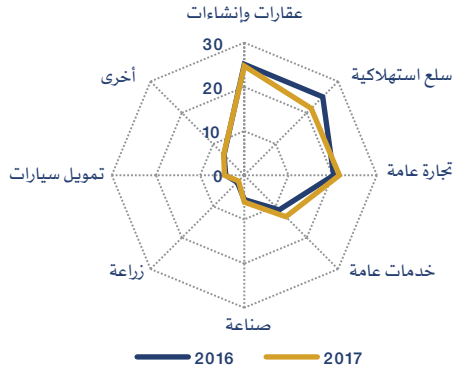

المصدر: سلطة النقد.

بشكل عام، شهدت السنوات الماضية توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وبمعدلات نمو سنوية تعادل في المتوسط ضعف النمو في الناتج المحلي الإجمالي تقريباً خلال الفترة 2010-2017 [38]. ويُعزى هذا التوسع في الائتمان إلى الجهود التي قامت بها سلطة النقد لتعزيز وتدعيم البنية التحتية للجهاز المصرفي، وبما يخدم مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني، والتي كان من بين نتائجها ارتفاع نسبة القروض للناتج المحلي الإجمالي من 32.4% في العام 2010 إلى 55.4% في العام 2017. ومع ذلك تبقى هذه القناة عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية على مجمل النشاط الاقتصادي، وانعكاسها المباشر على البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين.

وتحرص سلطة النقد في سياق إجراءاتها التحوطية على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات قد تحدث في المخاطر وثيقة الصلة بالمحفظة الائتمانية، كمخاطر التركزات وغيرها. وكذلك وضع العديد من الإجراءات الاحترازية والأنظمة التي تساعد المصارف على زيادة منح الائتمان في الاقتصاد المحلي، وتقليل درجة المخاطر المصاحبة له إلى أدنى درجة ممكنة، وخير دليل على ذلك عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان، والرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر.

التوظيفات الخارجية

في سياق السعي الدائم من سلطة النقد لتحسين مؤشرات العمق المالي، أخذت التوظيفات الخارجية (المصدر الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين) بالتراجع من حيث الحجم والأهمية وللعام الرابع على التوالي، لتنخفض إلى نحو 19.6% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2017 مقارنة مع 25.3% في نهاية العام 2016. فقد تراجعت التوظيفات الخارجية في نهاية العام 2017 بنسبة 13.4% لتبلغ 3,112.4 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 23.7% من إجمالي الودائع مقارنة مع 30.6% في العام 2016، أي أنها أدنى بكثير من الحدود القصوى المحددة في تعليمات سلطة النقد والبالغة 55% من إجمالي الودائع.

37 بشكل عام، يعزى انخفاض الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بهذا القطاع كون نشاطه موسمياً من ناحية، وكون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما يحد من قدرة المصارف على تمويل هذا القطاع. يضاف إلى ذلك وجود مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد.

38 بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص إلى نحو 17.5%، مقابل 9.2% للناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2010-2017. مع ضرورة التنويه إلى أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي لا يتوقف بشكل عام على التمويل فقط، وإنما هناك مجموعة من العوامل والمحددات الأخرى والتي قد يكون تأثيرها على الناتج المحلي أقوى من تأثير الائتمان.

وتمثل أرصدة المصارف الموظفة في الخارج المكون الرئيسي الأكبر في التوظيفات الخارجية، باستحواذها على 68.2% من هذه التوظيفات وبقيمة 2,123.4 مليون دولار، متراجعة بنسبة 19.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2016. كما يعتبر الاستثمار في بعض الأدوات المالية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 27.2%، وبقيمة 847.1 مليون دولار، متراجعاً بنسبة 3.8% مقارنة مع نهاية العام 2016 [39]. وتشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين المكون الثالث، وبنسبة 4.6% من إجمالي التوظيفات الخارجية، وبقيمة 141.9 مليون دولار، مرتفعة بنحو 79.8% عما كانت عليه في نهاية العام 2016.

شكل 4 - 18: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع، 2013-2017

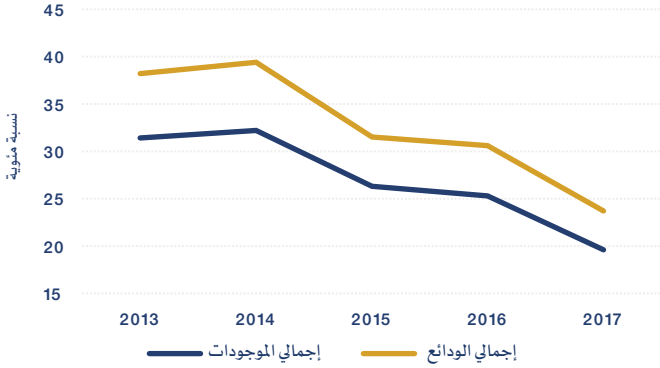

المصدر: سلطة النقد.

ويتضح من هذا التحليل أن التراجع الذي طرأ على التوظيفات الخارجية يرتبط بشكل أساسي بالانخفاض الذي حصل في بندي الأرصدة والاستثمارات، حيث أسهمت التراجع في بند الأرصدة الخارجية بنحو 106.1% من إجمالي التراجع في الحاصل في التوظيفات الخارجية، والاستثمارات بنحو 7.0%، في حين عمل التزايد في بند التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين على تثبيط التراجع في التوظيفات الخارجية بنحو 13.1%.

وبشكل عام يؤكد هذا التحليل للتوظيفات الخارجية مدى نجاعة إجراءات وسياسات سلطة النقد الرامية إلى تشجيع المصارف على زيادة توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي، والتي على ضوئها آخذت التوظيفات الخارجية بالتراجع عبر السنوات الماضية.

الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تمثل الأرصدة، كما يشير تحليل البيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين، المكون الثالث لتوظيف الأموال المتاحة لهذه المصارف، والتي تشمل الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى. فمع نهاية العام 2017 شكل هذا البند نحو 24.7% من إجمالي الموجودات، وبقيمة 3,911.1 مليون دولار، متراجعاً بنحو 8.6% عما كان عليه في نهاية العام 2016، متأثراً بشكل رئيس بانخفاض الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين مقابل تزايد الأرصدة المحتفظ بها لدى كل من سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين.

شكل 4 - 19: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2016 و2017

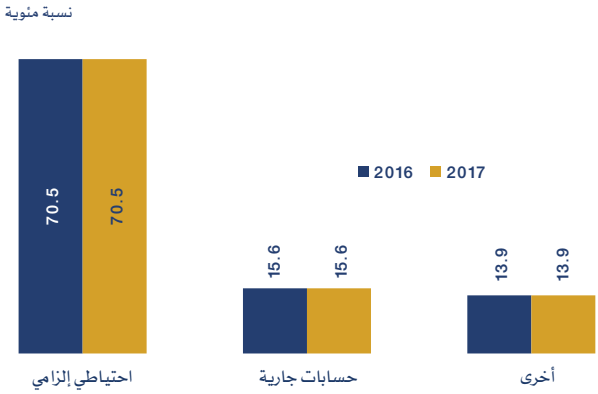

المصدر: سلطة النقد.

فقد سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم في بند التوظيفات الخارجية) تراجعاً بنسبة 19.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 2,123.4 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 13.4% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 18.5% في نهاية العام 2016.

في المقابل سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد ارتفاعاً بنسبة 9.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 1,428.7 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 9.0% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 9.2% في نهاية العام 2016. ويعتبر الاحتياطي الإلزامي المكون

39 يذكر في هذا السياق أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (2008/5، بند 7/5).

الأكبر لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، والذي شكل 72.4% من هذه الأرصدة وبقيمة 1,034.5 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 12.4% عما كان عليه في نهاية العام 2016، على خلفية تزايد حجم ودائع العملاء (نمت خلال نفس الفترة بنسبة 13.0%). في حين شكلت الحسابات الجارية نحو 10.9% من هذه الأرصدة وبقيمة 155.7 مليون دولار، متراجعة بنحو 23.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، في إشارة إلى قيام المصارف باستخدام هذه الأموال في مجالات أخرى بخلاف إيداعها لدى سلطة النقد. أما الحسابات الأخرى فشكلت نحو 16.7% من هذه الأرصدة وبقيمة 238.4 مليون دولار، مرتفعة بنحو 31.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2016.

وكذلك سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) ارتفاعاً بنحو 5.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى حوالي 359.0 مليون دولار، مشكلة نحو 2.3% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 2.4% في نهاية عام 2016. ومع ذلك يبقى سوق ما بين المصارف سوق هش غير فعال وضعيف.

بشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن حوالي 138.5% من التراجع الذي طرأ على بند الأرصدة مرتبط بدرجة أساسية بتراجع الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارجية، في حين أن التزايد الذي طرأ على الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد قد قلص من حدة هذا التراجع بنحو 33.4%، وكذلك عملت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف في فلسطين وبحدود 5.1% في نهاية العام 2017.

المحفظة الاستثمارية

الاستثمار والتمويل، ودعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية، وتهيئة البيئة والمناخ الاستثماري المناسب، عوامل مهمة وأساسية في التنمية الاقتصادية. بعضها يرتبط بعوامل داخلية يمكن التحكم بها كالتمويل، وبعضها الآخر يرتبط وإلى حد كبير، بعوامل خارجية يصعب التحكم بها، كالمناخ الاستثماري، نابعة في حالة فلسطين وبدرجة أساسية من الاحتلال وتحكمه بالحدود والمعابر وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع، والحصار والعقوبات، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وتزيد من درجة المخاطرة التي تتعرض لها قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتؤثر سلباً على القرارات والفرص الاستثمارية، وبالتالي على حجم المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف.

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن حالة التباطؤ التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017، قد أثرت سلباً على قرارات المصارف الاستثمارية، وخاصة قصيرة الأجل، حيث شهدت استثمارات المصارف المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) انخفاضاً بنحو 1.7% عما كانت عليه في العام 2016، لتتراجع إلى 990.4 مليون دولار، مشكلة نحو 6.2% من إجمالي موجوداتها. وفي المقابل شهدت استثمارات المصارف طويلة الأجل، كالاستثمار في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها، ارتفاعاً بنحو 6.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 217.2 مليون دولار، أو ما نسبته 1.4% من إجمالي موجوداتها. ويبدو أن تقييم المصارف لتباطؤ النمو الاقتصادي الذي حدث خلال العام كان ذا أثر محدود، يستدعي رد فعل مباشر من طرفها تجاه القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل التي يمكن التعامل معها والتحكم بها بسهول أكبر من القرارات طويلة الأجل، التي تستدعي مزيداً من الإجراءات الاحترازية والتحوطية للتعامل معها، والتي تحتاج إلى وقت أطول حتى يظهر أثرها.

بنود أخرى

تمثل مجموعة من البنود المدرجة بشكلٍ مستقل في جانب موجودات المصارف، ومنها بند النقدية، التي تزايدت قيمتها بشكل ملحوظ مع نهاية العام 2017 إلى حوالي 1,728.2 مليون دولار، مرتفعة بنحو 74.3% عما كان عليه في نهاية العام 2016. في إشارة إلى أنه وبالرغم من تواصل عمليات شحن فائض الشيكل، إلا أن المصارف لا تزال بحاجة إلى شحن المزيد. ومن بين هذه البنود أيضاً بند الأصول الثابتة، الذي بلغت قيمته 549.8 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 12.1%. وكذلك بند الأصول الأخرى الذي بلغ 422.7 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 22.0%. وبند القبولات المصرفية (مقبولة الدفع من قبل المصارف داخل فلسطين وخارجها) الذي بلغ حوالي 4.8 مليون دولار، متراجعاً بشكل طفيف (0.2%) عما كان عليه في نهاية العام 2016.

الأرباح والخسائر

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للجهاز المصرفي إلى تحقيق دخل صافي في نهاية العام 2017 بقيمة 170.5 مليون دولار، بارتفاع نسبته 15.3% مقارنة مع نهاية العام 2016. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن المصارف حققت إيراداً صافياً من كافة العمليات بلغت قيمته 658.6 مليون دولار، بزيادة نسبتها 17.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، مقابل نفقات (بخلاف الفوائد) بلغت قيمتها 408.1 مليون دولار، بارتفاع نسبته 16.2% مقارنة مع نهاية العام 2016.

ويتضح من تحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الإيراد المتحقق، أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 466.8 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 14.9% مقارنة مع نهاية عام 2016، مشكلاً ما نسبته 70.9% من صافي الإيراد المتحقق، مقارنة مع 72.4% في العام 2016. في حين جاء باقي الإيراد من صافي الدخل من غير الفوائد، الذي ارتفع بنحو 24.0%، ليبلغ 191.8 مليون دولار، ليشكل ما نسبته 29.1% من صافي الإيراد المتحقق مقارنة مع 27.6% في نهاية العام 2016.

ويرتبط صافي الدخل المتحقق من غير الفوائد بحصيلة جملة من الأنشطة التي قامت بها المصارف لتوليد الدخل، ممثلة بالعمولات التي بلغت قيمتها 115.9 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 17.6% من إجمالي الإيراد المتحقق في نهاية العام 2017، والأوراق المالية والاستثمارات بقيمة 14.3 مليون وبنسبة 2.2%، وبقية الدخول الأخرى بنحو 61.6 مليون دولار وبنسبة 9.4% من إجمالي الدخل المتحقق. ويشير هذا التحليل إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على أهم وظائفها الأساسية في توليد الدخل، أي الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية.

شكل 4 - 20: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2017-2013

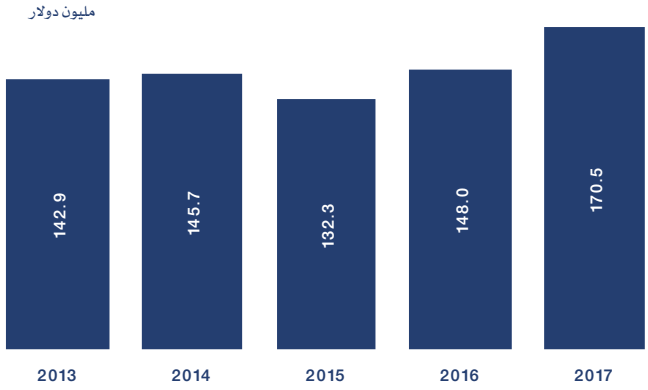

المصدر: سلطة النقد.

شكل 4 - 21: هيكل إيرادات المصارف، 2017

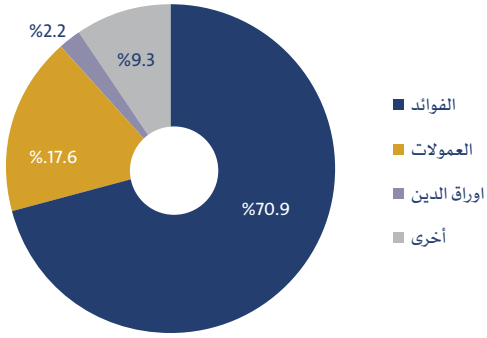

المصدر: سلطة النقد.

معدلات الفائدة في السوق الفلسطيني

ترتبط معدلات الفائدة (الايداع والإقراض) السائدة في السوق الفلسطيني بآليات السوق والمنافسة السوقية بين المصارف، مع مراعاة أن هذه المعدلات تستند أصلاً إلى مستوياتها السارية في الدول المصدرة للعملات التي يتم تداولها في فلسطين (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي). وتشير البيانات المتعلقة بمعدلات الفائدة السنوية لمختلف العملات المتداولة في السوق الفلسطيني إلى حدوث ارتفاع تدريجي في معدلات فائدة الإقراض لكل من الدينار والشيكل، مقابل انخفاض تدريجي على فائدة الإقراض بالدولار. في حين شهدت معدلات الفائدة السنوية للإيداع بعملة الدولار ارتفاعاً تدريجياً مقابل انخفاضها لكل من الدينار والشيكل مقارنة بما كانت عليه في العام 2016.

فعلى مستوى الودائع، ارتفع متوسط معدل الفائدة السنوية على ودائع الدولار بنحو 38 نقطة أساس، لتصل إلى 1.39%، مقابل انخفاضه على ودائع الدينار بحوالي 24 نقطة أساس، لتصبح حوالي 2.05%، وعلى ودائع الشيكل بنحو 6 نقاط أساس، لتنخفض إلى 1.43%. أما على مستوى الإقراض، فتشير البيانات إلى تراجع متوسط معدل الفائدة السنوية على الدولار بنحو 7 نقاط أساس، لتنخفض إلى 5.79%، مقابل ارتفاعها على الدينار بحوالي 44 نقطة أساس، لتصل إلى 6.79%، وعلى الشيكل بنحو 15 نقطة أساس، لتبلغ 7.09% في العام 2017.

وأسفرت هذه التغيرات عن تراجع الهامش بين معدلات فائدة الإيداع والإقراض على عملة الدولار، مقابل ارتفاعه على عملتي الدينار والشيكل، مع بقاء هامش عملة الشيكل الأعلى في السوق الفلسطيني. فقد تراجع الهامش لعملة الدولار من 4.85 نقطة في العام 2016 إلى 4.40 نقطة في العام 2017، في حين ارتفع على عملة الدينار من 4.06 نقطة إلى 4.74 نقطة، وعلى عملة الشيكل من 5.45 نقطة إلى 5.66 نقطة خلال نفس الفترة. ويبقى هذا الهامش مرتفعاً مقارنة بنظيره في الدول المصدرة لهذه العملات، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة ببيئة العمل المصرفية والاقتصادية بشكلٍ عام في فلسطين، بسبب تأثرها الكبير بالتغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة لكل عملة وتكلفة توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي. ومع التأكيد على أهمية تحسين كفاءة الوساطة المالية، وخفض الهامش بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض، لما لذلك من أثر مباشر على تنافسية الجهاز المصرفي ودوره في النشاط والنمو الاقتصادي وتعزيز درجة الاستقرار المالي بشكلٍ عام.

شكل 4 - 22: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2017

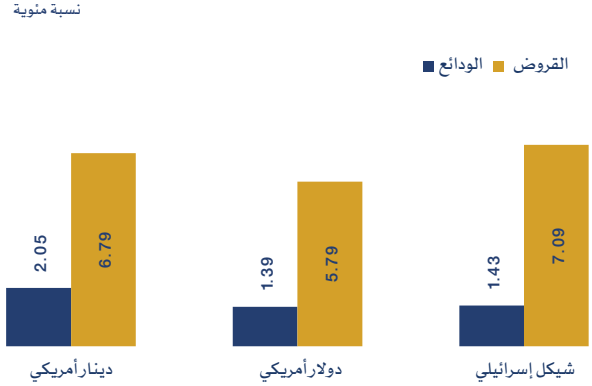

المصدر: سلطة النقد.

نظام المدفوعات

يعتبر نظام المدفوعات الوطني أحد الدعائم الأساسية لبنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام. وتساعد على تطوير المنظومة المصرفية والمالية، وتسهم في زيادة قدرة الجهاز المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية.

أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين التي تمت من خلال نظام براق خلال العام 2017 حوالي 185,439 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 34,884.1 مليون دولار، بانخفاض نسبته 4.6% من حيث العدد، و10.2% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2016. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية[40]، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

ويشير التحليل إلى استحواذ الحوالات البنكية على 4.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى 65.6% من قيمتها، متراجعة بنحو 19.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتنخفض إلى حوالي 22.9 مليار دولار. وفي المقابل، استحوذت الحوالات الشخصية على حوالي 86.2% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 24.2% من قيمتها، مرتفعة بنحو 13.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى حوالي 8.4 مليار دولار. وتمتاز الحوالات الشخصية بكونها ذات مبالغ صغيرة نسبياً مقارنة بالحوالات البنكية، حيث بلغ متوسط حجم الحوالة الشخصية خلال العام 2017 حوالي 52.9 ألف دولار مقارنة مع 2.6 مليون دولار للحوالة البنكية.

كما استحوذت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات المقاصة على حوالي 3.7% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 9.0% من إجمالي قيمتها، مرتفعة بنحو 13.4% عما كانت عليه في العام 2016، لتصل إلى 3.1 مليار دولار. وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية[41] على 0.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.3% من قيمتها، متراجعة بنحو 0.3% عما كانت عليه في العام 2016، لتنخفض

40 يكون طرفاها (الدافع والمستفيد) مصرف، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

41 بوشر في تنفيذ نتائج عمليات البورصة الفلسطينية من خلال نظام براق في العام 2013، بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع بورصة فلسطين في شباط 2013.

إلى 117.9 مليون دولار. كما استحوذت حوالات المفتاح الوطني[42] على 2.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 0.2% من قيمتها، بارتفاع نسبته 47.0% عن العام 2016، لتصل إلى 75.5 مليون دولار. وأخيراً حظيت حوالات العمليات الأخرى على 1.6% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى 0.7% من قيمتها، مرتفعة بنحو 79.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 245.6 مليون دولار. وفي المقابل، بلغ عدد الحوالات إلى خارج النظام 2,278 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 7.8 مليار دولار، مرتفعة بنحو 6.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2016.

نشاط غرفة المقاصة

تعمل غرفتي المقاصة في مقري سلطة النقد في كل من رام الله وغزة بشكل يومي لتسوية الشيكات المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة. وفي هذا السياق، يشير تحليل البيانات إلى أن العام 2017 شهد حركة نشطة للمقاصة وبجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي (لا تزال الشيكات تعتبر من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في تسوية المعاملات). فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص 6,375,864 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت نحو 15.1 مليار دولار، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع بنحو 13.0% من حيث العدد وحوالي 18.8% من حيث القيمة عما كان عليه في نهاية العام 2016. وقد استحوذت شيكات الشيكل على 93.3% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، وعلى 75.1% من قيمتها، والدولار على 4.1% من حيث العدد و18.8% من حيث القيمة، والدينار على 2.4% من حيث العدد و5.6% من حيث القيمة، واليورو على 0.1% من حيث العدد و0.5% من حيث القيمة.

وبشكل عام ترتبط حركة المقاصة بدرجة كبيرة بالوضع الاقتصادي العام وبمستوى النشاط الاقتصادي السائد. ويدعم هذا التحسن في حركة المقاصة العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كالتحسن في الحركة التجارية الخارجية الفلسطينية (ارتفعت الصادرات بنحو 13.0% والواردات بحوالي 5.8% مقارنة مع العام 2016)، كما تزايدت إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وانتظمت عمليات تحويلها، (ارتفعت بنحو 1.1% عما كانت عليه في العام 2016، مقاسة بعملة الشيكل). إلى جانب تزايد تحويلات فلسطينيي المهجر إلى ذويهم وأقربائهم داخل فلسطين (ارتفعت بنحو 5.0% قياساً على ما كانت في العام 2016)، مقابل تراجع المساعدات الخارجية التي حصلت عليها الحكومة الفلسطينية من الدول المانحة بنحو 6.0% عما كانت عليه في العام السابق.

ومن ناحية أخرى، شهدت حركة الشيكات المرتجعة بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) ارتفاعاً بنحو 20.8% من حيث العدد وحوالي 38.8% من حيث القيمة عما كانت عليه في نهاية العام 2016، لتصل إلى 735,479 شيكاً بقيمة إجمالية بلغت 1,154.2 مليون دولار. توزعت بين عملة الشيكل التي استحوذت على 93.2% من إجمالي عدد الشيكات المرتجعة، وعلى 83.7% من قيمتها، وعملة الدولار الذي استحوذ على 4.4% من حيث العدد و12.3% من حيث القيمة، وعملة الدينار على 2.3% من حيث العدد و4.0% من حيث القيمة. وقد تمخض هذا الوضع عن تزايد نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 10.8% في العام 2016 إلى 11.5% في العام 2017 من حيث العدد، ومن 6.6% إلى 7.7% من حيث القيمة خلال نفس الفترة. ورغم هذا الارتفاع في نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات سواء من حيث العدد أو القيمة، إلا أنها تبقى قيد السيطرة من قبل سلطة النقد، التي قامت في الفترة الأخيرة باتخاذ جملة من الإجراءات الكفيلة بالحد من استمرار تزايد هذه النسبة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتباره أداة وفاء ذات مصداقية عالية.

شكل 4 - 23: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص، 2017-2013

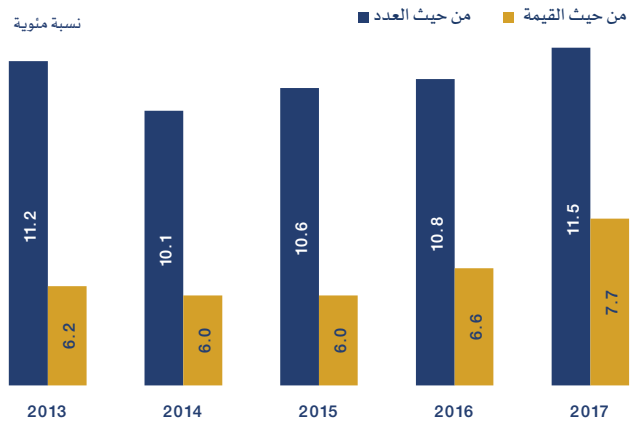

المصدر: سلطة النقد.

42 تم إطلاق العمل بنظام المفتاح الوطني 194 في شهر أيار 2015.

ولهذه الغاية تم تطوير نظام الإستعلام الإئتماني الموحد، الذي يوفر لمؤسسات القطاع الخاص إمكانية الاستعلام عن درجات تصنيف محرري الشيكات بالإضافة الى بعض البيانات الإئتمانية التي تعكس وضع العميل وذلك باستنباط بعض البيانات المالية والديموغرافية من نظامي الشيكات المعادة ومعلومات الإئتمان وتحميلها على قاعدة بيانات نظام الاستعلام الإئتماني الموحد للإفصاح عنها للمستخدمين من مؤسسات القطاع الخاص غير الخاضعة لرقابة سلطة النقد مقابل تزويد سلطة النقد ببيانات الشيكات الآجلة للعملاء المتعاملين مع القطاع للإفصاح عنها على نظام المعلومات الإئتماني لحماية جهات الإقراض الرسمية بالتعرف على التزامات المتعاملين مع القطاع الخاص لإتخاذ القرار الإئتماني السليم الأمر الذي يساهم في الحد من تورط موظفي القطاعين العام والخاص في ديون إضافية تفوق قدراتهم وكذلك الحال في الحد من فرص حصولهم على السلع الإستهلاكية وامتلاكها من مؤسسات القطاع الخاص بواسطة الشيكات الآجلة، وبهذا تكون سلطة النقد حققت النتائج والأهداف التالية:

- حماية الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض من منح قروض للمواطنين تفوق قدراتهم وملاءتهم المالية.
- حماية مؤسسات القطاع الخاص من التعامل مع المواطنين غير المليئين مالياً ورفض بيعهم سلع وخدمات بواسطة شيكات مؤجلة الإستحقاق.
- حماية المواطن من التورط في مديونيات إضافية تفوق قدراته المالية.
- الحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد بشكل واضح.
- الحفاظ على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمنأى عن أية مخاطر إئتمانية أو تشغيلية وخاصة مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل مباشر على استمرارية أعمال هذه المنشآت.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، لرقابة سلطة النقد وإشرافها. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

ورغم ما شهدته هذه المؤسسات من التطورات على الصعيد التشريعي والمالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، ولتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2017.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

تعمل مؤسسات الإقراض المتخصص كشريك رئيس للقطاع المصرفي في تحريك عجلة الاقتصاد وتوجيه المصادر المالية وتخصيص الموارد لسد حاجات التمويل للفئات المهمشة في المجتمع والمشاريع الصغيرة. ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المالية والتنموية في فلسطين، كونه يشكل رافعة أساسية وركيزة اجتماعية في تمكين الرياديين والفئات المهمشة للخروج من الفقر وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة. لذا تعمل سلطة النقد على ضبط وتنظيم أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصص، بغية رفع حجم التمويل الذي تمنحه هذه المؤسسات وتفعيل دورها كقناة تمويلية تتكامل في عملها مع المصارف. وفي هذا الإطار قامت سلطة النقد في العام 2017 بإصدار تعليمات رقابية هامة، كما سبق ذكره في الجزء الأول من هذا الفصل، تتضمن دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وخلال العام 2017 بقي عدد المؤسسات المرخصة من قبل سلطة النقد ست مؤسسات، تتضمن أربع مؤسسات ربحية، هي: فيتاس فلسطين؛ وشركة أكاد للتنمية والتمويل؛ وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر؛ وشركة أصالة للتنمية والإقراض. وشركتين غير ربحيتين هما: الشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية «فاتن»؛ وشركة ريف للتمويل الصغير.

وتعمل مؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب بلغ عددها نهاية العام 2017 حوالي 84 فرعاً ومكتباً موزعة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسير أعمالها من خلال 652 موظفاً، في حين ارتفع عدد عملائها خلال العام بنحو 4.8% ليبلغ 72,209 مقترض ومقترضة، منهم 48,936 مقترض في الضفة الغربية و23,273 مقترض في قطاع غزة.

وعلى مستوى التطورات المالية، شهدت موجودات قطاع الإقراض المتخصص ارتفاعاً خلال العام 2017 بنسبة 8.3% مقارنة بالعام 2016 لتبلغ 234.5 مليون دولار، توزعت بين بين قروض تجارية بنسبة 74.3%، وقروض إسلامية بنسبة 13.7%، وودائع بنسبة 6.6%، وموجودات ثابتة بنسبة 2.6%، وموجودات أخرى بنسبة 1.7%، وأخيراً النقد بنسبة 1.1% من اجمالي موجودات القطاع.

أما في جانب المطلوبات وحقوق الملكية، فقد شكلت مطلوبات مؤسسات الإقراض نحو 66.9% (56.2% منها مطلوبات طويلة الأجل، و41.6% مطلوبات قصيرة الأجل، و2.2% مطلوبات أخرى)، في حين شكلت حقوق الملكية نحو 33.1% من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية. وشهد صافي أرباح مؤسسات الإقراض انخفاضاً خلال العام بنحو 19.6% لتصل لنحو 3.2 مليون دولار.

وعلى مستوى النشاط الإقراضي بلغت قيمة محفظة القروض القائمة حوالي 215 مليون دولار، موزعة بنسبة 68.8% (تعادل 147.8 مليون دولار) في الضفة الغربية، و31.2% (تعادل 67.2 مليون دولار) في قطاع غزة. كما توزعت بين قروض تجارية بنسبة 84.5% (بقيمة 181.7 مليون دولار) وقروض إسلامية بنسبة 15.5% (بقيمة 33.3 مليون دولار).

وتتوزع هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث سيطر القطاع العقاري على نحو 30% من قيمة القروض الممنوحة، تلاه القطاع التجاري بنسبة 27%، ثم كل من القطاع الزراعي وقطاع الاستهلاك بنسبة 12% لكل منهما، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 9%، في حين كان نصيب القطاع الصناعي نحو 6%، وأخيراً قطاع السياحة بنسبة 5%.

أما جغرافياً، فقد سيطرت محافظة نابلس على النصيب الأعلى من محفظة القروض بنسبة بلغت 14.7%، تلاها محافظة رام الله والبيرة بنسبة 11.4%، ثم محافظة غزة بنسبة بلغت 10.5%.

شكل 4 - 24: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2017

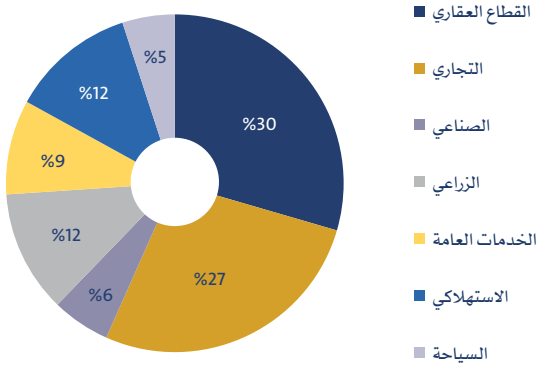

المصدر: سلطة النقد.

قطاع الصرافة

بعد الإنجازات التي حققتها سلطة النقد في تنظيم ورقابة القطاع الصيرفي، والتي كان آخرها صدور نظام جديد لترخيص ورقابة مهنة الصرافة بموجب القرار الرئاسي رقم (41) لسنة 2016، أصدرت في العام 2017 تعليمات رقابية بشأن الحوالات المالية تتكون من 15 مادة لضبط العمل بالحوالات السريعة والخارجية، كما حددت الشروط والمتطلبات للحصول على الوكالة الرئيسية والفرعية للحوالات السريعة، وحددت التعليمات أيضاً شروط إصدار وقبول الحوالات داخل فلسطين «الحوالات الداخلية». جدير بالذكر أن قطاع الصرافة يشتمل على مجموعة كبيرة من الأعمال التي تحتاج إلى التنظيم والمراقبة، ومن بين هذه الأعمال، شراء وبيع العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والشيكات المصرفية والسياحية، وقبول الحوالات داخل وخارج فلسطين وفقاً للضوابط المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية. وتساعد هذه الأعمال في تخفيف العبء عن الجهاز المصرفي بالإضافة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وتسهيل التعامل بالعملات الأجنبية المختلفة.

ومع نهاية العام 2017 ارتفع عدد الصرافين المرخصين لمزاولة المهنة من قبل سلطة النقد بنحو ستة عشر صرافاً، ليصل إجمالي الصرافين المرخصين في فلسطين إلى 292 صرافاً، منهم 233 صرافاً في الضفة الغربية، و59 صرافاً في قطاع غزة. ونحو 243 على شكل شركات و49 على شكل أفراد.

وعلى مستوى النشاط المالي لقطاع الصرافة، فقد شهد إجمالي موجودات القطاع تسارعاً بنحو 5.9% مقارنةً بنحو 5.1% في العام السابق، لتبلغ حوالي 74.3 مليون دولار. توزعت بين موجودات متداولة بنسبة 93.2%، وموجودات ثابتة بنسبة 5.0%، في حين شكلت الموجودات الأخرى نحو 1.9%. أما في جانب الخصوم، فقد شكل إجمالي حقوق الملكية نحو 89.6% من إجمالي الخصوم بقيمة بلغت 66.6 مليون دولار، في حين شكلت مطلوبات القطاع 10.4%.

شكل 4 - 25: توزيع أعداد الصرافين بحسب الشكل القانوني، 2013-2017

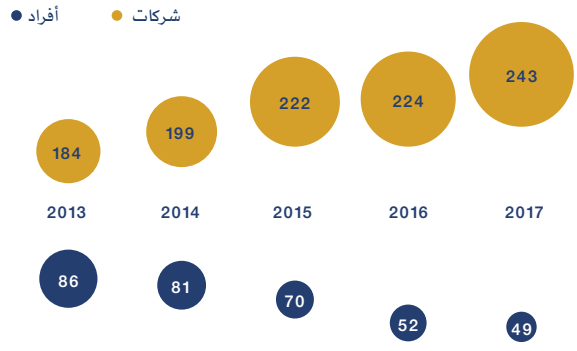

المصدر: سلطة النقد.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

تمثل بورصة فلسطين بوابة للاستثمار المحلي والخارجي في فلسطين من خلال بيئة تنظيمية مؤتمتة بالكامل لتداول الأوراق المالية المدرجة والتي تضم كلاً من الأسهم والسندات بعملتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني. ويعمل في السوق ثماني شركات أوراق مالية أعضاء (شركات وساطة مالية). أما الشركات المدرجة[43] في البورصة فيبلغ عددها 48 شركة، تتوزع على خمسة قطاعات مختلفة هي: البنوك والخدمات المالية؛ والتأمين؛ والاستثمار؛ والصناعة؛ والخدمات، وبقيمة سوقية بلغت حوالي 3.9 مليار دولار، تعادل نحو 27% من الناتج المحلي الاجمالي. وضمن سعي الهيئة لتطوير وتنظيم سوق الإصدارات الأولية والثانوية تم البدء بإعداد مسودة أولية لتعليمات بيع حقوق الاكتتاب بما يمكن من إيجاد آلية سريعة لتسديد رأس المال المصدر غير المكتتب به ويضمن حقوق المكتتبين وتوفير سيولة في سوق الأوراق المالية من خلال السماح لصاحب حق الاكتتاب في تداول هذا الحق في البورصة.

شكل 4 - 26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2013-2017

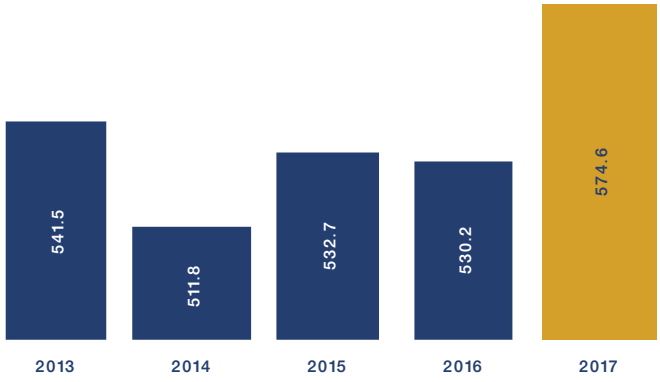

المصدر: بورصة فلسطين.

واستمر نشاط البورصة ونشاط هيئة سوق رأس المال خلال العام 2017 لتطوير قطاع الأوراق المالية في فلسطين، حيث تابعت البورصة تطوير الأنظمة الإلكترونية فتم الاتفاق مع شركة ناسداك أومكس على شراء الجيل الجديد من أنظمة التداول الرئيسية للبورصة «نظام إكستريم». يأتي ذلك بالتوازي مع الاستمرار في تطوير الأنظمة الداخلية للبورصة لتعمل ضمن نظام آلي مؤتمت. وفي ظل هذه التطورات ركزت البورصة على مجال التوعية الاستثمارية من خلال المزيد من برامج التوعية وورش العمل واللقاءات والندوات.

أما من حيث التطورات في أداء البورصة فقد سجل المؤشر الرئيسي «مؤشر القدس» ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 8.4% نهاية العام 2017 مقارنة بمستواه في العام السابق، ليغلق عند 574.6 نقطة. يأتي هذا الارتفاع على خلفية ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات باستثناء قطاع الخدمات الذي أغلق عند مستوى 43.5 نقطة منخفضاً بما نسبته 3.3% عن إغلاق العام 2016. في حين أغلق مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية عند 164.0 نقطة، ومؤشر قطاع الصناعة عند 98.2 نقطة، ومؤشر قطاع التأمين عند 70.9 نقطة، ومؤشر قطاع الاستثمار عند 30.5 نقطة.

شكل 4 - 27: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2017

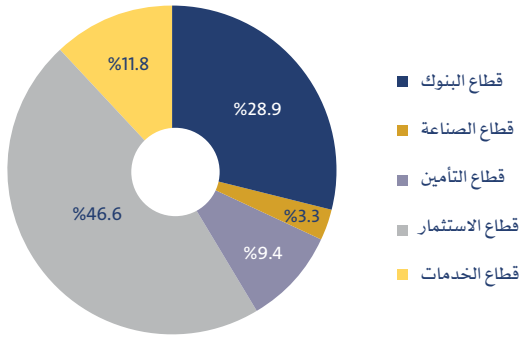

المصدر: بورصة فلسطين.

وتشير مؤشرات الأداء لقطاع الأوراق المالية خلال العام 2017 إلى ارتفاع حجم التداول بنسبة 16.5% مقارنة بالعام 2016 ليبلغ عدد الأسهم المتداولة حوالي 271.2 مليون سهم، بقيمة بلغت نحو 469.1 مليون دولار نفذت من خلال 53,205 عقداً في 243 جلسة تداول. كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات بحوالي 14.8% لتبلغ نحو 3.9 مليار دولار. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع اسعار وتداول أسهم بعض الشركات مثل باديكو القابضة وأيبك، إضافة إلى التحسن الكبير الذي طرأ على على أسهم القطاع البنكي، فضلاً عن إدراج أسهم شركة جديدة (شركة سند للموارد الانشائية). من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,810 متعامل، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب غالبيتهم من الأردن.

43 تم خلال العام 2017 شطب إدراج أسهم الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق نظراً لتغير شكلها القانوني، كما تم خلال نفس العام الموافقة على طرح أسهم للاكتتاب الأولي العام لشركة سند للموارد الانشائية. ليصبح عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة: 7 شركات بنوك وخدمات مالية؛ و13 شركة صناعية؛ و7 شركات تأمين؛ و10 شركات استثمار؛ و11 شركة خدمات.

وعلى صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 46.6%، وبقيمة 854.4 مليون دولار، أو ما نسبته 22.0% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية باستحواذه على نحو 28.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة 1,229.8 مليون دولار، أو ما نسبته 31.6% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 11.8% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة 1,254.1 مليون دولار، أو ما نسبته 32.2% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على 9.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة 159.7 مليون دولار، أو ما نسبته 4.1% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 3.3% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة 393.4 مليون دولار، أو ما نسبته 10.1% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

وبمقارنة أداء السوق مع باقي البورصات العربية خلال العام 2017، يلاحظ حصولها على المركز السادس من حيث التغير في قيمة المؤشر مقارنة بالعام 2016، متأثرة بالتغيرات المتباينة التي شهدتها هذه المؤشرات على خلفية تقلبات أسعار النفط العالمية، والتوترات السياسية في بعض الدول العربية في المنطقة، إضافة إلى التطورات الاقتصادية التي تخص كل دولة بشكل منفرد، كسياسة تحرير أسعار الصرف التي طبقت في مصر والمتوقع تطبيقها في المغرب.

قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تسع شركات خلال العام 2017، تعمل في أنواع التأمين المختلفة من خلال 141 فرع ومكتب، في حين بلغ عدد الوكلاء والمنتجين المرخصين من قبل الهيئة 262 مع نهاية العام 2017.

وخلال العام 2017، شهد إجمالي موجودات / مطلوبات شركات التأمين ارتفاعاً بنسبة 36.5% قياساً على ما كان عليه في العام 2016، ليصل إلى حوالي 528.4 مليون دولار مقارنة مع 387.1 مليون دولار في العام السابق. كما شهدت حقوق المساهمين نمواً بنسبة 36.9%، لتصل إلى 188.6

شكل 4 - 28: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2017

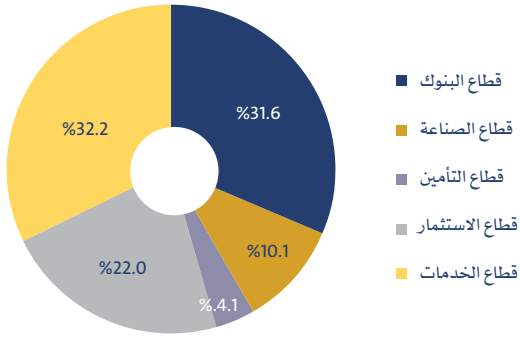

المصدر: بورصة فلسطين.

شكل 4 - 29: مؤشرات أداء البورصات العربية، 2017

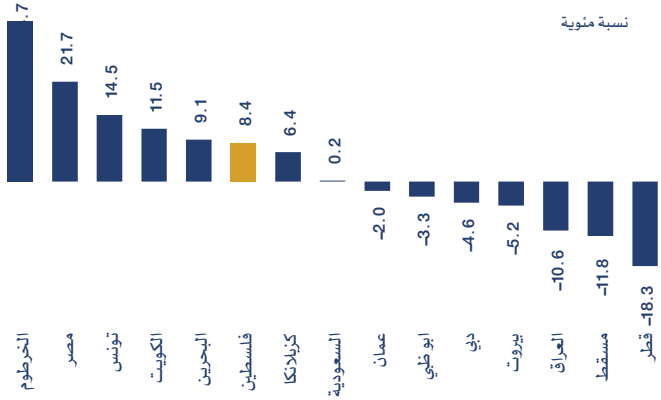

المصدر: اتحاد البورصات العربية، www.arab-exchanges.org

شكل 4 - 30: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2013-2017

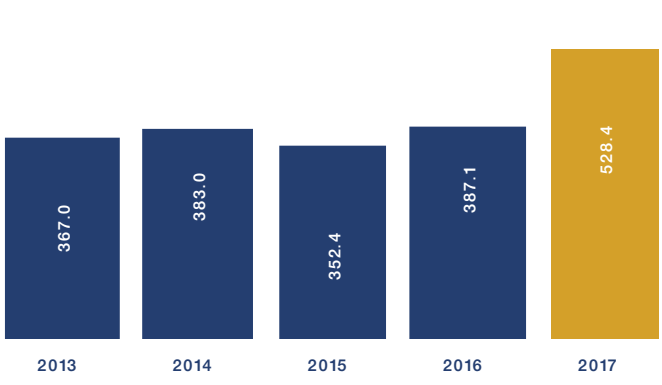

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع والاحتياطات الاجبارية والاختيارية. كما شهد صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة نمواً ليبلغ 26.0 مليون دولار مقارنة مع 16.6 مليون دولار في العام 2016.

وبلغ اجمالي أقساط التأمين المكتتبة 255.4 مليون دولار نهاية العام 2017، مرتفعة بنسبة 30.6% مقارنة بالعام 2016، وجاء هذا الارتفاع كنتيجة مباشرة إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة مع بداية العام 2016 في إلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفة الخاصة بتأمين المركبات. يذكر في هذا السياق، أن محفظة التأمين تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات (بنسبة 66% من اجمالي المحفظة التأمينية)، تلاه التأمين الصحي (بنسبة 12%)، وتلاه في المرتبة الثالثة تأمين العمال (بنسبة 9%). كما أن سوق التأمين يشهد تركزاً عالياً، فتستحوذ شركتان من أصل تسع شركات على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية العام 2017.

شكل 4 - 31: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2017

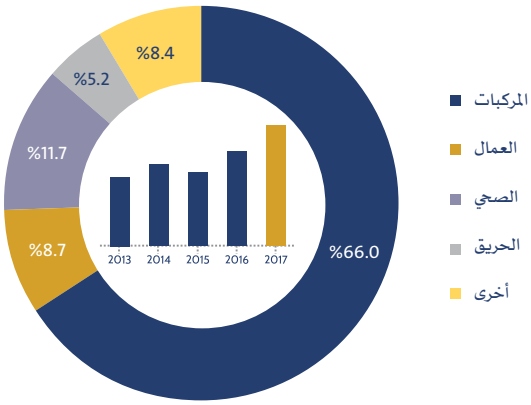

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

كما شهد العام 2017 ارتفاعاً في قيمة التعويضات المدفوعة بنسبة 26.8% لتصل إلى 144.3 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات بنسبة 63.5% من إجمالي التعويضات المدفوعة، ومقابل تأمين صحي بنسبة 21.9%، ومقابل تأمين عمال بنسبة 7.7%، ومقابل تامين حريق بنسبة 2.8%، وبقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 4.1% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

شكل 4 - 32: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2017

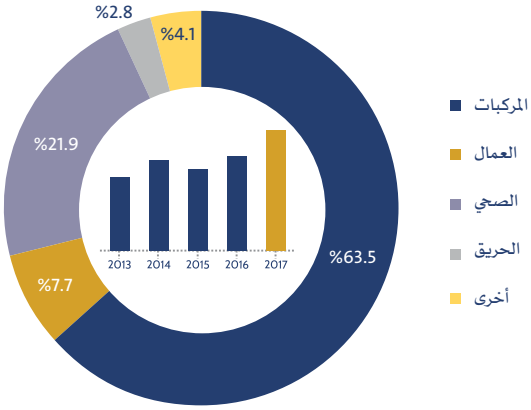

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

وقد بلغت الكثافة التأمينية (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة / عدد السكان) نهاية العام 2017 نحو 51.6 دولار، كما بلغت نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 1.8%، وهذه المؤشرات أدنى من مثيلاتها في دول المنطقة فقد بلغت هذه المؤشرات في الأردن نحو 81.4 دولار و2.1% على الترتيب في نهاية العام 2015.

التأجير التمويلي

يقوم مبدأ التأجير التمويلي على فرضية أن الثروات تتحقق باستخدام الأصول لا بامتلاكها، بمعنى قدرة المستأجر على توليد الدخل من استخدام الأصل لا بامتلاكه. إذ تقوم شركات التأجير التمويلي بشراء الأصول التي يختارها المستأجر وإتاحتها لاستخدام المستأجر وانتفاعه لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار، وفي نهاية فترة الإيجار يتم نقل ملكية الأصل للمستأجر أو إعادتها للمؤجر في حال لم يرغب المستأجر في ممارسة خيار الشراء.

ويتكون قطاع التأجير التمويلي من أربعة عشر شركة[44] متخصصة في التأجير التمويلي، وقد بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود في العام 2017 نحو 84.4 مليون دولار أمريكي بواقع 1,368 عقد، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 13% في القيمة و32% في عدد العقود مقارنة بمستواها في العام 2016. ويعزى هذا الانخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الشركات للحصول على التمويل اللازم. وقد شهدت محفظة التأجير التمويلي نوعاً من التنوع في الأصول المؤجرة خلال العام 2017، حيث اشتملت على شاحنات ومركبات ومعدات ثقيلة بنسبة 9%، إلى جانب السيارات التي احتلت 88%، إضافة إلى مال منقول بنسبة 3% من اجمالي محفظة التأجير التمويلي.

شكل 4 - 33: التوزيع الجغرافي لعقود التاجير التمويلي حسب العدد، 2016 و2017

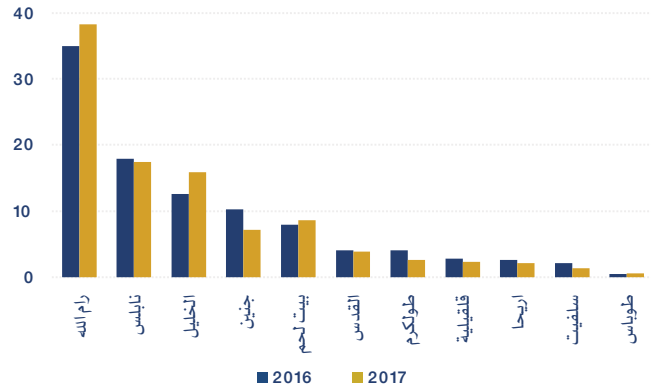

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

أما على مستوى التوزيع الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي، فقد استحوذت محافظة رام الله على النسبة الأعلى من عقود التأجير التمويلي بنسبة 38.2%، تلتها محافظة نابلس والخليل بنسبة 17.4% و15.9% على الترتيب.

الرهن العقاري

لا يزال السوق الأولي لتمويل الرهن العقاري يعاني من عدم وجود شركات تمويل رهن عقاري متخصصة، حيث يقتصر التعامل في هذا السوق على المصارف فقط، والتي يعتمد بعضها على مصادره الذاتية للتمويل في عمليات الإقراض العقاري، في حين يلجأ البعض الآخر منها إلى إعادة تمويل قروضها من خلال السوق الثانوي لتمويل الرهن العقاري، حيث يعمل في هذا السوق شركتان هما «شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري والتي أُسست كشركة مساهمة عامة عام 1999 والشركة التابعة لها «شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية."

ويعاني السوق الثانوي من محدودية مصادر التمويل، جراء عدم إقبال شركات إعادة التمويل على إصدار سندات القرض أو السندات المدعومة بموجودات عقارية، علماً بأن السندات المدعومة بموجودات عقارية تحتاج إلى قانون خاص بها لإصدارها.

وبهدف تنظيم وتطوير قطاع تمويل الرهن العقاري قامت الهيئة بالتشبيك والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة، فتم الانضمام إلى الفريق الوطني الذي يشمل عدة جهات ويهدف بشكل أساسي إلى القيام ببناء الاستراتيجية والخطوات اللازمة للتنفيذ من أجل ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030، حيث تم تضمين ما ورد في الخطة الاستراتيجية للهيئة بخصوص قطاع تمويل الرهن العقاري ضمن خطة التنمية علماً أنه تم انتداب ممثلين عدد (2) من الهيئة للعمل مع الفريق.

ومن أهم المعيقات التي تواجه المخمنين في تطبيق التعليمات بما يخص آليات التخمين، وجود العديد من المشاكل في السوق العقاري والتي من الممكن وصفها بأنها مشاكل هيكلية (Structural Deficiencies) تحول دون التطبيق الكامل للتعليمات الموجودة حالياً، كعدم وجود قاعدة بيانات للتخمين العقاري (سجلات منظمة لأسعار العقار) يمكن الاستعانة بها لمعرفة البيوعات المقارنة التي جرت في المنطقة. كما قامت الهيئة بالتواصل مع جمعية البنوك وتم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن القطاع المصرفي وممثلين عن الهيئة وعدد من المخمنين العقاريين لإعداد نموذج تخميني موحد، بحيث يتوافق محتوى النموذج مع تعليمات الهيئة واحتياجات المصارف قدر

44 الشركات المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال للعام 2017 هي: الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)؛ شركة ريتزليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي؛ الشركة العربية للتأجير التمويلي؛ شركة مينا للتأجير التمويلي؛ شركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي؛ شركة ليس اند جو للتأجير التمويلي؛ شركة جودلك بيرشز سليو شنز للتأجير التمويلي؛ شركة الثريا للتأجير التمويلي؛ الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي؛ شركة جديكو ليسينغ للتأجير التمويلي؛ شركة وايت ستون للتأجير التمويلي؛ شركة إيزي كار للتأجير التمويلي؛ شركة الأجارة الفلسطينية؛ شركة ليز فور يو للتأجير التمويلي.

ما أمكن، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري ويرفع من كفاءة المخمنين العقاريين المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير المعمول وفق أفضل الممارسات العالمية، وفي هذا السياق تم عقد عدة لقاءات للوصول إلى صيغة نهائية للنموذج.

وقد شهد العام 2017 ترخيص ثلاثة مخمنين عقاريين جدد من ضمنهم مخمن عقاري واحد في قطاع غزة، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 54 مخمناً عقارياً.

الملاحق الإحصائية

جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2013-2017

(نسبة مئوية)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	**3.5**	**3.6**	**3.5**	**3.2**	**3.8**
الدول المتقدمة	**1.3**	**2.1**	**2.3**	**1.7**	**2.3**
الولايات المتحدة	1.7	2.6	2.9	1.5	2.3
منطقة اليورو	0.2-	1.3	2.1	1.8	2.3
ألمانيا	0.6	1.9	1.5	1.9	2.5
فرنسا	0.6	0.9	1.1	1.2	1.8
إيطاليا	1.7-	0.1	0.9	0.9	1.5
اليابان	2.0	0.4	1.4	0.9	1.7
المملكة المتحدة	2.0	3.0	2.3	1.9	1.8
كندا	2.5	2.9	1.0	1.4	3.0
إسرائيل*	4.2	3.5	2.6	4.0	3.3
الدول الصاعدة والنامية	**5.1**	**4.7**	**4.3**	**4.4**	**4.8**
أفريقيا-جنوب الصحراء	5.3	5.1	3.4	1.4	2.8
دول أوروبا النامية	4.9	3.9	4.7	3.2	5.8
رابطة الدول المستقلة	2.4	1.0	2.0-	0.4	2.1
دول آسيا النامية	6.9	6.8	6.8	6.5	6.5
الصين	7.8	7.3	6.9	6.7	6.9
الهند	6.4	7.4	8.2	7.1	6.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.5	2.6	2.4	4.9	2.2
مصر	3.3	2.9	4.4	4.3	4.2
الأردن	2.8	3.1	2.4	2.0	2.3
لبنان	2.6	2.0	0.8	1.0	1.2
السعودية	2.7	3.7	4.1	1.7	0.7-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.9	1.3	0.3	0.6-	1.3
البرازيل	3.0	0.5	3.6-	3.5-	1.0
المكسيك	1.4	2.8	3.2	2.9	2.0
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	**104,749**	**110,342**	**115,252**	**120,367**	**127,044**

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2018.

جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2013-2017

(نسبة مئوية)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	**3.7**	**3.2**	**2.8**	**2.8**	**3.0**
الدول المتقدمة	**1.4**	**1.4**	**0.3**	**0.8**	**1.7**
الولايات المتحدة	1.5	1.6	0.1	1.3	2.1
منطقة اليورو	1.3	0.4	0.0	0.2	1.5
ألمانيا	1.6	0.8	0.1	0.4	1.7
فرنسا	1.0	0.6	0.1	0.3	1.2
إيطاليا	1.2	0.2	0.1	0.1-	1.3
اليابان	0.4	2.8	0.8	0.1-	0.5
المملكة المتحدة	2.6	1.5	0.0	0.7	2.7
كندا	0.9	1.9	1.1	1.4	1.6
إسرائيل	1.5	0.5	0.6-	0.5-	0.2
الدول الصاعدة والنامية	**5.5**	**4.7**	**4.7**	**4.3**	**4.0**
أفريقيا-جنوب الصحراء	6.6	6.3	7.0	11.3	11.0
دول أوروبا النامية	4.5	4.1	3.2	3.2	6.2
رابطة الدول المستقلة	6.5	8.1	15.5	8.3	5.4
دول آسيا النامية	4.6	3.4	2.7	2.8	2.4
الصين	2.6	2.0	1.4	2.0	1.6
الهند	9.4	5.8	4.9	4.5	3.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	9.4	6.5	5.8	4.9	6.6
مصر	9.4	10.2	10.4	13.8	29.5
الأردن	4.8	2.9	0.9-	0.8-	3.3
لبنان	4.8	1.9	3.7-	0.8-	4.5
السعودية	3.5	2.2	1.3	2.0	0.8-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.6	4.9	5.5	5.6	4.1
البرازيل	6.2	6.3	9.0	8.7	3.4
المكسيك	3.8	4.0	2.7	2.8	6.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2018.

جدول (1 - 3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2013-2017

(كنسبة من القوى العاملة)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الدول المتقدمة	7.9	7.3	6.7	6.2	5.6
الولايات المتحدة	7.4	6.2	5.3	4.9	4.3
منطقة اليورو	12.0	11.6	10.9	10.0	9.1
ألمانيا	5.2	5.0	4.6	4.2	3.8
فرنسا	10.3	10.3	10.4	10.0	9.4
إيطاليا	12.1	12.6	11.9	11.7	11.2
اليابان	4.0	3.6	3.4	3.1	2.9
المملكة المتحدة	7.6	6.2	5.4	4.9	4.4
كندا	7.1	6.9	6.9	7.0	6.3
إسرائيل	6.3	5.9	5.3	4.8	4.2
الدول المتقدمة الأخرى	4.6	4.6	4.5	4.4	4.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2017.

جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2013–2017

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الولايات المتحدة	0.25	0.25	0.50	0.75	1.5
منطقة اليورو	0.25	0.05	0.05	0.00	0.00
المملكة المتحدة	0.50	0.50	0.50	0.25	0.50
اليابان	0.00	0.00	0.00	0.10-	0.10-
كندا	1.00	1.00	0.50	0.50	1.00
الصين	6.00	5.60	4.35	4.35	4.35

المصدر: www.global-rates.com.

جدول (1 - 5): معدلات نمو حجم التجارة العالمية، 2013-2017

(نسبة مئوية)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات					
الدول المتقدمة	3.1	3.9	3.8	2.0	4.2
الدول النامية والصاعدة	4.8	3.2	1.5	2.6	6.4
الواردات					
الدول المتقدمة	2.3	3.9	4.6	2.7	4.0
الدول الصاعدة والنامية	5.2	4.2	0.9-	1.8	6.4
صادرات سلعية					
الدول المتقدمة	2.7	3.5	3.1	1.8	4.4
الدول النامية والصاعدة	4.7	2.6	1.1	2.6	6.4
واردات سلعية					
الدول المتقدمة	2.1	3.6	3.6	2.3	4.7
الدول النامية والصاعدة	4.7	2.5	0.5-	2.3	7.0
التغير في شروط التبادل التجاري					
الدول المتقدمة	9.0	3.0	2.0	0.9	0.2-
الدول النامية والصاعدة	0.6-	0.6-	2.4-	4.1-	6.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2018.

جدول (1 - 6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2013–2017

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الدول المتقدمة	**0.4**	**0.5**	**0.7**	**0.7**	**0.8**
الولايات المتحدة	2.1-	2.1-	2.4-	2.4-	2.4-
منطقة اليورو	2.2	2.4	3.2	3.4	3.5
ألمانيا	6.7	7.5	8.9	8.6	8.0
فرنسا	0.9-	1.3-	0.4-	0.9-	1.4-
إيطاليا	1.0	1.9	1.5	2.7	2.9
اليابان	0.9	0.8	3.1	3.8	4.0
المملكة المتحدة	5.5-	5.3-	5.2-	5.8-	4.1-
كندا	3.2-	2.4-	3.6-	3.2-	3.0-
إسرائيل	3.1	4.0	4.9	3.5	3.0
الدول الصاعدة والنامية	**0.6**	**0.5**	**0.2-**	**0.3-**	**0.1-**
أفريقيا-جنوب الصحراء	2.2-	3.8-	6.0-	4.1-	2.6-
دول أوروبا النامية	3.6-	2.9-	1.9-	1.8-	2.6-
رابطة الدول المستقلة	0.6	2.1	2.8	0.0	1.3
دول آسيا النامية	0.7	1.5	2.0	1.4	0.9
الصين	1.5	2.2	2.7	1.8	1.4
الهند	1.7-	1.3-	1.1-	0.7-	2.0-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.6	5.9	4.4-	4.6-	0.6-
مصر	2.2-	0.9-	3.7-	6.0-	6.5-
الأردن	10.4-	7.3-	9.1-	9.3-	8.7-
لبنان	29.5-	31.2-	19.6-	23.3-	25.0-
السعودية	18.1	9.8	8.7-	3.7-	2.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.7-	3.1-	3.4-	1.9-	1.6-
البرازيل	3.0-	4.2-	3.3-	1.3-	0.5-
المكسيك	2.4-	1.8-	2.5-	2.1-	1.6-

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2018.

جدول (1 - 7): الأصول الاحتياطية الرسمية، 2013-2017

(مليار دولار)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	**12,932**	**12,803**	**12,078**	**11,938**	**12,783**
الدول المتقدمة	**4,694**	**4,694**	**4,708**	**4,884**	**5,375**
الولايات المتحدة	145	130	118	117	123
منطقة اليورو	747	743	701	746	803
ألمانيا	198	193	174	185	200
فرنسا	145	143	138	147	156
إيطاليا	145	142	131	136	151
اليابان	1,267	1,261	1,233	1,217	1,264
المملكة المتحدة	119	124	148	135	151
كندا	72	75	80	83	87
إسرائيل	82	86	91	95	113
الدول الصاعدة والنامية	**8,237**	**8,109**	**7,369**	**7,054**	**7,407**
دول أوروبا النامية	398	372	338	349	367
دول آسيا النامية	4,715	4,751	4,290	4,030	4,293
الصين	3,849	3,869	3,405	3,098	3,235
الهند	296	323	352	360	410
مصر	16	14	15	23	36
الأردن	14	16	17	16	-
لبنان	48	50	49	54	55
السعودية	726	732	616	536	-
البرازيل	359	364	356	365	374
المكسيك	180	196	178	178	175

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، أيار 2018.

جدول (1 - 8): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين*، 2013-2017

سنة الأساس (2015) (مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017
أ) الإنتاج السلعي	**3,353.1**	**2,954.1**	**2,844.6**	**2,987.4**	**3,054.3**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**525.0**	**485.2**	**450.1**	**413.5**	**390.0**
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**1,842.1**	**1,757.7**	**1,656.7**	**1,740.1**	**1,777.8**
التعدين واستغلال المحاجر	66.9	58.0	50.0	48.3	53.7
الصناعات التحويلية	1,545.1	1,461.0	1,347.7	1,431.1	1,457.0
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	150.2	158.7	156.2	153.8	155.7
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	88.8	84.6	102.8	106.9	111.4
الإنشاءات	**986.0**	**711.3**	**737.8**	**833.8**	**886.5**
ب) الإنتاج الخدمي	**7,295.0**	**7,531.2**	**7,804.8**	**8,118.4**	**8,342.9**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	**2,218.3**	**2,260.8**	**2,415.5**	**2,404.1**	**2,613.4**
النقل والتخزين	**179.1**	**182.0**	**220.5**	**262.2**	**268.0**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**369.1**	**395.0**	**416.0**	**495.3**	**530.5**
المعلومات والاتصالات	**528.4**	**510.0**	**515.7**	**542.1**	**511.3**
الخدمات	**2,176.4**	**2,275.0**	**2,296.3**	**2,386.9**	**2,444.9**
الأنشطة العقارية والإيجارية	471.0	613.2	642.9	644.4	672.6
التعليم	929.9	982.5	967.1	1,040.7	1,023.2
الصحة والعمل الاجتماعي	390.4	405.6	404.0	426.0	407.2
أخرى**	385.0	273.6	282.3	275.8	341.9
الإدارة العامة والدفاع	**1,823.7**	**1,908.4**	**1,940.8**	**2,027.8**	**1,974.8**
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	**10,648.1**	**10,485.3**	**10,649.4**	**11,105.8**	**11,397.2**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**1,517.2**	**1,761.0**	**2,023.6**	**2,163.9**	**2,289.2**
الرسوم الجمركية	626.4	694.2	780.4	854.2	936.5
القيمة المضافة على الواردات	890.8	1,066.8	1,243.2	1,309.7	1,352.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (100=2015)	**12,275.2**	**12,252.9**	**12,673.0**	**13,269.7**	**13,686.4**
صافي الدخل المحول من الخارج	1,227.3	1,440.6	1,712.3	1,694.2	1,597.1
صافي التحويلات الجارية	1,141.3	1,312.1	1,421.4	1,397.3	1,689.8
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**14,643.7**	**15,005.6**	**15,806.7**	**16,361.2**	**16,973.3**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	2,944.0	2,852.4	2,863.9	2,922.9	2,923.4
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)	3,512.1	3,493.1	3,572.1	3,603.8	3,810.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي (دولار)	2,992.2	2,960.1	2,863.9	2,957.2	3,096.5
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	**12,476.0**	**12,715.6**	**12,673.0**	**13,425.7**	**14,498.1**

* تقديرات ربعية. وحسب ما هو منشور على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن بيانات العامين 2013 و2014 تفتقر لخاصية الجمع، حيث أن مجموع البنود الفرعية لا تتساوى مع البنود الرئيسية وذلك بسبب تحويل سنة الأساس من 2004 إلى 2015.

** تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 9): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين*، 2013-2017

النشاط الاقتصادي	2013	2014	2015	2016	2017
مليون دولار					
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**16,704.4**	**16,802.7**	**17,912.0**	**18,487.6**	**18,579.7**
الاستهلاك النهائي	**13,863.0**	**14,356.6**	**15,234.6**	**15,680.7**	**15,490.9**
الخاص**	10,740.0	11,116.7	11,805.1	12,189.9	11,969.2
العام	3,123.6	3,240.3	3,429.5	3,490.8	3,521.7
الاستثمار الإجمالي	**2,841.4**	**2,446.1**	**2,677.4**	**2,806.9**	**3,088.8**
الخاص	2409.5	1981.4	2093.7	2105.2	2162.2
العام	431.9	464.8	583.7	701.7	926.6
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**8.235,4-**	**0.895,4-**	**5.991,5-**	**6.071,5-**	**4.618,4-**
الصادرات	2,078.7	2,277.8	2,338.1	2,383.1	2,678.1
الواردات	6,613.3	6,885.3	7,537.6	7,553.7	7,494.5
صافي السهو والخطأ	**76.6**	**3.25**	**39.5-**	**3.74-**	**9.67-**
الناتج المحلي الإجمالي (100=2015)	**12,248.2**	**12,257.0**	**12,673.0**	**13,269.7**	**13,686.4**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**136.4**	**137.1**	**141.3**	**139.3**	**135.8**
الاستهلاك النهائي	**113.2**	**117.1**	**120.2**	**118.2**	**113.2**
الخاص	87.7	90.7	93.2	91.9	87.5
العام	25.5	26.4	27.1	26.3	25.7
الاستثمار الإجمالي	**23.2**	**20.0**	**21.1**	**21.2**	**22.6**
الخاص	19.7	16.2	16.5	15.9	15.8
العام	3.5	3.8	4.6	5.3	6.8
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**0.73-**	**5.73-**	**0.14-**	**0.93-**	**2.53-**
الصادرات	17.0	18.6	18.4	18.0	19.6
الواردات	54.0	56.2	59.5	56.9	54.8
صافي السهو والخطأ	**0.6**	**0.4**	**0.3-**	**4.0-**	**0.6-**
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

* تقديرات ربعية. وحسب ما هو منشور على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن بيانات العامين 2013 و2014 تفتقر لخاصية الجمع، حيث أن مجموع البنود الفرعية لا تتساوى مع البنود الرئيسية وذلك بسبب تحويل سنة الأساس من 2004 إلى 2015.
** تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 10): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في فلسطين، 2013-2017

(نقطة مئوية)

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	105.4	105.8	107.8	106.2	105.2
التبغ والمشروبات الكحولية	128.7	143.9	159.6	166.0	164.8
النسيج والملابس	105.3	104.3	109.3	112.4	112.2
السكن	111.1	114.8	108.3	105.5	109.0
الأثاث والسلع المنزلية	103.0	101.9	105.4	105.5	106.0
الرعاية الصحية	106.2	115.5	116.7	118.0	119.9
النقل والمواصلات	106.3	103.3	102.2	101.4	101.3
الاتصالات	100.4	97.8	95.7	94.4	94.7
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	101.9	100.1	102.2	101.8	103.8
التعليم	115.2	115.2	121.0	124.7	123.9
المطاعم والمقاهي	114.0	119.2	121.9	125.6	126.1
سلع وخدمات أخرى	107.8	117.0	118.2	118.3	120.2
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**107.6**	**109.4**	**111.0**	**110.7**	**111.0**
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	111.1	112.4	113.9	113.8	113.8
قطاع غزة	100.3	103.1	105.0	104.1	104.2
القدس	109.4	113.6	114.0	112.9	115.4
الرقم القياسي العام (100= 2010)	**107.6**	**109.4**	**111.0**	**110.7**	**111.0**
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية (نسبة مئوية)					
الضفة الغربية	3.10	1.20	1.29	0.08-	0.01-
قطاع غزة	0.76-	2.85	1.77	0.84-	0.11
القدس	1.81	3.84	0.33	0.96-	2.18
فلسطين	**1.73**	**1.73**	**1.43**	**0.22-**	**0.21**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 11): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2013-2017

مؤشرات أساسية	2013	2014	2015	2016	2017
القوة البشرية إلى مجموع السكان (%)					
فلسطين	**59.9**	**60.3**	**60.6**	**60.8**	**61.3**
الضفة الغربية	62.0	62.4	62.8	63.1	63.0
قطاع غزة	56.5	56.8	57.0	57.3	58.7
نسبة المشاركة (%)					
فلسطين	**43.6**	**45.8**	**45.8**	**45.8**	**45.3**
الضفة الغربية	45.0	46.6	46.1	45.6	45.3
قطاع غزة	41.2	44.4	45.3	45.6	45.1
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	**23.4**	**26.9**	**25.9**	**26.9**	**27.7**
الضفة الغربية	18.6	17.7	17.3	18.2	17.9
قطاع غزة	32.6	43.9	41.1	41.7	43.9
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل (%)					
في الضفة الغربية	58.6	61.1	59.5	58.5	57.6
في قطاع غزة	30.2	27.2	28.8	29.5	29.4
في إسرائيل والمستوطنات	11.2	11.7	11.7	12.0	13.0
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية)					
الزراعة وصيد الأسماك	10.7	10.6	8.7	7.2	6.6
الصناعة (التعدينية والتحويلية)	12.3	12.7	13.0	13.4	13.1
الإنشاءات (البناء والإنشاءات)	9.9	8.9	9.1	10.1	10.4
التجارة والمطاعم والفنادق	20.7	21.4	22.1	22.4	23.1
النقل والتخزين والاتصالات	6.7	5.8	6.4	6.8	7.2
الخدمات والفروع الأخرى	39.8	40.6	40.8	40.2	39.7
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	**97.2**	**102.1**	**104.0**	**109.3**	**114.3**
الضفة الغربية	89.0	90.9	94.0	98.1	101.5
قطاع غزة	63.1	64.0	62.0	61.7	59.3
إسرائيل والمستوطنات	175.6	187.6	199.1	218.1	226.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1 - 12): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2018

المؤشرات	2017	2018		
	تقديرات*	سيناريو الأساس	السيناريو المتفائل (نجاح المصالحة)	السيناريو المتشائم (فشل المصالحة)
معدل التغير السنوي				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**3.1**	**2.4**	**5.6**	**1.4-**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.02	0.3	3.0	3.5-
القيمة المضافة للقطاع الخاص	2.9	2.0	7.3	2.5-
القيمة المضافة للقطاع العام	2.8	1.9	6.5	1.9-
التضخم	0.2	0.1-	-	-
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
إجمالي الاستهلاك	**113.2**	**112.6**	**113.6**	**111.9**
العام	25.7	25.5	25.9	25.2
الخاص**	87.5	87.1	87.7	86.7
إجمالي الاستثمار	**22.6**	**22.2**	**22.9**	**21.7**
صافي الصادرات	**35.2-**	**34.8-**	**36.5-**	**33.6-**
إجمالي الصادرات	19.6	18.5	20.4	18.3
إجمالي الواردات	54.8	53.3	56.9	51.9
صافي السهو والخطأ	**0.6-**	**0**	**0**	**0**
بنود تذكيرية				
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**13,686.4**	**14,018**	**14,450**	**13,495**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**2,923**	**2,943**	**3,030**	**2,830**
معدل البطالة	**27.7**	**29.3**	**27.1**	**32.4**
سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل	**3.6**	**3.5**	**--**	**--**

* تقديرات الحسابات القومية الربعية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع في عجز الميزان التجاري.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2013–2017

(مليون شيكل)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح	**13,276.2**	**14,353.2**	**14,335.4**	**16,444.3**	**15,790.9**
إيرادات الجباية المحلية	**3,078.6**	**3,114.3**	**3,542.2**	**5,023.2**	**4,418.9**
إيرادات ضريبية	2,157.3	2,148.7	2,354.0	2,391.2	2,750.6
إيرادات غير ضريبية	921.3	965.6	968.4	2,309.1	1,404
تحصيلات مخصصة	--	--	219.8	322.9	264.3
إيرادات المقاصة	**6,089.0**	**7,317.9**	**7,953.0**	**8,872.5**	**8,966.4**
الإرجاعات الضريبية (-)	806.5	481.3	264.5	372.2	191.6
المنح والمساعدات الخارجية	**4,915.1**	**4,402.3**	**3,104.7**	**2,920.8**	**2,597.2**
منح لدعم الموازنة	4,531.6	3,676.1	2,757.2	2,317.8	1,965.7
منح لدعم المشاريع التطويرية	383.5	726.2	347.5	603.0	631.5
إجمالي النفقات العامة	**12,342.2**	**12,860.8**	**13,993.2**	**14,760.1**	**14,601.8**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	**11,734.8**	**12,274.4**	**13,306.4**	**13,935.9**	**13,680.5**
أجور ورواتب	6,548.1	6,766.5	6,837.0	7,332.2	7,063.4
نفقات غير الأجور	4,426.8	4,485.5	5,173.3	5,409.2	5,507.6
صافي الإقراض	759.9	1,022.4	1,169.2	1,029.3	959.6
مدفوعات مخصصة	--	--	126.9	165.2	149.9
النفقات التطويرية	**607.4**	**586.4**	**686.8**	**824.2**	**921.3**
الرصيد الجاري	**3373.7-**	**2323.5-**	**2075.7-**	**412.3-**	**486.8-**
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	3,981.1-	2,909.9-	2,762.5-	1,236.5-	1,408.1-
الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات	**934.0**	**1,492.4**	**342.2**	**1,684.3**	**1,189.1**
التمويل	**934.0-**	**1,492.4-**	**342.2-**	**1,684.3-**	**1,189.1-**
صافي التمويل من المصارف المحلية	895.0-	506.7-	634.0	486.3-	307.0
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة		1,003.8-	917.0-	1,214.9-	1,495.2-
الرصيد المتبقي	39.0	18.1-	59.2	16.9-	0.9
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.61	3.57	3.89	3.81	3.61

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2013–2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الدين المحلي	**1,267.6**	**1,128.0**	**1,466.5**	**1,439.8**	**1,501.2**
المصارف المحلية	**1,253.0**	**1,114.6**	**1,453.1**	**1,426.2**	**1,486.2**
قروض	661.3	631.0	798.9	816.9	814.0
جاري مدين	366.3	302.7	433.5	382.7	424.9
هيئة البترول*	225.4	180.9	220.7	226.6	246.9
المؤسسات العامة الأخرى	**14.6**	**13.4**	**13.4**	**13.6**	**15.0**
الدين الخارجي	**1,108.6**	**1,088.8**	**1,070.7**	**1,044**	**1,041.9**
المؤسسات المالية العربية	**630.1**	**620.9**	**618.4**	**606**	**564.4**
صندوق الأقصى	523.9	517.4	518	512.4	513.0
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	57.9	56.9	56	56.1	14.3
البنك الإسلامي للتنمية	48.3	46.6	44.4	37.5	37.1
المؤسسات الدولية والإقليمية	**342.5**	**347.7**	**337.4**	**329.8**	**342.3**
البنك الدولي	283.6	276.7	269.5	266.1	269.0
بنك الاستثمار الأوروبي	36.1	48.1	45.1	41.1	50.7
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.0	2.7	2.5	2.3	2.3
الأوبك	19.8	20.2	20.3	20.3	20.3
القروض الثنائية	**136.0**	**120.2**	**114.9**	**108.2**	**135.3**
إجمالي الدين العام الحكومي	**2,376.2**	**2,216.8**	**2,537.2**	**2,483.8**	**2,543.1**
الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	19.0	17.4	20.0	18.5	17.5

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2 - 3): صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2013–2017

(مليون شيكل)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأجور والرواتب	379.7	569.8	602.7	505.3	568.1
نفقات غير الأجور	1,220.8	1,711.9	1,591.6	1,861.3	1,631.1
النفقات التطويرية	66.0	351.2	206.3	462.5	400.3
الإرجاعات الضريبية	26.9	146.5	334.8	16.9-	69.7
مدفوعات مخصصة	**-**	**-**	**92.9**	**157.9**	**115.0**
المجموع	**1,693.4**	**2,779.4**	**2,828.3**	**2,970.1**	**2,784.2**
متأخرات مدفوعة خلال نفس العام	-	-	-	919.4	957.4-
دفعات متاخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة	-	1,003.8	917.0	1,214.9	1,495.2-
صافي المتأخرات	**1,693.4**	**1,775.6**	**1,911.3**	**835.8**	**331.6**

المصدر: وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

ملاحق الفصل الثالث:تطورات القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2013–2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الحساب الجاري (صافي)	**2,383.4-**	**2,149.0-**	**2,066.0-**	**1,941.6-**	**1,563.7-**
السلع (صافي)	**4,682.7-**	**4,830.2-**	**4,300.5-**	**4,327.4-**	**4,439.1-**
الصادرات (فوب)	1,133.7	1,383.6	1,756.7	1,879.1	2,125.5
الواردات (فوب)	5,816.4	6,213.8	6,057.2	6,206.5	6,564.6
الخدمات (صافي)	**49.5-**	**206.5-**	**899.1-**	**918.8-**	**935.1-**
الصادرات	938.1	788.6	581.4	501.4	567.1
الواردات	987.6	995.1	1,480.5	1,420.2	1,502.2
الدخل (صافي)	**1,160.3**	**1,482.4**	**1,712.2**	**1,896.0**	**1,991.9**
المقبوضات	1,263.8	1,618.4	1,803.0	2,014.6	2,150.3
منها تعويضات العاملين	1,140.5	1,449.4	1,663.9	1,894.5	1,969.8
منها من اسرائيل	1,079.8	1,435.3	1,650.7	1,880.3	1,918.6
منها دخل الاستثمار	123.3	169.0	139.1	120.1	180.5
المدفوعات	103.5	136.0	90.8	118.6	158.4
التحويلات الجارية (صافي)	**1,188.5**	**1,405.3**	**1,421.4**	**1,408.6**	**1,818.6**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	**1,862.9**	**2,013.2**	**1,875.4**	**1,897.4**	**2,112.8**
منها للقطاع الحكومي	735.4	614.6	487.3	448.5	592.1
منها للقطاعات الأخرى	1,127.5	1,398.6	1,388.1	1,448.9	1,520.7
التدفقات الخارجة من فلسطين	**674.4**	**607.9**	**454.0**	**488.8**	**294.2**
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**2,144.8**	**1,765.4**	**2,451.1**	**1,701.5**	**1,395.2**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**551.4**	**690.9**	**491.0**	**682.3**	**397.1**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	551.4	690.9	509.8	694.7	397.1
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	551.4	690.9	509.8	694.7	397.1
منها للقطاع الحكومي	281.0	447.5	260.6	436.8	146.2
منها للقطاعات الأخرى	270.4	243.4	249.2	257.9	250.9
التدفقات الخارجة من فلسطين	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)	**0.0**	**0.0**	**18.8-**	**12.4-**	**0.0**
الحساب المالي (صافي)**	**1,593.4**	**1,074.5**	**1,960.1**	**1,019.2**	**998.1**
الاستثمار المباشر (صافي)	**224.0**	**27.9-**	**29.6**	**341.4**	**221.9**
استثمار الحافظة (صافي)	**186.8**	**179.1-**	**124.7**	**295.4-**	**68.6**
الاستثمارات الأخرى (صافي)	**1,203.8**	**1,268.7**	**1,714.3**	**705.1**	**841.1**
التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	**21.2-**	**12.8**	**91.5**	**268.1**	**133.5-**
التمويل الاستثنائي	5.6	7.7	8.1	2.5	0.0
صافي السهو والخطأ***	**238.6**	**383.6**	**393.2-**	**237.6**	**168.5**
الميزان الكلي	**15.7**	**20.4-**	**99.6-**	**270.7-**	**133.5**
التمويل	15.7-	20.4	99.6	270.6	133.5-
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	19.1-	16.9-	16.3-	14.5-	10.8-

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2013-2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
صافي وضع الاستثمار الدولي	**1,161.0**	**1,235.0**	**1,034.0**	**1,289.0**	**1,373.0**
إجمالي الأصول الخارجية	**6,101.0**	**5,951.0**	**6,030.0**	**6,138.0**	**6,455.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	315.0	167.0	445.0	445.0	422.0
استثمارات الحافظة في الخارج	1,145.0	1,183.0	1,088.0	1,110.0	1,055.0
الاستثمارات الأخرى في الخارج	3,956.0	3,929.0	3,916.0	4,270.0	4,532.0
ومنها: العملة والودائع	3,862.0	3,759.0	3,768.0	3,921.0	4,210.0
الأصول الاحتياطية	685.0	672.0	581.0	313.0	446.0
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**4,940.0**	**4,716.0**	**4,996.0**	**4,849.0**	**5,082.0**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,450.0	2,453.0	2,511.0	2,588.0	2,703.0
استثمارات الحافظة في فلسطين	791.0	710.0	821.0	658.0	664.0
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	1,699.0	1,553.0	1,664.0	1,603.0	1,715.0
ومنها: القروض	1,152.0	1,147.0	1,133.0	1,140.0	1,085.0
العملة والودائع	547.0	404.0	530.0	496.0	603.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

ملاحق الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): عدد المصارف وفروعها العاملة في فلسطين حسب جنسيتها، 2013–2017

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة، ومنها:	10	10	9	8	8
المصارف الأردنية	8	8	7	7	7
المصارف المصرية	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	1	0	0
الإجمالي	**17**	**17**	**17**	**16**	**15**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	125	142	155	187	209
المصارف الوافدة، ومنها:	112	116	119	122	128
المصارف الأردنية	105	109	112	116	121
المصارف المصرية	6	6	6	6	7
المصارف الأجنبية	1	1	1	0	0
الإجمالي	**237**	**258**	**274**	**309**	**337**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 2): مؤشرات الانتشار والاشتمال المالي في فلسطين، 2013-2017

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الفروع والمكتب	237	258	274	309	337
عدد حسابات المودعين	2,748,387	2,766,635	2,940,575	3,072,923	3,208,783
إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)	**8,303.7**	**8,935.3**	**9,654.6**	**10,604.7**	**11,982.5**
أفراد	6,057,9	6,468.9	6,805.9	7341.0	8,316.1
مؤسسات وشركات	1,568.0	1,681.2	2,192.8	2590.1	2,536.6
القطاع العام	677.8	785.2	655.8	673.5	736.2
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	**4,480.1**	**4,895.1**	**5824.7**	**6871.9**	**8,026.0**
أفراد*	1,824.5	2,052.0	2,539.5	2731.6	3,206.2
مؤسسات وشركات**	1,282.3	1,603.3	1,829.1	2721.5	3,343.7
القطاع العام	1,374.2	1,239.8	1,456.1	1,418.8	1,476.0
عدد أجهزة الصراف الآلي	488	549	592	622	644
عدد نقاط البيع	4,646	5,579	5987	6253	5579
عدد بطاقات (Credit Cards)	62,931	70,029	82,830	118,076	98,041
عدد بطاقات (Debit Cards)	408,636	419,676	466,789	547,019	695,120
عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي	132,758	163,074	189,414	165,763	13,2772

* تشمل أيضاً بطاقات الائتمان وغير المقيمين.
** تشمل أيضاً المؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017*

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	**1,063.0**	**1,050.0**	**1,164.2**	**1,284.1**	**1,394.5**
الاحتياطيات الإلزامية	754.3	784.5	871.2	920.4	1,034.6
حسابات أخرى	308.7	265.5	293.0	363.7	359.9
رأس المال والاحتياطيات	**94.1**	**100.7**	**103.6**	**109.5**	**117.6**
رأس المال المدفوع	**63.3**	**70.0**	**72.9**	**78.8**	**86.9**
الاحتياطيات	30.8	30.7	30.7	30.7	30.7
مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	17.2	16.9	17.0	17.0	18.4
المطلوبات = الموجودات	**1,174.3**	**1,167.6**	**1,284.8**	**1,410.6**	**1,530.5**
الموجودات المحلية	**183.1**	**132.0**	**295.5**	**642.4**	**592.3**
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	183.1	132.0	295.5	642.4	592.3
ودائع جارية	8.0	24.6	15.6	62.3	3.7
ودائع لأجل	175.1	107.4	279.9	562.1	530.0
ودائع استثمارية لدى بنوك اسلامية	0	0	0	18.0	58.6
الموجودات الأجنبية	**967.4**	**1,007.3**	**955.4**	**726.5**	**886.6**
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	758.5	735.2	741.7	462.4	694.7
ودائع جارية وتحت الطلب	94.0	68.9	47.5	38.3	18.2
ودائع لأجل	664.5	666.3	694.2	424.1	676.5
استثمارات خارجية**	208.9	272.1	213.7	264.1	191.9
الموجودات الثابتة	**4.0**	**3.1**	**4.0**	**3.4**	**41.9**
موجودات أخرى*	**19.8**	**25.2**	**29.9**	**38.3**	**9.7**

* يرجى الانتباه الى أن بعض الأرقام قد تكون تغيرت مقارنةً بالتقارير السابقة ويعزى ذلك الى تحديث البيانات وفقاً للميزانيات المدققة النهائية المعتمدة لسلطة النقد.

** تشمل ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية في الخارج

*** تشمل مشاريع تحت التنفيذ

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017*

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	**17.9**	**22.7**	**18.9**	**23.2**	**29.9**
صافي الفوائد وعوائد الاستثمار	13.1	15.9	10.9	14.6	20.5
إيرادات أخرى	4.8	6.8	8.0	8.6	9.4
النفقات	**16.0**	**16.1**	**16.0**	**17.4**	**21.8**
نفقات الموظفين	10.9	11.0	10.7	10.9	11.3
نفقات إدارية	3.1	3.0	3.2	4.3	4.7
نفقات الاهلاك	1.5	1.5	1.5	1.3	1.5
نفقات مكتب المتابعة المالية	0.5	0.6	0.6	0.9	1.3
أخرى	-	-	-	-	3.0
صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات	**1.9**	**6.6**	**2.9**	**5.8**	**8.1**

* يرجى الانتباه الى أن بعض الأرقام قد تكون تغيرت مقارنةً بالتقارير السابقة ويعزى ذلك الى تحديث البيانات وفقاً للميزانيات المدققة النهائية

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017*

الدوائر والمكاتب	2013			2014			2015			2016			2017		
	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع	رام الله	غزة	مجموع
مكتب المحافظ	18	2	20	19	2	21	14	4	18	13	4	17	13	4	17
مكتب الأمن والسلامة العامة	13	10	23	13	10	23	12	11	23	12	12	24	17	12	29
وحدة المتابعة المالية	10	0	10	10	0	10	12	0	12	0	0	0	0	0	0
مكتب إدارة المخاطر	-	-	-	-	-	-	4	0	4	4	0	4	6	0	6
المكاتب المستقلة	**8**	**4**	**12**	**7**	**4**	**11**	**5**	**4**	**9**	**7**	**4**	**11**	**7**	**4**	**11**
مكتب التظلمات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	2	2	4	2	2	4	2	2	4	2	2	4	2	2	4
مكتب التدقيق الداخلي	6	2	8	5	2	7	3	2	5	5	2	7	5	2	7
الدوائر الأساسية	**121**	**30**	**151**	**119**	**30**	**149**	**114**	**30**	**144**	**110**	**30**	**140**	**111**	**29**	**140**
مجموعة الاستقرار النقدي	**29**	**5**	**34**	**28**	**5**	**33**	**27**	**5**	**32**	**25**	**5**	**30**	**25**	**5**	**30**
دائرة الأبحاث والسياسة النقدية	16	3	19	16	3	19	15	3	18	16	3	19	16	3	19
دائرة العمليات النقدية	13	2	15	12	2	14	12	2	14	9	2	11	9	2	11
مجموعة الاستقرار المالي	**92**	**25**	**117**	**91**	**25**	**116**	**87**	**25**	**112**	**85**	**25**	**110**	**86**	**24**	**110**
دائرة الرقابة والتفتيش	63	15	78	62	15	77	58	15	73	56	15	71	57	14	71
دائرة نظم المدفوعات	13	4	17	12	4	16	12	4	16	11	4	15	11	4	15
دائرة انضباط السوق	16	6	22	17	6	23	17	6	23	18	6	24	18	6	24
الدوائر المساندة	**86**	**43**	**129**	**88**	**43**	**131**	**85**	**42**	**127**	**87**	**41**	**128**	**90**	**41**	**131**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	8	3	11	6	3	9	6	3	9	7	3	10	7	3	10
دائرة الخدمات العامة	33	24	57	34	24	58	34	23	57	33	21	54	36	21	57
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	22	5	27	23	5	28	21	5	26	22	5	27	22	5	27
دائرة الموارد البشرية	8	3	11	11	3	14	11	3	14	12	4	16	12	4	16
الدائرة المالية	15	8	23	14	8	22	13	8	21	13	8	21	13	8	21
المجموع	**256**	**89**	**345**	**256**	**89**	**345**	**246**	**91**	**337**	**233**	**91**	**324**	**244**	**90**	**334**

* لا يشمل المستشارين والموظفين بعقود.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017

الدوائر والمكاتب	2013	2014	2015	2016	2017
مكتب المحافظ	**7**	**11**	**6**	**6**	**10**
مكتب الأمن والسلامة العامة	4	5	2	2	3
المكاتب المستقلة	**7**	**5**	**9**	**11**	**12**
مكتب الاستشارات القانونية	2	2	3	3	2
مكتب التدقيق الداخلي	5	3	6	4	5
مكتب إدارة المخاطر				4	5
الدوائر الأساسية	**195**	**81**	**136**	**72**	**61**
مجموعة الاستقرار النقدي	**41**	**29**	**37**	**24**	**26**
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	20	19	22	17	13
دائرة العمليات النقدية	21	10	15	7	13
مجموعة الاستقرار المالي	**154**	**52**	**99**	**48**	**35**
دائرة الرقابة والتفتيش	134	34	59	31	21
دائرة نظم المدفوعات	8	5	13	5	5
دائرة انضباط السوق	12	13	27	12	9
الدوائر المساندة	**50**	**30**	**44**	**34**	**28**
دائرة العلاقات العامة والاتصال	12	4	9	6	5
دائرة الخدمات العامة	9	6	3	5	7
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	16	10	16	9	6
دائرة الموارد البشرية	5	5	10	8	5
الدائرة المالية	8	5	6	6	5
المجموع	**263**	**132**	**197**	**125**	**114**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 7): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2013-2017

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الموجودات الأجنبية	**4,890.9**	**5,023.9**	**4,781.3**	**4,751.2**	**4,957.4**
المستحقات على غير المقيمين	5,445.5	5,443.9	5,323.2	5302.4	5,657.2
المطالبات لغير المقيمين	554.6	420.0	541.9	551.2	699.8
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**4,053.4**	**4,461.4**	**5,534.1**	**6586.9**	**7,667.6**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	778.4	629.4	969.9	940.0	912.6
المستحقات على الحكومة المركزية	1,376.0	1,242.3	1,458.1	1,465.3	1,511.8
المطالبات على الحكومة المركزية	597.6	612.9	488.2	525.3	599.2
المستحقات على القطاعات الأخرى	3,275.0	3,832.0	4,564.2	5,646.9	6,755.0
الشركات المالية الأخرى	10.7	8.5	7.9	8.0	16.7
السلطات المحلية	1.3	0.7	1.1	1.4	3.1
الشركات غير المالية	3.1	0.0	0.0	4.4	0.0
المستحقات على القطاع الخاص	3,259.9	3,822.8	4,555.2	5,633.1	6,735.2
صافي البنود الأخرى*	**1,447.1**	**1,449.8**	**1,447.9**	**1,772.2**	**1,631.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 8): الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017

(دولار أمريكي)

بيان الميزانية	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الأصول	**11,190.7**	**11,815.4**	**12,599.9**	**14,196.4**	**15,850.2**
النقدية والمعادن الثمينة	956.0	658.5	1,083.2	991.2	1,728.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	4,130.2	4,391.1	3,870.7	4,278.9	3,911.1
لدى سلطة النقد	996.6	1,041.5	1,134.1	1,305.7	1,428.7
لدى المصارف في فلسطين	452.6	509.8	365.6	340.3	359.0
لدى المصارف خارج فلسطين	2,681.1	2,839.8	2,371.0	2,633.0	2,123.4
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	856.9	985.6	953.3	1,007.1	990.4
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,480.1	4,895.1	5,824.8	6,871.9	8,026.0
القبولات المصرفية	7.6	6.0	4.1	4.8	4.8
الاستثمارات	155.1	145.0	164.3	205.2	217.2
الأصول الثابتة	362.1	404.4	438.9	490.5	549.8
الأصول الأخرى	242.7	329.7	260.7	346.6	422.7
إجمالي الخصوم	**11,190.7**	**11,815.4**	**12,599.9**	**14,196.4**	**15,850.2**
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	900.1	728.2	852.6	1,139.7	1,135.3
ودائع سلطة النقد	189.5	134.6	299.2	644.5	597.4
ودائع المصارف في فلسطين	445.4	499.9	368.0	335.3	328.2
ودائع المصارف خارج فلسطين	265.3	93.6	185.4	159.9	209.7
إجمالي ودائع الجمهور	8,303.7	8,934.5	9,654.2	10,604.7	11,982.5
القبولات المنفذة والقائمة	13.8	11.3	13.8	30.9	25.9
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1,359.9	1,464.0	1,463.9	1,682.4	1,891.2
رأس المال المدفوع	928.1	976.0	961.3	1,071.8	1,157.7
فائض (فضلة) رأس المال	12.0	12.0	9.9	27.4	36.8
الاحتياطي القانوني	123.2	138.0	151.7	165.8	183.8
الاحتياطات المعلنة	70.0	83.9	97.5	112.6	123.8
الأرباح غير الموزعة	4.0	4.7	4.2	14.3	33.3
أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	3.0	2.6-	5.1	1.2-	8.3-
احتياطات إعادة التقييم	4.1	4.2	4.4	8.4	8.8
الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	94.2	83.7	95.5	109.4	125.9
الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المساندة المؤهلة	0.0	7.2	7.2	50.0	91.5
خسائر وأرباح السنة الجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأرباح والخسائر قيد الموافقة	121.3	156.9	127.1	123.9	137.9
مخصص الضرائب	114.1	61.1	43.5	60.7	84.3
مخصصات أخرى*	345.9	368.6	403.4	437.5	472.9
المطلوبات الأخرى	153.2	247.6	168.6	240.5	256.6

* بما في ذلك أيضاً مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص هبوط الاستثمارات، والاستهلاك والإطفاء.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 9): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في فلسطين، 2013-2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الفوائد المقبوضة	402.7	423.1	438.4	484.2	571.9
الفوائد المدفوعة	56.7	63.2	64.1	78.0	105.0
صافي الدخل من الفوائد	**346.0**	**359.9**	**374.3**	**406.2**	**466.8**
صافي العمولات	80.3	86.1	90.2	96.4	115.9
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	5.1	6.5	6.2	11.0	14.3
أخرى	35.8	44.7	45.7	47.3	61.6
صافي الدخل من غير الفوائد	121.2	137.3	142.1	154.7	191.8
صافي الدخل من كافة العمليات	467.2	497.2	516.4	560.9	658.6
نفقات الموظفين	**138.4**	**154.1**	**167.6**	**178.8**	**216.1**
نفقات أخرى	**118.5**	**144.9**	**158.5**	**172.4**	**192.0**
صافي المخصصات	9.1	2.1	14.9	15.3	22.2
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	266.0	301.1	341.0	366.5	430.3
صافي الدخل قبل الضرائب	201.2	196.1	175.4	194.4	228.4
الضرائب	58.3	50.4	43.1	46.4	57.8
صافي الدخل بعد الضرائب	**142.9**	**145.7**	**132.3**	**148.0**	**170.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 10): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2013–2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	676.9	785.2	655.8	673.5	736.2
السلطة الوطنية الفلسطينية	531.3	612.3	487.6	525.2	599.1
قطاع خاص، ومنه:	7,626.8	8,149.3	8,998.4	9,931.2	11,246.3
المقيم	7,345.4	7,840.6	8,653.8	9,594.7	10,852.6
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	7,447.1	7,940.4	8,615.6	9,503.4	10,854.7
قطاع غزة	856.6	994.1	1,038.6	1,101.3	1,127.8
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3,339.1	3,505.7	3,776.0	4,207.5	4,698.4
ودائع توفير	2,582.9	2,837.3	3,141.9	3,466.2	3,936.1
ودائع لأجل	2,381.7	2,591.5	2,736.3	2,931.0	3,348.1
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي		3,550.4	3,578.6	3,506.3	4,039.9
دينار أردني	2,106.0	2,299.4	2,477.2	2,643.7	2,805.2
شيكل إسرائيلي	2,409.9	2,750.5	3,229.6	3,956.0	4,732.4
عملات أخرى	327.2	334.2	368.8	498.7	405.0
المجموع	**8,303.7**	**8,934.5**	**9,654.2**	**10,604.7**	**11,982.5**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 11): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2013-2017

(مليون دولار)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	1,373.2	1,239.8	1,452.6	1,418.8	1,476.0
السلطة الوطنية الفلسطينية	1,372.2	1,239.1	1,451.5	1,416.4	1,471.0
القطاع الخاص، ومنه:	3,106.9	3,655.3	4,372.2	5,453.1	6,550.0
المقيم	3,070.3	3,631.2	4,352.9	5,387.7	6,470.7
حسب نوع التسهيلات					
القروض	3,207.6	3,853.8	4,639.9	5,632.5	6,594.1
الجاري مدين	1,258.5	1,021.0	1,155.4	1,199.6	1,373.8
الإجارة المنتهية بالتمليك	14.0	20.3	29.5	39.8	58.0
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	3,986.2	4,320.1	5,135.6	5,954.4	7,039.8
قطاع غزة	493.9	575.0	689.2	907.5	986.2
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2,464.0	2,838.6	2,929.4	2,460.9	3,182.7
دينار أردني	471.1	582.7	863.2	972.0	1,129.4
شيكل إسرائيلي	1,510.7	1,443.6	1,984.7	2,375.1	3,589.5
عملات أخرى	34.3	30.2	47.5	63.9	124.4
المجموع	**4,480.1**	**4,895.1**	**5,824.8**	**6,871.9**	**8,026.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 12): مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2013-2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
مخصص القروض	51.7	47.8	55.7	64.4	72.1
مخصص الجاري مدين	23.7	28.8	28.3	35.7	36.5
مخصص التمويل التأجيري	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي المخصصات	76.0	76.6	84.0	100.1	108.6
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**4,404.1**	**4,818.5**	**5,740.8**	**6,771.8**	**7,917.4**
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,480.1	4,895.1	5,824.8	6,871.9	8,026.0
الفوائد المعلقة	19.3	21.1	22.2	24.8	24.0
التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)	**98.1**	**129.2**	**129.1**	**124.8**	**124.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 13): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2013-2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
العقارات والإنشاءات والأراضي	707.5	831.2	1,081.0	1,369.6	1,620.7
الصناعة والتعدين	222.2	257.2	264.3	299.3	396.3
التجارة العامة	612.3	744.6	941.9	1,103.3	1,405.3
الزراعة والثروة الحيوانية	38.3	46.5	73.3	125.0	124.1
خدمات مالية وخدمات عامة	242.0	374.4	402.0	605.6	868.4
تمويل السلع الاستهلاكية	885.4	921.7	1,074.9	1,366.3	1,399.2
تمويل شراء السيارات	130.5	165.1	200.7	229.3	292.9
أخرى	268.7	314.7	334.0	354.8	443.1
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	**3,106.9**	**3,655.3**	**4372.1**	**5,453.1**	**6,550.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 14): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض، 2013-2017

(نسبة مئوية)

الفترة	فائدة الإقراض			فائدة الإيداع		
	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	شيكل إسرائيلي
2013	7.48	6.44	9.35	2.08	0.62	1.32
2014	7.20	6.05	9.09	2.15	0.83	1.46
2015	6.94	6.95	7.80	2.20	0.94	1.57
2016	6.34	5.87	6.94	2.28	1.02	1.50
2017	6.79	5.79	7.09	2.05	1.39	1.43

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2013-2017

(مليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية المفتاح الوطني		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		حوالات إلى خارج النظام		إجمالي الحوالات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2013	8,223	14,823.0	142,926	6,344.9	7,758	3,356.3			1,128	72.3	1,506	131.2	2,629	7,383.4	161,541	24,727.7
2014	7,951	16,179.0	154,075	6,761.9	7,897	3,222.7			1,455	84.2	1,564	135.0	2,311	7,526.6	172,942	26,382.9
2015	7,271	23,440.0	172,677	7,648.5	7,681	2,780.2	810	0.4	1,464	56.1	1,568	146.0	2,272	7,450.1	191,471	34,072.1
2016	8,226	28,334.5	171,499	7,431.0	7,025	2,754.8	4,410	51.4	1,581	118.2	1,652	136.0	2,177	7,367.3	194,393	38,825.8
2017	8,954	22,872.7	159,796	8,447.3	6,864	3,125.1	5,405	75.5	1,463	117.9	2,957	245.6	2,278	7,844.6	185,439	34,884.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة المقاصة الفلسطينية، 2013-2017

(مليون دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2013	194,333	2,144.92	105,136	460.65	4,042,570	7,722.44	4,388	238.97	**4,346,427**	**10,566.98**
2014	201,623	2,184.67	118,425	568.29	4,312,778	8.180.18	4,946	184.66	**4,637,772**	**11,117.80**
2015	212,523	2,199.55	119,776	610.04	4,758,872	8,239.27	5,225	82.54	**5,096,396**	**11,131.40**
2016	238,432	2,586.41	131,746	718.58	5,269,893	9,325.36	4,664	61.18	**5,644,735**	**12,691.53**
2017	264,449	2,834.63	154,803	845.80	5,951,604	11,323.02	5,008	69,32	**6,375,864**	**15,072.77**
حركة الشيكات المعادة										
2013	23,778	73.30	14,688	24.05	448,749	561.24	129	0.58	**487,344**	**659.17**
2014	23,368	81.85	14,457	25.64	429,481	556.06	131	1.23	**467,436**	**664.78**
2015	21,478	73.61	13,824	31.34	502,622	563.94	121	1.42	**538,045**	**670.31**
2016	25,387	95.75	14,688	35.53	568,403	699.82	123	0.44	**608,601**	**831.54**
2017	32,385	142,40	17,283	45.73	685,687	965.70	124	0.36	**735,479**	**1,154.19**

المصدر: ،سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 17): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض الصغير، 2014-2017

البيان	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	5	6	6	6
عدد الفروع والمكاتب	58	64	85	84
عدد القروض	45,152	51,952	68,912	72,209
اجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	97.0	136.7	199.4	215.0
حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)				
الضفة الغربية	59.7	100.2	137.1	147.8
قطاع غزة	37.3	36.5	62.3	67.2
توزيع القروض القطاعي (%)				
الزراعة	14.0	14.9	12.6	11.7
الصناعة والتعدين	10.9	5.0	4.9	5.6
العقارات	30.1	27.9	30.4	29.5
االتجارة	22.0	24.1	24.9	27.1
المرافق العامة والخدمات	9.5	9.9	9.2	9.1
السياحة	0.6	5.1	4.6	5.0
الاستهلاك	12.9	13.1	13.4	12.0

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول (4 - 18): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد الفلسطينية، 2013–2017

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الضفة الغربية	232	237	238	220	233
قطاع غزة	38	43	54	56	59
الإجمالي	**270**	**280**	**292**	**276**	**292**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 19): أهم البنود المالية لشركات ومحلات الصرافة في فلسطين، 2013–2017

(مليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الموجودات	49.6	52.9	66.8	70.2	74.3
إجمالي حقوق الملكية	47.4	45.8	47.2	47.5	66.6
الأصول المتداولة	47.1	49.9	62.7	66.3	69.3
الأصول الثابتة	2.5	2.8	4.1	3.8	3.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 20): حركة التداول القطاعية في بورصة فلسطين، 2013–2017

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد جلسات التداول (جلسة)	241	245	246	245	243
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	9	8	8	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	55,218,127	66,612,640	93,557,905	99,518,768	78,331,775
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	89,706,366	111,626,482	170,163,789	185,332,335	140,191,292
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	11,978	8,099	10,852	9,482	14,220
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	857,285,505	840,468,008	1,010,362,972	1,028,988,015	1,229,847,120
قطاع التأمين					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	7	7	7	7
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	15,355,249	6,387,299	6,329,064	11,871,187	25,461,516
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	10,671,780	4,273,400	3,084,350	29,288,370	11,807,880
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	1,445	1,193	739	618	3,514
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	101,059,750	105,346,000	110,496,000	150,912,500	159,688,000
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	9	9	9	10
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	99,390,243	73,144,267	50,418,739	88,912,257	126,481,172
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	113,435,799	109,532,601	56,384,917	114,562,485	188,589,019
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	12,726	16,552	8,184	10,505	18,160
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	496,241,132	545,274,304	512,422,052	564,056,509	854,427,042
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	12	12	13	13	13
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	7,057,567	4,820,022	4,079,238	4,807,320	8,944,515
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	15,007,175	9,139,003	9,509,195	12,133,927	20,156,087
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	4,261	2,773	1,845	2,135	3,111
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	276,351,278	273,684,639	298,390,147	335,468,324	393,400,792
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	13	12	12	11	11
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	25,944,753	30,580,926	20,844,517	27,514,575	31,944,772
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	111,953,149	119,345,638	81,245,961	103,835,252	108,325,943
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	14,015	12,640	9,394	11,188	14,200
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	1,516,540,720	1,422,586,673	1,407,525,208	1,297,269,627	1,254,132,578
القيم الإجمالية					
عدد الأسهم المتداولة (سهم)	**202,965,939**	**181,545,154**	**175,229,463**	**232,817,327**	**271,163,750**
قيمة الأسهم المتداولة (دولار)	**340,774,269**	**353,917,124**	**320,388,213**	**445,152,368**	**469,070,221**
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	**44,425**	**41,257**	**31,014**	**34,010**	**53,205**
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)	**3,247,478,385**	**3,187,359,624**	**3,339,196,379**	**3,390,122,335**	**3,891,495,531**
مؤشر القدس العام	**541.5**	**511.8**	**532.7**	**530.2**	**574.6**

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4 - 21): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2013-2017

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات	10	10	9	9	9
عدد الفروع	114	111	116	128	141
عدد الموظفين	1,075	1,175	1,156	1,192	1245
عدد الوكلاء	225	215	206	224	262
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	158.7	171.0	164.8	195.6	255.4
التعويضات المدفوعة (مليون دولار)	88.7	108.1	97.9	113.8	144.3
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	367.0	383.0	352.4	387.1	528.4
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	67.9	69.7	58.7	59.5	71.2
حقوق الملكية (مليون دولار)	119.8	136.7	124.6	137.7	188.6

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).